التغيرات البنائية والمناخية وعزوف الفلاحين عن مهنة الزراعة "دراسة ميدانية"

د/ السيد عيد فرج موسي

أستاذ علم الاجتماع المساعد – كلية الآداب – جامعه كفر الشيخ

الملخص: هدف البحث الراهن التعرف على أبرز التغيرات البنائية والمناخية في المجتمع الريفي، كمتغير مستقل، التي ساهمت في عزوف الفلاحين عن مهنة الزراعة، والاتجاه نحو الصناعات الصغيرة والتجارة وبعض المهن الحرة بمجتمع البحث كمتغير تابع، وقد اعتمد البحث الراهن على المنهج الوصفي التحليلي، وتطبيق دليل المقابلة على عينة عمدية من الفلاحين الذين يمارسون مهنة الزراعة بشكل جزئي واتجهوا إلى مهن أخرى بجانب العمل بالزراعة بقرية القرضا. مركز كفر الشيخ، قوامها ٥٠ مفردة. وقد خرج البحث بعدة نتائج أبرزها: ساهمت الهجرة وبخاصة الهجرة الخارجية في إحداث العديد من التغيرات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، والتي أثرت إيجابًا وسلبًا على بنية المجتمع الريفي، ودفعت غالبية أعضاء مجتمع البحث إلى العزوف بشكل كلي عن مهنة الزراعة، أو عزوف غالبيتهم عن انتاج محاصيل استراتيجية هامة، كالقطن والأرز، إضافة إلى الموقع الأيكولوجي للمحافظة وقربها من البحر المتوسط ووجود بحيرة البرلس ساهم في الاتجاه نحو مهنة الصيد وإنشاء المزارع السمكية أو تجارة الأسماك. أفرزت التغيرات البنائية العديد من الصور الإيجابية للمجتمع الريفي، كالاتجاه إلى التعليم والاهتمام بالبنية التحتية من مرافق وخدمات، وهو ما جعله بيئة جاذبة للعديد من المشروعات والمهن الاقتصادية المختلفة التي أدت إلى رفع المستوى الاقتصادي والثقافي والاجتماعي بين أعضائه. ساهمت التغيرات البنائية في المجتمع الريفي في التأثير على شبكة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، ولاسيما أن مهنة الزراعة بشكلها التقليدي التي كانت تعتمد على الأساليب البدائية في الزراعة والحصاد وعلى تكاتف وتضامن أعضاء المجتمع الريفي قد أحدثت التغيرات التقنية والاعتماد على الآلات وأدوات الإنتاج الحديثة من ضعف قوة العلاقات الاجتماعية بين الريفيين، وأحدثت العديد من المشكلات الاجتماعية فيما بينهم. ساهمت التغيرات المناخية بشكل سلبي على حجم وجودة المنتجات وتلف منتجات أخرى أدت إلى عزوف الفلاحين عن محاصيل زراعية أخرى تتحمل تلك التغيرات أو اللجوء إلى تأجير الأرض أو بيعها. وقد خرج البحث بعدة مقترحات، أهمها: دعم الدولة للزراعة وعودة تفعيل دور الجمعيات الزراعية والإرشاد الزراعي ومد الفلاحين بالأسمدة والمبيدات والتوعية الزراعية وعودة الدورة الزراعية وفقًا لمتطلبات الدولة، مع أخذ المحصول من الفلاحين بالأسعار العالمية التي تقوم الحكومة بشرائها من الخارج.

الكلمات المفتاحية: التغيرات البنائية، التغيرات المناخية، عزوف الفلاحين، مهنة الزراعة، المجتمع الريفي.

Abstract: *The goal of the current research is to identify the most prominent structural and climate changes in rural society, as an independent variable, which contributed to the reluctance of farmers from the agricultural profession, and the trend towards small industries, trade, and some liberal professions in the research community as a dependent variable. The current research has relied on the descriptive analytical approach, and the application of the interview guide. On a deliberate sample of farmers who practice the agricultural profession partially and turned to other professions in addition to working in agriculture in the village of Al-Qarada - Kafr El-Sheikh center, it consisted of 50 individuals. The research produced several results, the most notable of which are: Immigration, especially foreign migration, contributed to many economic, cultural and social changes, which positively and negatively affected the structure of rural society, and prompted the majority of members of the research community to completely abstain from the agricultural profession, or the majority of them abstained from producing strategic crops. Important areas, such as cotton and rice, in addition to the ecological location of the governorate, its proximity to the Mediterranean Sea, and the presence of Lake Brule's contributed to the trend towards the fishing profession and the establishment of fish farms or fish trade. Structural changes have produced many positive images of rural society, such as the trend towards education and interest in infrastructure, including facilities and services, which has made it an attractive environment for many different economic projects and professions that have led to raising the economic, cultural and social level among its members. Structural changes in rural society have contributed to influencing the network of social relations between individuals, especially since the agricultural profession in its traditional form, which relied on primitive methods of planting and harvesting and on the solidarity and solidarity of members of rural society. Technical changes and reliance on modern machines and production tools have weakened the strength of relations. social problems among rural people, and created many social problems among them. Climate changes have contributed negatively to the volume and quality of products and the spoilage of other products, which has led farmers to refrain from seeking other agricultural crops that can withstand these changes, or to resort to renting or selling land. The research came up with several proposals, the most important of which are: state support for agriculture, reactivating the role of agricultural associations and agricultural extension, supplying farmers with fertilizers and pesticides, agricultural awareness, and restoring the agricultural cycle according to the state's requirements, while taking the crop from farmers at international prices that the government buys from abroad.*

Keywords: Structural Changes, Climate Changes, farmers' Reluctance, Agricultural profession, Rural Society.

مُقدِّمة:

عرف الإنسان التغيرات المجتمعية منذ بداية الخليقة؛ إذ عاش طيلة تاريخه متنقلاً من عصر إلى آخر بفضل آلية التغيرات المجتمعية، وإذا كانت المجتمعات الإنسانية عرفت التحول المجتمعي في تاريخ تطورها، فإن وطأة هذا التحول وسرعته لم تكن على وتيرة واحدة؛ فقد كان في البداية بطيئاً بفضل طبيعة الحياة الاجتماعية والعناصر الحاكمة لمتغيراتها، وظل الحال على هذه الشاكلة لعصور طويلة.. غير أن الأمر اختلف كثيراً في العصور الحديثة؛ وذلك بفعل وقوع المجتمع الإنساني تحت وطأة متغيرات ذات تأثير قوي وعميق على الإنسان. والمتتبع لطبيعة التغيرات التي مرت بها المجتمعات الإنسانية خلال القرن الأخير من تاريخ البشرية، يلحظ السرعة الكبيرة التي باتت تسم عملية التحول والتغير التي طرأت على المجتمعات في العصور الحديثة، وقطعاً فإن التكنولوجيا وغيرها من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية كان لها أبلغ الأثر في الأخذ بمقود التحول والتغير إلى مسارات مختلفة عن تلك التي عرفتها البشرية في العصور الماضية.

وقد عانى المجتمع الريفي طوال فترات قاسية ساهمت في تشكيل بنيته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية، بفعل عوامل عدة منها التدخلات الخارجية أو الفيضانات والأزمات والحروب والثورات السياسية وغيرها، إضافة إلى عوامل داخلية شكلت ظروف وأوضاع اقتصادية واجتماعية وثقافية، كان لها أبلغ الأثر في تحديد خصائص وسمات المجتمع الريفي ظلت ثابتة نسبيًا لقرون عدة.. بظهور الثورة الصناعية، أحدثت تغيرات جذرية على المستويين العالمي والمحلي، بل أحدثت تغيرات هائلة على قطاعات المجتمع المحلى الواحد، والذي كان لهذه التغيرات بمثابة تحول نوعي من مجتمع ظل طيلة قرون عديدة يحافظ على نمط وأسلوب حياته، إلى مجتمع آخر يتميز بخصائص اجتماعية وثقافية تمثل (تهديداً) وتحدياً لخصائص المجتمع الريفي التقليدية، بعض من تلك التغيرات صب في صالح المجتمع الريفي، وأوجد حلول لمشكلات ظلت متأصلة لدى غالبية أفراد المجتمع الريفي، كالفقر والأمية وانتشار الأمراض والتلوث.. وغيرها؛ نتيجة تدني المردود الاقتصادي الناتج عن الزراعة في ظل تخلف وبدائية وسائل وأساليب الإنتاج، والاتجاه إلى الزواج المبكر وإنجاب الأطفال . وخاصة الذكور؛ لمشاركة الأسرة في العمل الزراعي التي كانت تعتمد في المقام الأول على المجهود العضلي للإنسان. ونتيجة لهذه الأوضاع المعيشية الصعبة التي عايشها الريفي، تولدت مجموعة من الموروثات الثقافية والعادات والتقاليد والقيم الاجتماعية؛ للتكيف مع مثل هذه الأوضاع، ومن أبرز تلك الآليات التكيفية: سيادة التعاون بين أفراد المجتمع الريفي، والحرص على دعم العلاقات الاجتماعية القوية بين الأفراد، والمشاركة في مختلف المناسبات والمجالات الحياتية، كميكانيزمات قوية اهتدى إليها العقل البشري الفطري، للتعامل مع الأوضاع المعيشية، وخاصة أن النشاط الاقتصادي القائم على الزراعة لن يقوم إلا من خلال نظام يسمى "المزاملة"، والذي يجب من خلاله تكاتف وتساند عدد كبير من أعضاء المجتمع الريفي لحصاد المحصول وتخزينه، ووضع البذور الأساسية لمنتج آخر .

ومع ظهور الثورة الصناعية التي انعكست تداعياتها على بنية المجتمع الريفي، وخاصة في مجال الأساليب والتقنيات الحديثة التي تم استخدامها في مجال الزراعة، وانتشار تيارات الهجرة الخارجية، والاتجاه للتعليم

وتقلد بعض الريفيين لمكانات تعليمية وسياسية واقتصادية متميزة، وهو ما دفع إلى الاتجاه نحو النهوض بالمجتمع الريفي، وأدي إلى إحداث تغييرات بنائية جذرية وهائلة، سواء في ثقافته المادية، التي تتمثل في إنشاء المدارس والمستشفيات والمنازل الحديثة وشبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي والطرق والمرافق والخدمات، أو في تغيير منظومة القيم الاجتماعية والموروثات الثقافية والعرف والعادات والتقاليد، والاتجاه نحو مزيد من تحسين الأوضاع المعيشية ، والتطور والتنمية الاقتصادية في المجتمع الريفي، وهو أدى إلى تغييرات في بنية المجتمع الريفي وخصائصه ومعتقداته، وفي الوقت ذاته دفعت عدد ليس بالقليل من الفلاحين إلى عزوفهم عن مهنة الزراعة ، والاتجاه نحو التصنيع أو التجارة أو غيرها من المهن.

وقد شهدت القرية المصرية في العقود الأخيرة تغيرات جذرية كبيرة في جوانب الثقافة المادية واللامادية على السواء، لكثير من العوامل الداخلية والخارجية، التي تضافرت لإحداث هذه التغيرات، والتي شملت كل مجالات الحياة في المجتمع الريفي. ويرى أحمد زايد أن المجتمعات تختلف فيما بينها في درجة تطورها لنظم وجماعات كميكانيزمات تسهم في وضع مبادئ التكامل الاجتماعي، وعلى ذلك فهي تختلف في درجة القابلية للتكيف الداخلي مع ظروف التغير، وفي درجة صياغة هذا التغير في نظم اجتماعية، وكلما كان المجتمع أكثر قدرة على التكيف الداخلي والمرونة أمام المتغيرات الحديثة كان أكثر قدرة على التغلب على مشكلات التحول. ومن الواضح أن نظرية التحديث تميل ميلاً وظيفيًا فتفترض وجود تغيرات تدريجية ترتبط بعمليات التباين والتكامل، كما تفترض أن خبرة التغير في المجتمعات الحديثة يمكن أن تتكرر في المجتمعات النامية. (زايد، أحمد، ١٩٨٤: ٦٩). ومهما يكن من الأمر فإن المجتمع الريفي قد يتغير بمعدلات متباينة او أبعاد متجددة وبطرق متنوعة، فرغم أن المجتمع يعد العلماء مجموعة من النظم الاجتماعية؛ سعيًا منهم وراء التأكد على صفة الاعتماد المتبادل بين عناصرها المتعددة، فإنه في الواقع لا يرجع إلى نسق معين، كما أنه يشير في الوقت نفسه إلى جميع أجزائه المكونة له، ومن ثم كانت المجتمعات متباينة ومختلفة في أنماطها، وبالتالي فإن التغير الذي يطرأ عليها يكون متباينا في معدله، وفي أبعاده وجوانبه التي قد يبدو فيها. (إستيتية، دلال ملحس، ٢٠١٠: ٥٤ . ٥٥)

كما نتج عن التغير الاجتماعي الذي طرأ على المجتمع الريفي تحول بنائي في نظمه ومؤسساته وظواهره الاجتماعية والعلاقات بين أفراده، وما يصاحب ذلك من تغيرات في القيم والاتجاهات وأنماط السلوك المختلفة، والتي تعد ركناً أساسياً من أركان النسق الثقافي للمجتمعات. ولذا يمس التغير جوانب الحياة منها المادية أو المعنوية، فيمس الأفراد والجماعات والمجتمعات، كما حدثت تغيرات قيمية جعلته يتبني ما هو مستحدث من أساليب ووسائل تكنولوجية عصرية، وبخاصة فيما يتعلق بالنشاط الزراعي ومتطلباته. (البيسي، إيمان محمد فهمي،٢٠٢٣: ٨٠)

كما شهدت تلك المرحلة هجرات واسعة إلى دول النفط، مما أدى إلى تراجع قيم الاستقرار وأسهمت الهجرات في زيادة دخول فئات كثيرة سعت إلى تغيير مراكزها في السلم الاجتماعي وزيادة حدة الطموح الاستهلاكي، وحرص هؤلاء على إثبات التميز الاجتماعي، مما ساعد على ظهور المُباهاة الاجتماعية والنهم في اقتناء الغالي والثمين، والتعالي والأنانية، الأمر الذي أدى إلى ظهور شرائِح جديدة مثل أرباب الصناعة وغيرهم، وتقاطع هؤلاء مع شرائح أخرى كانت تنتمي إلى الطبقات الدنيا، مثل الحرفيين وعمال البناء والعمال الزراعيين، الذين استفادوا من ندرة العمل الناجمة عن الهجرة، وهو ما كان له دور في ظهور متغيرات بنائية، ساهمت في

التأثير على خصائص المجتمع الريفي، وأدت إلى حدوث تغيرات في نمط الاستهلاك سواء في الريف أو الحضر لمحاكاة نمط الاستهلاك في هذه المجتمعات. وقد أثرت هذه الأنماط الاستهلاكية على قيم العمل المُنتج مقابل صعود القيم المادية التي تحث على تحقيق الثراء السريع بأسهل الطرق، وهو ما قد يؤثر على علاقة الفلاح بالنشاط الزراعي التي كان يعد بالنسبة له منهج حياة وقيمة راسخة استمدها من الأجيال السابقة له تعزي إلى قيمة الأرض والعمل بالزراعة.

ولعل ما ساهم في تأثير علاقة الفلاح بالزراعة، المخاطر البيئية المحيطة به والتي استمدت من تنامي ظاهرة التصنيع والممارسات السلوكية الخاطئة في المجتمع الريفي، نتيجة حرق قش الأرز ومخلفات الأرض الزراعية، وزيادة الاعتماد على المبيدات والأسمدة والتكنولوجيا الزراعية، إضافة إلى السياسات الزراعية التي انتهجتها الدولة في الأونة الأخيرة، وجميعها عوامل ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في إحداث التغيرات المناخية، وأفرزت ظاهرة الاحتباس الحراري الذي تمخض عنه ارتفاع كبير في درجات الحرارة والتصحر.. ومن هنا، أضحت التغيرات المناخية أحد القضايا المطروحة وأهم التحديات التي تواجه العالم في القرن الحادي والعشرين، إن لم تكن التحدي الأول والأخطر، في ظل ما يمكن أن يترتب عليها من تغيرات خطيرة تهدد مستقبل الإنسان على الأرض. وهو ما أكد عليه تقرير المخاطر العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، حيث جاءت المخاطر المتعلقة بالتغيرات المناخية في المرتبة الأولى. ولذا حظيت ظاهرة التغير المناخي باهتمام دولي متزايد من جانب صانعي السياسات والاقتصاديين والمهتمين بقضايا البيئة وغيرهم، وذلك في أعقاب ادراكهم لخطورة تهديد التغيرات المناخية لاستمرار حياة الانسان على كوكب الأرض، وما تحدثه من تداعيات خطيرة على الفرد والمجتمع على حد سواء. **(غانم، مصطفي حمدى وآخرون، ٢٠١٠: ٩٣-٩٤)**

وتشكل التغيرات المناخية التي حدثت مع بداية الثورة الصناعية في أوروبا والمستمرة حتى الآن إحدى اهم التهديدات على النشاط الزراعي بالمجتمعات الريفية في الدول الفقيرة أكثر منه على الدول الغنية، بالرغم من كونها لا تساهم بنسبة كبيرة من إجمالي انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، ويعود ذلك الى هشاشة اقتصاديات هذه الدول في مواجهة تداعيات التغيرات المناخية للضغوط المتعددة التي تضاف الى قدرات تكيف ضعيفة من جهة أخرى، ولازالت العديد من اقتصاديات العالم تعتمد بصفة رئيسة على قطاعات رهينة بالظروف المناخية، كالزراعة واستغلال الغابات وباقي الموارد الطبيعية، وموارد الطاقة كالبترول وغيرها والتي تعتبر شريان الاقتصاد، ومعرضة لتأثر التغيرات المناخية، كما تؤثر التغيرات المناخية على حياة الإنسان وقدرته على الاستمرار في الحياة، حيث أن تغير المناخ يشمل الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي من توافر الغذاء، وقدرة الوصول إليه، وقدرة استخدامه، واستقراره، إضافة إلى أن زيادة تركيز ثاني أكسيد الكربون في الجو يُتوقع أن تنعكس تداعياته على انتاجية العديد من المحاصيل، مما يزيد من حدّة تقلبات الإنتاج الزراعي وبالتالي عدم استقرار الإنتاج الغذائي، الأمر الذي قد يتمخض عنه ارتفاع هائل في أسعار المنتجات الزراعية، وفقاً لقانون العرض والطلب.

ولذا تعتبر الزراعة من القطاعات الأكثر تعرضا لخطورة التغير المناخي، فالقطاع الزراعي هو الأكثر تأثرا بظواهر التغيرات المناخية من تغير درجات الحرارة ومعدلات وأماكن هطول الأمطار وما قد يصحبها من جفاف أو فيضانات، بالإضافة إلى زيادة معدلات التصحر وتأثير ارتفاع منسوب سطح البحر على تآكل الأراضي

الزراعية وارتفاع درجات الملوحة بها. ومن هنا تأتى العلاقة بين التغيرات المناخية والأمن الغذائي والتأثيرات المتلاحقة على تأمين حق الانسان في الغذاء، إذ أشار التقرير التقييمي الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إلى خطر انعدام الأمن الغذائي وانهيار النظم الغذائية خصوصا للسكان الأكثر فقرا نتيجة لعوامل مناخية كالجفاف والفيضانات وارتفاع درجات الحرارة وتقلبات هطول الأمطار، ومن المحتمل أن تتأثر جميع أوجه الأمن الغذائي بتلك التداعيات المحتملة لتغير المناخ.(Sherif. M.S. Fayyad,2009)

وقد أفاد التقرير التقييمي الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن مصر الأكثر عرضة لتغير المناخ. وتصنف مصر حاليا بأنها واحدة من خمس دول على مستوى العالم هي أكثر الدول المحتمل تعرضها للآثار السلبية للتغيرات المناخية ، بالرغم من أن انبعاثات مصر من غازات الاحتباس الحرارى المسببة للتغير المناخي لا تمثل سوى ٠.٧١% من إجمالي انبعاثات العالم لعام ٢٠١٩، إلا أن الآونة الأخيرة قد شهدت تغيرات مناخية حادة وارتفاع شديد في درجات الحرارة وصلت انعكاساتها إلى حد السيول والأعاصير والاحتباس الحراري وأزمة الكهرباء وأثرت في المحاصيل الزراعية والانتاج الزراعي، دون حدوث تغيرات جذرية في الممارسات أو في كثير من السياسات التي ترتبط برصد التغيرات البنائية وتداعياتها على مهنة الزراعة والفلاحين، وغيرها من المنظومات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مما يزيد من المخاطر المرتبطة بالكوارث مثل الجفاف والفيضانات. ولم يعد كثير من الريفيين – رجالا ونساءً – قادرين على تغطية نفقاتهم على أراضيهم، مما قد يجبرهم على الهجرة إلى المدن بحثًا عن فرص عمل أخرى، أو الاتجاه لمهن وأنشطة اقتصادية أخرى.

وطبقاً للتقارير العلمية المنشورة، فإن التغيرات المناخية تهدد إنتاج المحاصيل الزراعية، وبالتالي تهدد الأمن الغذائي العالمي، مما قد يعيق تحقيق الهدف الثاني من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعني بالقضاء على الجوع والفقر. كما وضعت أجندة أفريقيا ٢٠٦٣ قضية التغيرات المناخية والنواحي البيئية ضمن أهدافها التي تسعى لتحقيقها، والتي تتضمن تحديد خمسة مراكز تكنولوجية إقليمية، ترتبط بهيئات وطنية مخصصة لتكنولوجيا المناخ، وبرامج حول تغير المناخ تستهدف النساء والشباب.

أولاً: مشكلة البحث وأهميته:

شهدت فترة سبعينيات القرن العشرون تغيرات مجتمعية؛ نظرًا لما أفرزته تلك الحقبة الزمنية من سياسات وقرارات أفرزت أنماط متعددة من التغيرات البنائية وغير البنائية، وتأثرت بها كل المجتمعات المحلية للمجتمع العام، وبصفة خاصة المجتمع الريفي، وأساس هذا التغير الملاحظ هو تغير نمط الانتاج الذي كانت تقوده الرأسمالية الوطنية، إلى نمط رأسمالي تجاري تابع، وعبرت عنه الحكومة المصرية، بسياسة الانفتاح الاقتصادي، الذي انعكست ملامحه وقسماته بشكل واضح في أوضاع القرية المصرية، وإحداث تغيرات عميقة ومستهدفة في هيكل المجتمع الريفي . (أبوزيد، أحمد، ١٩٨٠: ٨٧) وقد ارتبط التغير الاجتماعي بالتغيرات الاقتصادية والثقافية والتقنية التي اجتاحت المجتمع الريفي في الآونة الأخيرة، حيث أن طبيعة النشاط الاقتصادي للمجتمع الريفي . الزراعة . كان يعتمد على كثرة الأيدي العاملة في عمليات تجهيز الأرض وزراعتها وجني المحاصيل في ظل تدني مستوى الوسائل والآلات الفنية المستخدمة في الزراعة وبدائيتها، والتي كانت تعتمد في المقام الأول على الجهد العضلي للإنسان والحيوان ، ومن ثم اتسم المجتمع الريفي على مدار تاريخه بسيادة وهيمنة القيم الاجتماعية

والعادات والتقاليد التي تعزز من التعاون والتماسك، والتآزر بين الأفراد في هذا المجتمع، ساعد على ذلك قلة عدد السكان . آنذاك . وارتفاع نسق القرابة والجيرة والأصدقاء الذي يعتمد على تعاون الأفراد في عمليات الزراعة المتعددة والزواج المبكر وارتفاع معدلات المواليد، لمساعدة الأولاد في عمليات الزراعة، ومن ثم انتشار الأمية والفقر وتدني الرعاية الطبية مع وجود بيئة تساعد على انتشار الأمراض بعضها يتعلق بطبيعة ونوعية المسكن والتهوية، والبعض الآخر يتصل بالتلوث المائي والهوائي الناتج عن استخدام المبيدات الحشرية في رش المحاصيل الزراعية وحرق مخلفات المحاصيل الزراعية.

وتعد الزراعة من أهم الأنشطة الاقتصادية بمصر، حيث تشارك بنسبة ١٣.٧% من إجمالي الناتج القومي، وتستوعب ما يقرب من ٣١% من الأيدي العاملة، كما تساهم بدور حيوي في تدعيم بنية المجتمعات الريفية، وتبلغ المساحة الزراعية بمصر نحو ٣.٣% من إجمالي مساحة مصر، ويتركز الجزء الأكبر منها في منطقة الوادي لنهر النيل والدلتا. وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية بمصر ٨.٤ ملايين فدان عام ٢٠٠٨، وعلى الرغم من أهمية قطاع الزراعة باعتباره من أهم القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد المصري، إلا أن هذا القطاع بحكم طبيعته ومتغيراته أكثر عرضة عن بقية القطاعات الأخرى للعديد من التحديات والمخاطر سواء كانت طبيعة أو اقتصادية، بيئية، وما تسببه من أضرار قد ينجم عنها تخصيص غير كفء للموارد الزراعية وما يترتب عليه من انخفاض في الإنتاج من ناحية، وتقلبات سعرية من ناحية أخرى والتي قد تؤثر بشكل أو بأخر على قرارات الفلاحين. الأمر الذي استلزم معه دراسة التحديات التي تواجه الزراعة المصرية وكيفية التغلب عليها، وكذلك المخاطر التي يتعرض لها الإنتاج الزراعي بصفة عامة، وأوضاع الفلاحين واتجاهاتهم نحو ممارسة الزراعة بصفة خاصة، وكيفية الحد أو تقليل المخاطر المحيطة بالفلاحين ومهنة الزراعة، وانتهاج سياسات وبرامج حماية تعمل على تقليل المخاطر التي ترتبط بالتغيرات البنائية والمناخية التي تتصل بالمجتمع الريفي وبيئته المستحدثة. (مركز البحوث الزراعية، ٢٠١٤: ٧٢)

وقد عكست الثورات الثلاث: الصناعية والتكنولوجية والمعلوماتية التي اجتاحت العالم . ومنها المجتمع الريفي، مظاهر التغير الثقافي والتقني في القرية المصرية، حيث ساهمت التقنيات الحديثة في رفع مستوى الوعي وتعدد أساليب الاتصالات والانفتاح الثقافي على مختلف المجتمعات، ومن ثم تأثيرها على منظومة القيم والعادات والتقاليد الريفية والاهتمام بالفرد ورعايته ثقافيًا وصحيًا واجتماعيًا، من خلال الاهتمام بالتعليم والاعتماد على الوسائل التقنية التي ساهمت في العمل على تشكيل وعي الريفيين. كما انعكس هذا التغيير على انتهاج أساليب وأدوات علمية وتكنولوجية في عمليات الزراعة وتطوير نوعية المنتجات "التهجين" والتي ساعدت على زيادة المحاصيل الزراعية بأقل وقت ومجهود. كما ساعد الانفتاح الثقافي على العالم عن طريق الهجرة والأساليب التقنية من اهتمام الفلاحين بالتعليم والاتجاه للمهن الحكومية والأنشطة الاقتصادية الأخرى، كما ساهمت الهجرة في الاحتكاك الثقافي والاجتماعي وارتفاع مستوى المعيشة والتعليم واستخدام تقنيات حديثة في عمليات الزراعة وانتشار المشروعات الإنتاجية في الريف، أثرت تلك العوامل على طبيعة العلاقات والعادات والقيم والتقاليد الاجتماعية في المجتمع الريفي بالإيجاب تارة وبالسلب تارة أخرى. (بيومي، محمد احمد& ناصر، عفاف، ٢٠٠٥: ٢١٥.٢١٣)

وتمثل التغيرات الديمغرافية من أبرز المخاطر التي تجتاح المجتمع المصري بصفة عامة والمجتمع الريفي على وجه الخصوص، حيث صاحب تزايد عدد السكان في مصر من ٢٧ مليون نسمة في عام ١٩٦٠ الي ٩٦ مليون نسمة في عام ٢٠١٦، إلى ١٠٤ مليون نسمة في عام ٢٠٢٢، ويقابل الزيادة السنوية في عدد السكان زيادة متواضعة في الإنتاج الزراعي تقدر بنحو ٢.٦% ، وهي نسبة تقترب من نسبة الزيادة السكانية التي تقدر بنحو ٢.٣% وقد ترتب علي الزيادة السكانية الكبيرة ونقص وتفتت متزايد في حجم الملكية الزراعية ، كما تواجه المساحات الصغيرة كثيرا من الصعوبات المتعلقة بمحدودية التمويل، وانخفاض مستوى الإدارة المزرعية. كما أن هذه المساحات تكون أكثر ضعفًا في مواجهة المخاطر والضغوط البيئية والاقتصادية، فعلى الرغم، من تزايد مساحة الأراضي الزراعية، الا ان مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي المصري قد انخفضت من ٢٩ % في عام ١٩٦٥، لتصل الي حوالي ١٢ % فقط في عام ٢٠١٦، فضلاً عن فقدان كثير من الأراضي الصالحة للزراعة نتيجة للزحف العمراني بأراضي الوادي والدلتا، وبالرغم من وجود تشريعات واجراءات مطبقة للحد من هذه الظاهرة إلا أن تآكل الأراضي الزراعية مازال مستمرًا وبمعدلات تجاوزت نحو ٢٠ ألف فدان سنويًا، وهو ما أدي الي انخفاض عدد المشتغلين في الزراعة من ٥١ % من اجمالي المشتغلين في مصر عام ١٩٦٠، لتصل الي حوالي٢٦% من اجمالي المشتغلين المصريين في عام ٢٠١٥. وعلى الرغم من انخفاض نسبة العمالة في المجال الزراعي الي النصف، إلا أنها تستوعب نسبة لا يستهان بها من قوة العمل المصرية، مما قد يؤدي إلى تزايد معدلات البطالة وتدني الناتج المحلي الإجمالي وتزايد نسبة عدد الفقراء في المناطق الريفية عند خط الفقر التي بلغت ٣٢ % من سكان الريف في عام ٢٠١٠(أحمد، أحمد قاسم& مندور، أحمد فؤاد،٢٠٢٠ :١٩١) **وتتجلى أهمية دراسة التغيرات البنائية في المجتمع الريفي، في التطرق لدراسة الموضوعات المتعلقة بتلك التغيرات فيما يلي: .**

١) دراسة النشاط الزراعي ومظاهره وتداعياته الاقتصادية في المجتمع الريفي.

٢) دراسة الملكية الزراعية ودورها في تحديد أوضاع الفلاحين وتشكيل الطبقات الاجتماعية.

٣) دراسة أثر الهجرة والتعليم والعلاقات الاجتماعية السائدة على النشاط الزراعي.

٤) دراسة حركات التغير الاقتصادي في ظل تعدد الأنشطة التجارية والصناعية المستحدثة بالريف.

٥) دراسة التغيرات التي طرأت على البناء الاجتماعي في المجتمع الريفي، ولاسيما منظومة القيم الاجتماعية.

وعلى الجانب الآخر، تشكل التغيرات المناخية أحد أهم المخاطر البيئية التي تواجه العالم في الوقت الراهن، وتمثل تحديًا رئيسًا للزراعة والأمن الغذائي، وأوضاع الفلاحين ومشكلاتهم في العمل بها، حيث تعد إنتاجية المحاصيل الزراعية أكثر عرضه للتأثر بشكل مباشر وغير مباشر بالتغيرات المناخية، فمن المحتمل أن يؤثر الارتفاع المحتمل في درجات الحرارة العالمية والمحلية سلباً على إنتاجية بعض المحاصيل الزراعية ولاسيما المحاصيل الغذائية الاستراتيجية.(نجوى خطاب، ٢٠١٦ : ٩٢٩)، ويمكن أن تؤدى هذه التغيرات إلى عواقب وخيمة قد تصل إلى حد القضاء علي أنواع معينة من النباتات والكائنات الحية، (حنان عبد الحليم وآخرون، 2015: 2296) وتؤثر في البيئة والظروف الاجتماعية والاقتصادية، حيث يتأثر الإنتاج الزراعي والغذائي بهذا التغير المناخي في مصر

(محمود، آيه محمد فهمي& وآخرون،٢٠٢١: ٤٤) وقد تسببت الأنشطة البشرية المتمثلة في الثورة الصناعية والتكنولوجية منذ القرن التاسع عشر في زيادة متوسط درجة حرارة الأرض بنحو ١.٢ درجة مئوية ـ مع حدوث أكثر من ثلثي هذا الانحباس الحراري منذ عام ١٩٧٥. ويتسبب هذا في إلحاق أضرار بالمجتمعات البشرية والنظم البيئية في أجزاء كثيرة من العالم. وقد ظهر التأثير الإنساني على النظام المناخي للأرض بعد بداية عصر الثورة الصناعية الذي بدأ بالنصف الثاني من القرن الثامن عشر، فقد نتج عن تنامي الأنشطة الإنسانية التي تعتمد على حرق المركبات البترولية والمواد العضوية ، لاستخدامها كوقود أو كمواد أولية بكثير من الصناعات ، وزيادة تركيز الغازات الدفينة، التي توجد بصورة طبيعية بتركيب الهواء الجوي، والذي ترجم إلى تراكم كميات زائدة من حرارة الشمس داخل الغلاف الجوي، مما يرفع من درجة حرارة طبقة الهواء الجوي الملامسة لسطح الأرض (Solomon, S., D. Qin, M. Manning, Z. ,2007: 996).

وقد تناولت العديد من الدراسات تقدير الآثار المتوقعة للتغيرات المناخية على القطاع الزراعي المصري من خلال دراسة تأثيرها على عدد من العوامل وتشمل: الإنتاجية الزراعية، الموارد المائية، التأثير المتوقع لارتفاع مستوى سطح البحر على المناطق الساحلية، وارتفاع معدلات التصحر. وقد كان تركيز أغلب تلك الدارسات على تقدير الآثار الممكنة للتغيرات المناخية على الإنتاجية الزراعية. وتعتمد هذه الدراسات في نتائجها على أهم متغيرات المناخ التي من المحتمل أن تتسبب في حدوث آثار سلبية على الإنتاجية والناتج الزراعي وتتمثل هذه المتغيرات في التالي:

- زيادة المتوقعة في درجات الحرارة والتي لها تأثيرات على الإنتاجية الزراعية، وزيادة الاستهلاك المائي للمحاصيل نتيجة لارتفاع معدلات التبخر.
- تقلبات في معدلات هطول الأمطار، وتسارع وتيرة حدوث ظواهر مناخية متطرفة (الجفاف، الحرارة المرتفعة)
- ارتفاع مستوى سطح البحر وتأثيراته السلبية على الأراضي الزراعية بالدلتا.

وتشير معظم الدراسات إلى أن التغيرات المناخية التي تم رصدها مؤخرًا هي نتيجة مباشرة لزيادة تركيز بعض الغازات بالغلاف الجوي، والتي تعرف باسم "غازات الاحتباس الحراري" أو الغازات الدفينة"، والتي توجد بصورة طبيعية ضمن تركيب الغلاف الجوي للأرض، وزادت تركيزاتها خلال العقود الأخيرة، كنتيجة للأنشطة الإنسانية اليومية، بالإضافة إلى التأثير الانساني على أشكال استغلال الأراضي مثل التعدي الجائر على الغابات والأشجار واستصلاح الأراضي الصحراوي، وغير ذلك من صور تغيير البيئة الطبيعية للأرض، والذي انعكس بدوره على التركيب الكيميائي للغلاف الجوي وأخل بالاتزان الطبيعي لطاقة الأرض. (مدني، محمود وآخرون،٢٠١١: ٣٤). وتمثلت أبرز تلك التغيرات المناخية فيما يلي:

- بلغ معدل الزيادة في درجات الحرارة خلال الخمسين عامًا الأخيرة نحو ٠.١٣ درجة مئوية لكل عقد، وهو ما يمثل ضعف معدل زيادة معدلات درجة الحرارة الحادثة خلال المائة عام السابقة، وهو ما يعني زيادة في درجات الحرارة ٠.٢ درجة لكل عقد. كما بلغ درجة حرارة الهواء ٠.٧٦ درجة مئوية خلال الفترة من ١٨٥٠ وحتى عام ٢٠٠٥، وهو ما يعني تأثير سلبيًا على المنتجات الزراعية الاستراتيجية، كالقمح والبقوليات والبصل والشعير.

- خلال الفترة من (١٩٠٠ . ٢٠٠٥) ارتفعت معدلات سقوط الأمطار على المناطق الشمالية بقارة أمريكا الشمالية وشمال أوروبا وشمال ووسط أسيا، بينما تناقضت المعدلات بشدة على إقليم البحر المتوسط وإقليم الساحل الأفريقي وجنوب أفريقيا وجنوب أسيا، وهو ما يؤثر سلبيًا على انخفاض نسبة المياه الناتجة عن مياه الأمطار لمصر، وبالتالي تؤثر في الخريطة الزراعية والمساحة المراد زراعتها من بعض المحاصيل الاستراتيجية الأخرى التي تعتمد على المياه، كالأرز، ولاسيما مع زيادة معدلات الجفاف. (مدني، محمود وآخرون،٢٠١١: ٣٦).

كما أظهرت النتائج التي أجريت في وحدة بحوث الأرصاد الجوية الزراعية والتغير في المناخ التابعة لمعهد بحوث الأراضي والمياه والبيئة بمركز البحوث الزراعية أن نتائج التنبؤ بعيد المدى باستخدام نماذج المحاكاة تغير المناخ المختلفة أن التغيرات المناخية وما تسببه من ارتفاع في درجة حرارة سطح الأرض ستؤثر سلبيا على إنتاجية العديد من المحاصيل الزراعية المصرية، حيث تسبب نقص في إنتاجية معظم محاصيل الغذاء الرئيسة وزيادة الاستهلاك المائي لها. ومن أهم نتائج الدراسات التي أجريت في هذا الشأن ما يلي (مركز البحوث الزراعية، ٢٠٠٩: ٣٨):

١- إنتاجية محصول الأرز سوف تنخفض حوالي ١١% ويزداد استهلاكه المائي حوالي ١٦%.

٢- محصول عباد الشمس سينخفض حوالي ٢٧% وسيزداد استهلاكه المائي حوالي ٨%.

٣- إنتاجية محصول القمح سوف تقل حوالي ٩% إذا ارتفعت درجة الحرارة ٢°م، ويمكن أن يصل معدل النقص إلى حوالي ١٨% إذا ارتفعت درجة الحرارة حوالي ٣.٥°م. وسوف يزداد الاستهلاك المائي لهذا المحصول حوالي ٢.٥% بالمقارنة بالاستهلاك المائي له تحت الظروف الجوية الحالية.

٤- إنتاجية محصول الذرة الشامية سوف تقل حوالي ١٩% بحلول منتصف هذا القرن (عند ارتفاع درجة الحرارة حوالي ٣.٥°م) وذلك بالمقارنة بالإنتاجية تحت الظروف الجوية الحالية، وسوف يزداد استهلاكه المائي حوالي ٨%. ومحصول الذرة الرفيعة سوف ينخفض حوالي ١٩% والاستهلاك المائي له سوف يزداد حوالي ٨%.

٥- إنتاجية محصول القطن سوف تزداد إنتاجيته بنحو ١٧ ٪ عند ارتفاع درجة حرارة الجو بنحو ٢ درجة مئوية، وسيرتفع معدل الزيادة في هذا المحصول الى نحو ٣١ ٪ عند ارتفاع درجة الحرارة بنحو ٤ درجة مئوية، ومن ناحية أخرى سوف يزداد استهلاكه المائي بنحو ١٠ ٪ مقارنا باستهلاكه المائي تحت الظروف الجوية الحالية.

٦- محصول الطماطم من المحاصيل الحساسة لارتفاع درجة الحرارة وستنخفض إنتاجيتها حوالي ١٤% إذا ارتفعت درجة الحرارة حوالي ١.٥°م في حين أن هذا النقص سيصل إلى ٥٠% إذا ارتفعت درجة الحرارة ٣.٥ °م.

٧- إنتاجية السكر من محصول قصب السكر سوف تنخفض حوالي ٢٥%، واستهلاكه المائي سوف يزداد ٢.٥%.

جدول رقم (٢)

تأثير التغيرات المناخية على انتاجية الفدان واستهلاك المياه والاكتفاء الذاتي لأهم المحاصيل الزراعية الاستراتيجية بمصر عند درجات الحرارة المختلفة (ملخص نتائج بعض الدراسات)

المحصول	نسبة التغير في انتاجية الفدان %				نسبة التغير في استهلاك المياه %	نسبة التغير في الاكتفاء الذاتي%
	+١.٥°م	+٢°م	+٣.٥°م	+٤°م	+٣.٥°م	+٣ .٢°م
القمح		- ٩	- ١٨		٢.٥	٤٥.٤
الشعير			- ١٨		- ٢	
الذرة الشامية			- ١٨		٨	٨٠.٧
الذرة الرفيعة			- ١٩		٨	
الأرز			- ١١		١٦	١٥٣
فول الصويا			- ٢٨		١٥	
عباد الشمس			- ٢٧		٨	
الطماطم	- ١٤		- ٥٠		١٤	
قصب السكر			- ٢٥		٢.٥	
القطن		١٧	٢٩	%٣١	١٠	

المصدر: وحدة البحوث الأرصاد الجوية الزراعية والتغير في المناخ، معهد بحوث الأراضي والمياه والبيئة بمركز البحوث الزراعية. & أبو حديد، أيمن فريد: التغيرات المناخية المستقبلية وأثرها على قطاع الزراعة في مصر وكيفية مواجهتها، أكتوبر ٢٠٠٩.

وقد تبنت الدولة المصرية مشروعات التوسع الرأسي التي استهدفت زيادة الانتاجية من المحاصيل والمنتجات الزراعية وتحسين الممارسات الزراعية واستنباط أصناف وهجن تتكيف مع التغيرات المناخية وزيادة الاعتماد على التقاوي المعتمدة والمحسنة، وإعداد ونشر الخريطة الصنفية لبعض المحاصيل الإستراتيجية، بالإضافة إلى تنفيذ المشروع القومي للصوب الزراعية "١٠٠ ألف فدان صوب زراعية" طبقًا للمواصفات العالمية ذات الإنتاجية العالية. كما اتخذت الدولة إجراءات أكثر حزماً لتأمين المخزون من السلع الإستراتيجية من خلال التوسع في السعات التخزينية من خلال المشروع القومي للصوامع لتصل القدرة التخزينية إلى أكثر من ٣.٥ مليون طن مع قيام الوزارة وبالتنسيق مع الوزرات المختصة تنويع الشركاء التجاريين عبر التوسع في مناشيء استيراد المحاصيل الاستراتيجية القمح والذرة والمحاصيل الزيتية "٢٢ منشأ للقمح" مما مكن الدولة من تلبية احتياجاتها وبناء احتياطات استراتيجية لفترة اطول نسبياً، وقد تم التوجيه باتخاذ إجراءات لدعم تنافسية المنتجات الزراعية المصرية، ونتيجة لهذه الإجراءات فقد تحققت طفرة غير مسبوقة في مجال الصادرات الزراعية الطازجة خلال عام ٢٠٢٠ تجاوزت ٧ ملايين طن وهو رقم لم يتحقق من قبل في تاريخ الصادرات الزراعية المصرية. (محمود، آيه محمد فهمي& وآخرون،٢٠٢١: ٤٧)

وبالرغم من الجهود المبذولة من جانب الدولة المصرية في التصدي للتغيرات المناخية، والنهوض بالزراعة المصرية، إلا أن التغيرات البنائية والمناخية التي شهدها المجتمع الريفي، خاصة مع بزوغ الثورة الصناعية وتداعياتها على خصائص وسمات المجتمع الريفي وبنيته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية من جهة، وتداعيات تلك التغيرات البنائية على التغيرات المناخية والتأثير على طبيعة الأنشطة الاقتصادية التي تعد الزراعة أحد ركائزها بالمجتمع الريفي، ودفعت تلك التغيرات إلى عزوف الفلاحين عن مهنة الزراعة.

وتتبلور مشكلة البحث الراهن في تعدد الرؤى والاتجاهات البحثية حول التغييرات البنائية وتداعياتها على عزوف الفلاحين عن مهنة الزراعة، فمنهم من يرى أن هذه التغيرات هي نتاج لعوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية عالمية ومحلية طبيعية تتناسب وطبيعة التغيرات العالمية، التي تعزز من العلم والقيم المادية والتطوير المهارى للإنسان ، وهو ما يسمح بوجود تغيرات على مستوى المهن السائدة داخل المجتمع المحلي ، كالمجتمع الريفي، في ظل انتشار التعليم وتحسين بيئة المجتمع الريفي، وهو ما دفع إلى الاتجاه نحو الصناعات والمهن الأخرى؛ لتحقيق مستوى معيشي يتلاءم مع طبيعة التغيرات العالمية والمحلية، الاتجاه الآخر، يحاول تفسير الأوضاع المهنية للفلاحين من خلال التغيرات العالمية والمحلية التي انعكست بالسلب على الفلاح ومستوى معيشته، كالتضخم وارتفاع الأسعار والاتجاه نحو الاستيراد على حساب التصنيع أو الاهتمام بالمواد الخام التي تستخدم في عمليات ومراحل التصنيع، ومن ثم أثرت على منظومة الموروثات والقيم الريفية ولاسيما تلك التي ترتبط بالأرض والزراعة، ودفعتهم إلى هجر العمل الزراعي أو العزوف عن مهنة الزراعة بشكل كلي أو جزئي، لعوامل عدة يسعى البحث الراهن إلى الكشف عنها، والتعرف على واقع مهنة الزراعة ومشكلاتها وتداعياتها على الفلاحين بمجتمع البحث.

وتأسيسًا على ما سبق، فقد تبلورت مشكلة البحث الراهن في الإجابة على السؤال الآتي "**ما أبرز العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي أدت إلى التغيرات البنائية والمناخية وساهمت في عزوف الفلاحين عن مهنة الزراعة بمجتمع البحث، وما أبرز التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الناجمة عن تلك التغيرات على واقع الفلاحين وأوضاعهم المعيشية والمهنية بمجتمع البحث؟**".

ومن ثم، يكتسي البحث الحالي أهمية كبرى ، حيث تمثل الزراعة العمود الاقتصادي الفقري الذي ترتكز عليه التنمية الشاملة والمستدامة في المجتمع المصري عامة والمجتمع الريفي خاصة، في ظل تمتع المجتمع المصري بخصائص وكثافة سكانية عالية وخبرة ومهارة كبيرة في العمل الزراعي، ارتبط تاريخيًا بالموقع الجغرافي الفريد والأرض الخصبة وتمرس غالبية سكانه على العمل بمهنة الزراعة، وهو ما قد يسهم في تحقيق الأمن الغذائي للسكان، ويقلل من حدة استيراد المنتجات والسلع الغذائية من الخارج، ويقلل من وطأة التضخم وارتفاع الأسعار، إلا أنه بالرغم من أهمية مهنة الزراعة استراتيجيًا ، إلا أنها تعاني من العديد من الأزمات والمخاطر المختلفة والكثير من التغيرات البنائية في خصائص الفلاحين وأوضاعهم المعيشية وتطلعاتهم الحياتية، وهو ما ساهم بشكل كبير في عزوف كثير منهم عن العمل بالزراعة، والاتجاه إلى سبل أخرى لتلبية الاحتياجات المعيشية ومواكبة حجم ونوعية التغيرات البنائية، كالهجرة أو العمل بالصناعة أو إقامة مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر أو العمل بالقطاع الخاص .. وغيرها من المهن، ومن ثم فإن الكشف عن أبرز التغييرات البنائية التي ساهمت في

عزوف الفلاحين عن مهنة الزراعة يعد أمرًا حيويًا وضروريا في ظل الأزمات والمشكلات التي يعج بها المجتمع المصري ويتأثر بها.

ومن هنا تكمن أهمية البحث الراهن في استقراء ما يلي:

١) **الأهمية النظرية:** تتجلى الأهمية النظرية للبحث في استقراء النقاط الاتية:

- يساهم هذا البحث في إثراء المعرفة العلمية التي تتصل بعلمي اجتماع التنظيم والريفي، وبالتالي قد يساهم في دعم المنهج العلمي التكاملي والقدرة على الربط بين مختلف التخصصات العلمية في مجال علم الاجتماع.
- قد يساعد هذا البحث في دعم الأطر النظرية المفسرة لموضوع البحث الراهن، وتفسيره بشكل علمي، الأمر الذي يدعم الأطر النظرية والمنهجية المستخدمة في مجال علم الاجتماع ويمنحها القدرة في فهم وتفسير الواقع المصري المعاش وتغيراته البنائية والمناخية وربطه بالإطار العالمي، بما يسمح بمزيد من الفهم الكلي والمتكامل لمتغيرات البحث الراهن وإيجاد الروابط العلمية فيما بينها.
- ندرة الدراسات العربية والأجنبية التي ربطت بين التغيرات البنائية والمناخية بالمجتمع الريفي، وتداعياتها على عزوف الفلاحين عن مهنة الزراعة؛ مما يعطي للبحث الراهن أهميته العلمية، في محاولة سد الفجوة البحثية التي لم تتطرق إلى التحليل العلمي لإيجاد الروابط والعلاقات بين متغيرات البحث الراهن، والتطرق لمشكلات الزراعة والفلاحين وكيفية النهوض بها، وهو ما قد يسهم في النهوض بالمجتمع الريفي، ويحد من مشكلاته.

٢) **الأهمية التطبيقية:** تأتي الأهمية التطبيقية في التعرف على التغيرات البنائية والمناخية التي يشهدها المجتمع الريفي على مختلف المجالات والأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وتداعيات هذه التغييرات على بنية المجتمع الريفي وخصائصه.

- الكشف عن العوامل المجتمعية التي ساهمت في عزوف الفلاحين عن مهنة الزراعة بمجتمع البحث.
- الاستفادة من النتائج المتحصل عليها في التوصل إلى سياسات واستراتيجيات تنموية تساعد صناعي القرار والمعنيين بمشكلات الزراعة والمزارعين في النهوض بالمجتمع الريفي، ودعم سياسات الزراعة وتصنيع المنتجات الزراعة به في ظل التغيرات البنائية والمناخية الهائلة التي اجتاحت العالم والمجتمع الريفي على وجه التحديد.

ثانيًا: أهداف البحث وتساؤلاته:

تمشيًا مع موضوع البحث وأهميته تحددت أهدافه، وتمثل الهدف الرئيس للبحث في الكشف عن "**التغيرات البنائية والمناخية التي اجتاحت المجتمع الريفي، وأدت إلى عزوف الفلاحين عن مهنة الزراعة، وإبراز التغيرات البنائية والمناخية التي اجتاحت المجتمع الريفي وتداعياتها على الأوضاع المهنية والاجتماعية والاقتصادية على الفلاحين بمجتمع البحث**". وينبثق من الهدف الرئيس مجموعة من الأهداف الفرعية التي تتمثل فيما يلي:

الهدف الأول: التعرف على العوامل والتغيرات البنائية والمناخية التي أدت إلى عزوف الفلاحين عن مهنة الزراعة بمجتمع البحث.

ويتحقق هذا الهدف من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

١) ما الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يتسم بها مجتمع البحث من وجهة نظر مفردات العينة؟

٢) ما العوامل المجتمعية التي ساهمت في التغيرات البنائية والمناخية بمجتمع البحث؟

٣) ما أبرز التغيرات البنائية والمناخية التي طرأت على المجتمع الريفي، وأثرت في عزوف الفلاحين عن مهنة الزراعة بمجتمع البحث؟

٤) ما أكثر مشكلات الزراعة التي دفعت الفلاحين بمجتمع البحث للعزوف عن مهنة الزراعة والعمل بالمهن الأخرى؟

٥) ما أنماط المهن المستحدثة التي طرأت على مفردات العينة بمجتمع البحث؟

الهدف الثاني: الكشف عن أبرز التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للتغيرات البنائية والمناخية في المجتمع الريفي وسبل النهوض بالزراعة وحل مشكلاتها بمجتمع البحث.

ويتحقق هذا الهدف من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

١) ما أهم التداعيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الناجمة عن عزوف الفلاحين عن مهنة الزراعة بمجتمع البحث؟

٢) ما رؤية مفردات العينة حول أبرز العوامل والتغيرات البنائية والمناخية التي يمكن أن تسهم في حل مشكلات الزراعة بمجتمع البحث؟

٣) ما رؤية مفردات العينة حول جهود الدولة ودورها في النهوض الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي وحل مشكلات الفلاحين بمجتمع البحث؟

ثالثًا: مفاهيم البحث

١. التغيرات البنائية: Structural changes

التغير في اللغة يقال (تغير) الشيء (عن حاله)، أي تحول أو جعله على غير ما كان عليه، كما يعني الاختلاف ما بين الحالة الجديدة والحالة القديمة، أو اختلاف الشيء عما كان عليه خلال مدة محددة من الزمن، وحيثما تضاف كلمة اجتماعي Social التي تعني كل ما يتعلق بالمجتمع، فيصبح التغير الاجتماعي هو التغير الذي يحدث داخل المجتمع، أو التحول، أو التبدل الذي يطرأ على جوانب المجتمع، والتحول الذي يطرأ على البناء الاجتماعي خلال مدة من الزمن (الدقس، محمد، ١٩٨٧: ١٥)

ويعرف التغير الاجتماعي بأنه كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنيته، أو في وظائفه، خلال فترة زمنية محددة، سواء في تركيبه وبنيته أم في وظائفه. (بدوي، أحمد زكي، ١٩٧٨: ٣٨٢) كما يعرف بأنه أي تغيير يطرأ على البناء الاجتماعي، أو الوظائف الاجتماعية، وقد يكون هذا التغير تقدمًا للأمام، أو تغير إلى الخلف في حالات الأزمات الاقتصادية والسياسية والبيئية والاضطرابات الداخلية. أو هو عملية حركة اضطرارية مستمرة متتابعة تطرأ على أنماط العلاقات الاجتماعية كالسلوك الاجتماعي، وطبيعة ومضمون وبناء الجماعات والنظم

خلال فترة معينة من الزمن بحيث يمكن ملاحظتها وتقديرها. (John W. Bennell & Melvin M. Tunin, 1989:82) أو هو العملية التحويلية في النظم الاجتماعية، وتحتوي هذه النظم على أنماط الفعل والتفاعل، وما ينتجه من معايير . قواعد السلوك . وقيم وثقافة ورموز. فهو بمعنى أدق التعديلات التي تحدث في شتى أنواع الحياة في مجتمع ما؛ كنتيجة لعوامل متعددة في فترة زمنية محددة. (بوتومور، ١٩٨٢: ٧٥)

ووفقا لهذا التعريف يمكن القول أن التغير الاجتماعي عملية تشمل مرافق الحياة الاجتماعية في البناء الاجتماعي وينطوي على التغيرات في حجم المجتمع أو في نظم اجتماعية خاصة أو في العلاقات بين النظم، ويرتبط بالأوضاع الجديدة التي تطرأ على البناء الاجتماعي (Social Structure) والنظم الاجتماعية (Social Institutions والعادات(Habits) وغيرها، كنتاج أو تحول جذري في جانب من جوانب الحياة الاجتماعية أو البيئية، وهذا النتاج أو تلك الأوضاع كما يبدو من أبعادها معالجات أو حلول لمشاكل أو توترات أصابت المجتمع.

كما يعرف التغيير البنائي أو البنياني بأنه ذلك النوع من التغيير استلزم ظهور أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة تختلف اختلافا نوعيا عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع، ويقضي هذا النوع من التغيير حدوث تحول كبير في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع، أي أنه التغيير الذي يحدث في بناء المجتمع، أي في حجمه وفي تركيب اجزائه وشكل تنظيمه الاجتماعي والتغيير البنائي هو الذي يرتبط بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فمن الصعب أن تحدث التنمية في مجتمع متخلف اجتماعيا دون أن يتغير البناء الاجتماعي لذلك المجتمع، وعلى ذلك أن التغيير البنائي واحد من مجموعة عناصر أساسية لازمة للتنمية، بدونه لا يتسنى للبلاد النامية أن تتخلص من المشكلات الاجتماعية التي ترسبت عبر السنين والتي أصبحت تمثل تحديات أمام حكومات هذه البلاد. (حسن، عبد الباسط محمد، ١٩٧٠: ١١١)

ويمثل التغير البنائي التغير الذي يؤدي إلى ظهور تنظيمات وأدوار اجتماعية جديدة، تختلف نوعياً عن تلك التنظيمات والأدوار القائمة في المجتمع، وحين يحدث هذا التغير فإنه يحدث تحول كبير في الخصائص البنائية الرشيدة، التي تحقق للتنظيم مزيد من الكفاية والفعالية. (الحسيني، السيد، ١٩٨٥: ١٨٣) وقد عرّف موريس جينزبرج التغير البنائي بأنه: التغير الذي يحدث في بناء المجتمع أو في حجمه وتركيب أجزائه، وحين يحدث يبدأ أفراد المجتمع بممارسة أدوار اجتماعية مختلفة عن التي كانوا يقومون بها قبل التغير. (حسن، عبد الباسط محمد، ١٩٧٠: ١١٢) وتتضمن التغيرات البنائية في:

١) **التغير في القيم الاجتماعية:** التغير في علاقات الإنتاج، والتي تؤثر في مضمون الأدوار الاجتماعية.

٢) **التغير في النظام:** يعني التغير في الأبنية المحدودة.

٣) **التغير في مراكز الأشخاص:** يحدث بواسطة بعض الأشخاص الذين يشغلون مراكز اجتماعية معينة، لأنهم مؤثرون في المجتمع بحكم مراكزهم.

وقد يكون التغير الاجتماعي إيجابيًا، أي يكون دافعًا للمجتمع ومصدرًا حيويًا للتقدم والتطور المجتمعي، مما يعكس تغييرات جوهرية في البنيان الاجتماعي، والذي يشير إلى تلك التغيرات التي تحدث في أنماط التفاعل

الاجتماعي بين الأفراد والعلاقات الاجتماعية بينهم، والتي تحكمها المعايير الاجتماعية من ناحية، ونظام الثواب والعقاب من ناحية أخرى. وكذلك التغير في المهام الخاصة بالأجهزة الاجتماعية، والتي تشير إلى التغيرات الخاصة بوظائف العناصر المكونة لهذه الأجهزة مثل الأسرة، والمدرسة، ودور العبادة، والتعليم، والصحة، والمؤسسات السياسية والاقتصادية والإعلامية. (غنيم، السيد رشاد، ٢٠٠٧: ٢٩) وقد يكون التغير الاجتماعي سلبيًا، ومن ثم يؤثر بالسلب على البنية الاجتماعية، ويتضح مظاهرة في تدني مستوى القيم والصراع القيمي بين الأجيال؛ نتيجة الانتشار الثقافي والعولمة، والتي أفرزت صور عدة للعنف المؤسسي والفردي، والتعصب الفكري والأيديولوجي، وتناقض السياسات والخطط التنموية، التي تعوق حركة المجتمع واستقراره.

وقد نشأت التغيرات البنائية في المجتمع الريفي نتيجة عدة عوامل متداخلة ومتشابكة يؤثر بعضها في البعض الآخر. ولعل هذه العوامل ترتبط ارتباطًا وثيقًا بسياسات الانفتاح الاقتصادي والإصلاح الاقتصادي والخصخصة والتكيف الهيكلي، والهجرة الخارجية، وكلها عوامل تجلت مظاهرها في توافر السيولة المادية التي زادت من الرغبة الاستهلاكية والاهتمام بالتعليم، والرغبة في اقتناء السلع المختلفة لدى الفلاحين، وبناء المساكن الحديثة، والاتجاه نحو الأجهزة الكهربائية والمنزلية الحديثة، والاعتماد على التقنيات الحديثة، كأحد الأساليب الحديثة في التواصل الاجتماعي بين الأفراد وازدياد الوعي. (سيد أحمد، غريب & حسن، حنان نصر، ٢٠١٠، ص ٢٢٠) ومن ثم لا يأخذ التغير البنائي صورة واحدة فهو ذو أنماط ومستويات مختلفة. وقد شهدت القرية المصرية في الآونة الأخيرة تغيرات هائلة في بنيتها التنظيمية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي ارتبطت بعوامل تاريخية على كل المستويات، وفي مختلف المجالات. **ومن أبرز هذه العوامل ما يلي:**

١) ازدياد حركات الهجرة بنوعيها (الداخلية . الخارجية) وإحداث طفرات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية.

٢) التقدم التقني الذي أصاب العالم . ومنه المجتمع الريفي.

٣) الاهتمام بالتعليم ورفع مستوى الوعي بين أفراد المجتمع الريفي وبين العالم الخارجي.

٤) انتشار الثقافة المادية وهيمنتها على مختلف التعاملات، ومن ثم إحداث تغيرات قيمية واقتصادية واجتماعية.

٥) تطور أساليب وأدوات العمل الزراعي وتعدد النشاط الاقتصادي بالمجتمع الريفي.

ويعرف الباحث **التغيرات البنائية إجرائيا** بأنها "عملية إحداث تأثيرات مقصودة وغير مقصودة على البنية التنظيمية والاجتماعية وأداء وظائفها لمختلف الأنساق التابعة للمجتمع الريفي، من حيث بنية العلاقات والتفاعلات الاجتماعية والأنساق المجتمعية (النسق الاقتصادي، النسق الثقافي وبعض عناصر الثقافة، النسق الاجتماعي، النسق البيئي، النسق السياسي) التي تؤثر في النشاط الاقتصادي السائد في المجتمع الريفي وهو الزراعة، واتجاه الفلاحين للإقدام عليه أو العزوف عنه والاتجاه لأنشطة وممارسات اقتصادية أخرى".

٢. التغيرات المناخية Climatic Changes

تغير المناخ **Climate Change** هي في الأصل ظاهرة طبيعية تحدث كل عدة آلاف من السنين، ولكن نظرًا للنشاطات البشرية المتزايدة أدى ذلك إلى تسارع حدوث تغير المناخ، وتُعرِّف "اتفاقية الأمم المُتَّحدة الإطارية

بشأن تغيُّر المناخ (UNFCCC) " التغيُّر المناخي على أنه " تغيُّر في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري والذي يفضي إلى تغيُّر في تكوين الغلاف الجوي العالمي والذى يلاحظ،"بالإضافة الى التقلب الطبيعي للمناخ، على مدى فترات زمنية متماثلة".Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC, 2007)

ويشير هذا التعريف الى أن الانسان يعتبر الفاعل الرئيس في ذلك بالإضافة الى العوامل الطبيعية، وبمعنى اخر فإنَّ التغيُّر المناخي عبارة عن تغيرات في الخصائص المناخيَّة للكرة الأرضية نتيجة للزيادات الحالية في نسبة تركيز الغازات المتولدة عن عمليات الاحتراق في الغلاف الجوي، بسبب الأنشطة البشرية التي ترفع من حرارة الجو، ومن هذه الغازات: ثاني أكسيد الكربون، والميثان، وأكاسيد النيتروجين، ومن أهم التغيرات المناخيَّة: ارتفاع حرارة الجو، واختلاف في كمية وأوقات سقوط الأمطار، وما يتبع ذلك من تغيُّر في الدورة المائية وعملياتها المُختلفة.

ويُعرَّف تغير المناخ عمومًا بأنه اختلال في الظروف المناخية المعتادة مثل درجات الحرارة وأنماط الرياح والأمطار والطقس التي تميز كل منطقة على الأرض بسبب العمليات الدينامية للأرض ومنها البراكين أو بسبب قوى خارجية مثل التغيُّر في شدة الأشعة الشمسية، ونشاطات الإنسان المختلفة. وتسبب وتيرة التغيرات المناخية الشاملة وحجمها – على المدى الطويل – في تأثيرات هائلة في الأنظمة البيئية المختلفة، بما يشكل تهديدا خطيرا للعالم ولا سيما لأشد البلدان فقرا. ويمكن للتغير المناخي أن يقوض الغذاء والماء والأمن الاقتصادي مما يؤدي إلى النزوح "الهجرة، ضعف الحكومات، وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وتعزى هذه التغيرات في أكثر الأحوال إلى دورات مناخية طبيعية ناتجة عن مؤثرات كونية مثل تباين بعد الأرض عن الشمس أو عن مؤثرات بشرية تغير من حالة الغلاف الجوي، ومن ثم النظام المناخي للأرض. (مدني، محمود وآخرون ،٢٠١١: ٣٤)

ويمكن **تعريف التغيرات المناخية إجرائيًا** بأنها التغيرات التي تحدث نتيجة خلل أو عدم اتزان في الأنظمة البيئية أو أحدها بسبب الإنسان أو عوامل الطبيعة، أو الزمن، وينتج عنها تغيرات مباشرة أو غير مباشرة في الظروف الجوية أو المناخية، وتؤدى إلى أثار سلبية على الإنسان والحيوان والنبات، ولها تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية والنفسية، ومن أهمها التأثير على الأرض الزراعية والمحاصيل الزراعية وعزوف عدد كبير من الفلاحين عن انتاج المحاصيل الزراعية الاستراتيجية التي تتأثر بمثلك هذه التغيرات المناخية.

٣. عزوف الفلاح عن الزراعة The farmer's Reluctance to Agriculture

يمكن **تعريف عزوف الفلاحين عن الزراعة إجرائيا** بأنها عملية انتقاء مقصود لزراعات معينة أو الانصراف عن زراعات بعينها أو الاتجاه لأنشطة اقتصادية أخري غير الزراعة، نتيجة تغيرات اقتصادية او اجتماعية او أو ثقافية مناخية أو السياسات القائمة المتعلقة بالزراعة والتي لا تخدم الفلاحين في الحصول على دخل اقتصادي يلائم التغيرات الهائلة في الأسعار وغلاء المعيشة.

٤. المجتمع الريفي Rural Society

يمكن **تعريف المجتمع الريفي إجرائيًا** بأنه " مجموعة من الأفراد الذين يقيمون في القري وتربطهم علاقات وقيماً وأعرافاً ومعايير وبنى اجتماعية وخصائص اجتماعية وثقافية تميزه عما سواه من المجتمعات، ويعمل غالبية سكانه بالزراعة، إلى جانب بعض المهن الأخرى، وله ويشهد تغيرات جذرية اقتصادية وثقافية واجتماعية ومناخية، وأثرت سلبًا على نشاط أعضائه الاقتصادي القائم على الزراعة وباقي النظم الاجتماعية الأخرى. أو هو تجمع

سكاني صغير نسبيًا (قرية القرضا) تبعد عن مدينة كفر الشيخ حوالي ٤ كم، وتتسم بالعديد من التغيرات البنائية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمناخية، والذي انعكست على ممارسات الفلاحين في التعامل مع الأرض الزراعية في ظل السياسات العامة للدولة وسياسات الزراعة وارتباط كل ذلك بالظروف والاوضاع الاقتصادية والسياسية السائدة محليًا وعالميًا.

رابعاً: الدراسات السابقة

حظي موضوع التغيرات البنائية والمناخية في المجتمع الريفي باهتمام الباحثين في مختلف التخصصات ومنها علم الاجتماع، والعوامل البنائية والمجتمعية التي ساهمت في إحداث تلك التغيرات، ورصد أبرز التداعيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الناتجة عنها، فنجد بعضاً منهم يفردون دراسات على التغير الاجتماعي والبنائي، بينما يتناول البعض ظاهرة التغير تناولاً ضمنياً. ولقد أثير في هذا المجال من الدراسات جدل حول عوامل التغير وطبيعته، فبينما نجد غالبية الباحثين يرجعون عوامل التغير الحادث في المجتمع الريفي إلى الصلات الواسعة والعميقة والتي أصبحت تربط القرية بالمدينة، أو بالمراكز الحضرية القريبة، نجد البعض الآخر يرى أن عوامل التغير إنما هي عوامل داخلية أساساً وما العوامل الخارجية إلا عوامل مساعدة. كما أبرزت العديد من نتائج الدراسات التي أجراها العلماء أن معظم حالات التغيرات البنائية جاءت نتيجة تأثير عوامل خارجية أكثر من العوامل الداخلية التي توجد في المجتمع الريفي بحكم طبيعته ونظمه السائدة التي قد يكون فيها التغير بطيئًا نسبيًا، وارتبطت سمات هذا التغير بظروف وأوضاع وعادات وتقاليد المجتمع الريفي ذاته، ومن ثم تُعد التغيرات المناخية من أبرز التحديات التي تهدد مستقبل الزراعة والقائمين عليها، خاصة مع احتمال تزايد آثارها السلبية على النشاط الاقتصادي والموارد..

ويعد استعراض الدراسات والبحوث السابقة ذات الصلة بموضوع البحث الراهن اسهام للموضوع ذاته من خلال الاطلاع على المناهج والأدوات التي تم استخدامها في تلك البحوث، فضلاً عن وقوف الباحث على أهم النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات، والاستفادة منها في استكشاف الثغرات والفجوات البحثية التي لم تناقش من قبل أصحاب تلك البحوث، لتستكمل من قبل الباحث. وقد استهدفت بعض الدراسات **ملامح التغير البنائي في المجتمع الريفي**، كدراسة (عجوبه، مختار إبراهيم،١٩٨٦): التي استهدفت التعرف على مراحل التغير الاجتماعي التي أدت إلى وجود روابط بين القوى الداخلية والخارجية من خلال رصد الشبه والاختلاف بين مختلف الجماعات الإثنية التي تمت إعادة توطينها في هذا المشروع، ودراسة (عبد الجواد، إنعام ،١٩٨٦) التي استعرضت أهم ملامح التغير البنائي في القرية المصرية في سبعينات القرن العشرين، والتي أثرت في نمطها الانتاجي، حيث توجه العاملين بالزراعة إلى العمل في مجال الأنشطة الخدمية، بالإضافة إلى هجرة عدد قليل من العاملين بالزراعة إلى دول الخليج، ودراسة (أحمد، سمير نعيم،٢٠٠٣) عن التغيرات البنيوية في المجتمع المصري وانعكاساتها على أنساق القيم في النصف الثاني من القرن العشرين.

كما استهدفت بعض الدراسات تحديد أبرز **العوامل التي ساهمت في التغير البنائي في المجتمع الريفي**، كدراسة (بوعنان، فرج بن علي،١٩٨٠)، والتي استهدفت الكشف عن العوامل التي أدت إلى هجرة أبناء المزارعين عن العمل الزراعي، ودراسة (السلمي، عطية روبيح ،٢٠١٦) عن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المصاحبة لبرامج

التنمية الريفية بالمجتمع العربي السعودي، في حين استهدفت بعض الدراسات أبرز التداعيات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن التغيرات البنائية في المجتمع الريفي، كدراسة (محمد، محمد رمضان& العلى، كفاية عبد الله عبد العباس،٢٠٠٧) عن ظاهرة انخفاض الميل للعمل الزراعي في بساتين النخيل في محافظ البصرة، ودراسة (ربيع، محمد أبو السعود& عبد الوهاب، صابر محمد،٢٠١٧) عن الرضا عن مهنة الزراعة وعلاقته بالتمسك بالأرض الزراعية بين زراع مركزي كفر الشيخ بمحافظة كفر الشيخ وقطور بمحافظة الغربية، ودراسة (أرحومة، خيري عبد الله، ٢٠١٨) عن التغيرات الاجتماعية ومدى انعكاساتها على بنية الأسرة الريفية ووظائفها، ودراسة (بسيوني، علي عزمي عبد السلام،٢٠٢٠) والتي استهدفت التعرف على التقييم الاجتماعي والبيئي لدور الجمعيات الزراعية في مساعدة الفلاح المصري، ودراسة (حيدق، محمد محمد،٢٠٢٠) عن أسباب عزوف أبناء المزارعين عن العمل في الزراعة في محافظة كفر الشيخ

وعلى الجانب الآخر، يشكل موضوع **التغيرات المناخية** تهديدًا كبيرًا للأمن الغذائي في البلدان التي تعتمد على الزراعة مثل مصر، حيث تساهم الزراعة بما يقرب من ١٢% من الناتج المحلي الإجمالي، ويؤدي التأثير المباشر لتغير المناخ على أمراض المحاصيل إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي من خلال خفض غلات المحاصيل وتعريض المزيد من السكان لخطر الجوع، لاسيما أن القمح والذرة، باعتبارهما المحاصيل الغذائية الأساسية في مصر، تعانيان من خسائر في المحصول تبلغ حوالي ٢٠ % بسبب الآفات والأمراض. وقد أبرز العديد من الدراسات والمؤتمرات العلمية العوامل التي ساهمت في التغيرات المناخية، كدراسة (Deressa, 2007)التي استهدفت تحليل تأثير تغير المناخ على الزراعة الاثيوبية، حيث ركزت الدراسة على ١١ منطقة ايكولوجية زراعية تمثل أكثر من ٧٤ % من اثيوبيا. وتم اجراء مقابلات مع حوالي ١٠٠٠مزارع من ٥٠ مقاطعة.

في حين استهدفت بعض الدراسات **الاثار الاقتصادية والمستقبلية الناجمة عن التغيرات المناخية على النشاط الزراعي** ، ومن أبرز تلك الدراسات : دراسة (Strzepek; 1996) عن الآثار المستقبلية للتغيرات المناخية على نهر النيل، حيث توصلت الدراسة إلى تسعة سيناريوهات مختلفة تبين أثر التغيرات المناخية على نهر النيل، وتشير هذه السيناريوهات جميعاً إلى حدوث تراجع في معدل تدفق المياه في نهر النيل بنحو ٢٠ ٪ حتى في عام ٢٠٤٠ ، بينما يتنبأ سيناريو واحد بحدوث ارتفاع في معدل التدفق لمياه النهر بعد عام ٢٠٤٥ ، أما بقية السيناريوهات فتشير إلى انخفاض معدل التدفقات بدرجات متفاوتة، ودراسة (مدني، محمود & عبد الجيد، سحر مراد، ٢٠١١) عن الآثار المستقبلية للتغيرات المناخية على قطاع الزراعة في مصر، ودراسة Mishra and (Sahu,2014) التي سعت إلى الكشف عن الأثر الاقتصادي لتغير الماخ على الزراعة في منطقة اوديشا الساحلية في الهند، ودراسة (فواز، محمود محمد& سليمان، سرحان أحمد عبداللطيف،٢٠١٥) عن التغيرات المناخية وآثارها على كل من الأراضي الزراعية وانتاجية اهم المحاصيل الزراعية ، وموارد المياه حتى عام2030، وهي نفس الهدف التي جاءت به دراسة (محمد، عبدالله آدم إبراهيم & وآخرون،٢٠١٨) والتي استهدفت التعرف على أثر التغيرات المناخية على إنتاج محاصيل الحبوب الغذائية وبعض الصناعات التحويلية المرتبطة بها، ودراسة (بنت الإمام، ميمونة،٢٠١٩) التي استهدفت التعرف على التغيرات المناخية وتأثيراتها على قطاع الزراعة في موريتانيا، وكيفية الحد والتغلب على التغيرات المناخية ومواجهتها. ودراسة (رزق الله، وسيم وجيه الكسان،٢٠٢٠) عن أثر التغيرات المناخية على إنتاجية الحاصلات الزراعية في مصر، خاصة محاصيل القمح والذرة الشامية (خلال الفترة

من عام ١٩٨١ الي عام ٢٠١٤)، ودراسة (عامر، أسماء فوزي عبدالعزيز،٢٠٢٠) عن التأثيرات السلبية المحتملة للتغيرات المناخية على الموارد الزراعية من وجهة نظر الباحثين بمحطة البحوث الزراعية بسخا–محافظة كفر الشيخ، ودراسة (عطية، ريهان محمد،٢٠٢١)عن أبرز التحديات والمخاطر التي تواجه أهم المحاصيل الاستراتيجية في الزراعة المصرية، ودراسة (فتح الله، أحمد كمال أحمد& وآخرون،٢٠٢٢) عن تأثير التغيرات المناخية "درجات الحرارة والأمطار" على بعض المحاصيل الاستراتيجية في مصر "١٩٩٧–٢٠٢٠"

ومن استعراض بعض الدراسات والبحوث السابقة المتعلقة بالتغيرات البنائية والمناخية التي ساهمت في عزوف الفلاحين عن مهنة الزراعة، من خلال تدرج زمني من القديم إلى المعاصر؛ تبين ما يلي:

فيما يتعلق **بالهدف العام** لتلك الدراسات، تكاد تكون تشابهت كافة الدراسات في هدفها العام، وهو التركيز على التغيرات البنائية والمناخية التي تتصل بالمجتمع الريفي وتداعياتها على مهنة الزراعة وأوضاع الفلاحين في المجتمع الريفي، ولكن هناك بعض الدراسات التي تباينت في طبيعة هذا المردود وأساليب الكشف عنه، فهناك بعض الدراسات التي اهتمت بالبحث في الأبعاد والعوامل والخصائص البنائية المتغيرة في المجتمع الريفي، وهناك دراسات ركزت على التعرف على المشكلات والتداعيات الناجمة عن التغيرات البنائية والمناخية على الزراعة وأوضاع الفلاحين في المجتمع الريفي، وهناك العديد من الدراسات التي اهتمت بدراسة كيفية النهوض بالزراعة وتحسين اوضاع الفلاحين وإحداث تنمية مستدامة بالمجتمع الريفي، وبالرغم من تناول جميع هذه الدراسات لمتغيرات البحث، إلا أنه لم توجد دراسة استهدفت متغيرات البحث الراهن جميعها، مما يعطي للبحث الراهن قيمته وأهميته العلمية والتطبيقية في إيجاد الروابط والصلات العلمية بين تلك المتغيرات وتداعياتها على أوضاع الفلاحين ومشكلات الزراعة بمجتمع البحث، وربما لم يتوافر ذلك في الدراسات السابقة.

فيما يتعلق **بالمنهج**: هناك بعض الدراسات التي استخدمت المنهج الوصفي، مثل: دراسة عطية، وفتح الله، وعبد الجواد، ومدني، والسلمي. وهناك دراسات استخدمت أكثر من منهج، مثل دراسة: فواز، ودريسا، ورزق الله؛ والذي استخدما المنهج الوصفي والمنهج المقارن معا. وهناك من استخدم المسح الاجتماعي، مثل دراسة حيدق، وأرحومة. وفي البحث الحالي تم الاعتماد المنهج الوصفي، والمسح الاجتماعي بالعينة.

فيما يتعلق بأساليب **وادوات جمع البيانات**: نجد أن هناك دراسات استخدمت– المقابلة كطريقه لجمع البيانات مثل: دراسة عبد الجواد. وهناك من استطاع استخدام وسيلتان، مثل: حجازي (المقابلة ودراسة الحالة). وهناك من جمع بين الاستبيانات والمقابلات، مثل: جاب الله. وهناك من استخدم ثلاثة أساليب لجمع البيانات، مثل: عبد السلام الذي استخدم أربع طرق لجمع البيانات، مثل: طريقة المسح الاجتماعي، والاستبيان، والمقابلات الفردية والجماعية، والملاحظة. بينما في البحث الراهن تم استخدام عدة أساليب وطرق منهجية لجمع البيانات، من أهمها: السجلات والوثائق، والإحصاءات الرسمية من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والمقابلات الشخصية، والملاحظة.

فيما يتعلق **بالعينة**: هناك بعض الدراسات التي اكتفت بدراسة أهالي القرية، كدراسة عبد السلام، وهناك من اعتمد على الأهالي والمسئولين بالقرية، كدراسة جاب الله، أما في البحث الحالي تم اجراء مقابلات مع بعض الفلاحين الذين عزفوا عن مهنة الزراعة كليًا أو عن زراعة بعض المحاصيل الاستراتيجية، واتجهوا إلى مهن أو

أنشطة اقتصادية أخرى؛ وكذلك عينة من المختصين بالمركز البحوث الزراعية بكفر الشيخ، وذلك بالاعتماد على نظريات الحداثة السائلة ومجتمع المخاطر.

وفي ضوء ما سبق ينطلق الباحث في البحث الراهن من دراسة وتحليل التغيرات البنائية والمناخية التي تعرضت لها إحدى قرى محافظة كفر الشيخ (قرية القرضا . مركز كفر الشيخ) وأبرز تداعياتها وبخاصة على واقع الزراعة والفلاحين، ورصد أبرز المشكلات التي أدت إلى عزوف الفلاحين عن المهنة الزراعة بمجتمع البحث، ولاسيما في الفترة الحالية والتي يشهد فيها المجتمع الريفي تغيرات هائلة في بنيته الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والبيئية، والمناخية، سواء على المستوى البنائي، أو التعليمي، أو الصحي، أو الثقافي، أو الخدمي.

خامسًا: التوجه النظري للبحث:

تسعى النظرية الاجتماعية إلى إيجاد تفسيرات علمية للتغيرات البنائية والمناخية التي طرأت على المجتمع الريفي، نتيجة مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية، ودفعت الفلاحين إلى العزوف عن مهنة الزراعة، ومن ثم فلابد من اتخاذ إطار نظري إجرائي يستمد أصوله من أطر نظرية متعددة لتفسير التغيرات البنائية والمناخية في المجتمع الريفي المستحدث، والكشف عن العوامل المجتمعية التي ارتبطت بتلك التغيرات، وساهمت إما في عزوف عدد كبير من الفلاحين عن النشاط الاقتصادي السائد في تلك المجتمعات (النشاط الزراعي)، أو تحول نمط هذا النشاط الزراعي من نمط تقليدي إلى نمط حديث يتواكب والتطورات الهائلة في التكنولوجيا والتغيرات المناخية والمحاصيل غير التقليدية، أو الاتجاه إلى أنماط اقتصادية تختلف عن النشاط الزراعي، وهي عبارة عن مهن صناعة أو مهن حكومية او إقامة مشروعات انتاجية أو الأعمال الحرة، ومن ثم فإن المجتمع الذي تفرض عليه وظائف مستجدة قد تكون قادرة على تطوير بنية مستجدة؛ لاستيعاب هذه الوظائف من خلال عمليات تغيير مستمر.

ولا يمكن دراسة هذه التغيرات البنائية والمناخية إلا من خلال دراسة الأنساق المجتمعية وكيفية تفاعلها وادائها لوظائفها المعقدة والمتداخلة والمتكاملة والمتغيرة في نفس الوقت، في ظل بيئة اجتماعية مستجدة ومستحدثة تشكل ضغوطًا ومخاطر تتفاوت درجاتها وحجمها من بيئة محلية إلى بيئة محلية اخرى. ومن هذا المنطلق يمكن انتقاء نظري متعدد يحاول تفسير متغيرات البحث ولإيجاد الصلات والروابط والعلمية بين عوامل التغير البنائي للمجتمع الريفي وصور هذا التغير وتداعياته على أوضاع الفلاحين وواقع النشاط الزراعي ورصد مشكلاته وسبل التصدي لها والنهوض بالمجتمع الريفي في الوقت ذاته، ولذا تم اختيار نظريات **(النسق الأيكولوجي، الحداثة السائلة، مجتمع المخاطر، العوامل المتعددة)** كموجه نظري للبحث الراهن، **والذي يمكن إيجاز أهم افتراضاته في النقاط الاتية:**

- أن المجتمع الريفي يتألف مجموعة من الأجزاء ترتبط ببعضها البعض، وتعمل معا بنظام معين لأداء هدف عام، مع المحافظة على التوازن الداخلي بين عناصر النسق والتوازن الخارجي بين عناصر النسق والبيئة المحيطة به، ويكتسب كل جزء منه معنى معين في ضوء علاقته بالكل، كما يقوم كل جزء بأداء وظيفة معينة داخل النسق، وأن كل العناصر التي يتركب منها النسق هي مقومات

ضرورية ترتبط بحاجات النسق العام، وأن استمرار النسق في البقاء يرتبط باستمرار التوازن. (عبد اللطيف، ٢٠١٥: ٧٢)

- يعد النسق الإيكولوجي ركيزة مهمة يرتكز عليها المجتمع الريفي، كما أنه يؤلف عنصرًا أساسيًا من عناصر البناء الاجتماعي، نظرًا للعلاقات القوية المتبادلة بين الظواهر البيئية وبقية أنساق البناء الاجتماعي (غانم، ٢٠٢٠، ٤٨).
- من خلال ميكانيزمات المرونة والتصلب تنبثق علاقات وأفعال بنائية جديدة تساعد المجتمعات الريفية المستحدثة على ادائها وظائفها المستجدة وتحقيق أهدافها التي تتلاءم مع طبيعة التغيرات البنائية والمناخية التي تشهدها وتهدد أهدافها وتطلعاتها.
- أن المجتمع يتكون من الأفراد الذين يندمجون ويتفاعلون طبقاً لرغباتهم أو إرادتهم الشخصية الصادرة عن العقل لتحقيق مصالح تهمهم، وهو إذاً ليس من نتاج الطبيعة وإنما ناتج عن عمليات صناعية وعلاقات تقوم حول تبادل السلع والخدمات، وتسودها المصلحة الفردية وحكم العقل والتضامن التعاقدي.
- أن عوامل التغيرات البنائية والمناخية ترجع لعوامل متعددة وليست عاملاً واحدًا

ويرجع استخدام مصطلح Ecology إلى العالم أرنست هيكل عام ١٨٦٩، ولا تقتصر الإيكولوجيا على دراسة العلاقة بين الإنسان والمكان أو البيئة المحيطة فقط، وإنها يمتد ذلك لدراسة أساليب تكيف الإنسان مع الظروف الأيكولوجية المحيطة، ودراسة علاقات التكافل بين أفراد المجتمع وموارد البيئة المحيطة، ويعد النسق الإيكولوجي مفهوم نسبي يمكن أن يشير إلى أي حجم أو مستوى من البيئة ويحدد على أنه مركب يشمل كل أجزاء ومقومات البيئة، وهو يجمع بين الإنسان والبيئة والحيوان والنبات في إطار واحد يمكن من خلاله تحليل أنماط التفاعل بين عناصر ومقومات هذه المكونات (فهمي، ٢٠٢٣: ١٠٣).

وتمثل دراسة **النسق الإيكولوجي** مدخلاً أساسيًا لدراسة البناء الاجتماعي وتحليله إلى مكوناته وذلك بهدف التعرف على العلاقات التي تربط بين العوامل الجغرافية والطبيعية، وبقية الأنساق التي تدخل في بناء المجتمع من اقتصادية ودينية وسياسية... إلخ، وبخاصة في المجتمع الريفي، ذلك لأن الإيكولوجيا الاجتماعية social Ecology تنطلق أساسًا من دراسة التفاعل بين الإنسان والبيئة من ناحية، وبين النظم والأنساق الاجتماعية المختلفة من ناحية أخدى"، ويظهر تأثير النسق الإيكولوجي بشكل خاص في المجتمعات التقليدية التي يوصف اقتصادها بأنه اقتصاد بدائي مختلط ومتكامل حيث تجمع بين الرعي والزراعة والمناشط الموسمية التي تتحكم فيها الظروف البيئية الجغرافية. ولا شك أن هذه المجتمعات توصف بأنها (سلبية) من الناحية الإنتاجية نظرا لاعتمادها الكلي على الموارد الطبيعية دون القيام بنشاط إنتاجي تحويلي" (الخطيب، ٢٠٢٤: ٥). ويتكون النسق الأيكولوجي من عدة عناصر أساسية أهمها:

- وجود عنصر الحياة: وذلك البعد الذي يضم الكائنات الحية في وسط معين، وتحقق هذه الكائنات وجودها من خلال عمليات التغذية والنمو والتكاثر والتكيف والتنفس والإخراج، هذا بالإضافة إلى المنافسة والصراع فيما بينها وأيضا الاختراق والتجديد والإحلال والمبادأة (F. Daniel, L. Doak, M. Scott,1994, p615).
- عنصر المادة والطاقة: والمادة بالمعنى العام للفظ من مقومات هذا النسق، وهي موزعة على مختلف المناطق والأماكن بشكل غير متجانس، أما الطاقة فهي عنصر قابل للتدفق والانسياب والتحول بمعدلات معينة، وتختلف الطاقة في طبيعتها ووظيفتها عن المادة وتقبل الانقسام إلى أنواع كثيرة، فهناك الطاقة الاجتماعية بمعنى النشاط والطاقة النفسية بمفهوم الاستعداد والمهارة والثقة بالذات.
- التغذية المرتدة أو الاسترجاعية Feed Back: تشير عملية التغذية المرتدة إلى التأثير المتبادل بين المدخلات والمخرجات في أي وحدة أو نسق فرعي داخل النسق الأيكولوجي، ويتحقق ذلك التأثير على مستوى البناء أو التكوين، كما يتمثل في الوظائف أو النتائج، التي يكون بعضها معوقا وضارا، والبعض الآخر نافعا ومشجعا، فالإنسان يخضع للبيئة، ولكنة يتدخل بقدر معين لتوجيهها وترشيد نتائج التفاعل، ولذلك فإن التغذية المرتدة تأخذ شكلا من استجابات الإنسان لمعطيات البيئة ولا تبقي أسيرة الانعكاس المباشر في كثير من الحالات، ويتدخل فيها المعيار الاجتماعي والثقافي مع المكون الفيزيقي، ومن ثم فعملية التغذية المرتدة تمثل، مكون أساسي تعمل علي استمرارية وتوازن النسق الأيكولوجي. (موسي، مرجع سابق: ٤٥).

والنسق الأيكولوجي له وظيفتان أساسيتان الأولى داخلية: وتتمثل في الحفاظ على العلاقات المتوازنة بين الأجزاء المكونة للنسق، والثانية خارجية: وتتمثل في التفاعل وأداء الوظيفة المطلوبة من النسق، ومع ذلك أن النسق يحتوي على عناصر بعضها يعمل من أجل الحفاظ على الوضع القائم، بينما هناك عناصر أخرى تتحرك نحو التغير (عبد اللطيف، مرجع سابق: ٧٣-٧٤). ولقد كان لنظرية الأنساق الأيكولوجية الفضل في تدعيم وتحسين الجوانب التطبيقية ويتضح ذلك في الجوانب الآتية (عفيفي، ٢٠٠٧: ١٥٩):

- أسهمت نظرية الأنساق الأيكولوجية في التركيز على المنظور الشامل والمتعمق لتفاعل الإنسان مع البيئة وتأثيره فيها وتأثره بها وبمتغيراتها، وذلك على اعتبار أنه جزء لا يتجزأ منها.
- أسهمت نظرية النسق الايكولوجي في على إدراك الاختلافات بين الأنساق الوظيفية والإيكولوجية والدينامية والتي أدت إلى التغيرات المناخية وأثرت في الإنتاج الزراعي وأوضاع الفلاحين واتجاهاتهم.
- ساهمت أفكار نظرية الأنساق الدينامية والإيكولوجية في التركيز على تحويل النسق والتبادلية والإيكولوجية العالمية.

- المنظور الإيكولوجي والنسق الدينامي كلاهما ينظر إلى المشكلة باعتبارها اختلال في التوازن ونقص الانسجام داخل النسق أو بين الأنساق البنائية والمناخية والبيئة الاجتماعية.
- أن الطريق لحل المشكلات والأزمات والقضايا الاجتماعية هو التكيف مع النسق الأيكولوجي وتجنب مخاطر التعامل الخاطئ مع البيئة وعودة الارشاد الزراعي للقيام بدوره التوعي لدرء مخاطر عدم التوازن بين مكونات وعلاقات النسق الايكولوجي.
- أنَّ نظرية النسق الأيكولوجي تهتم بالنظرة المنظوميّة الشاملة في تعاملها مع قضايا أو مشكلات البيئة ومن ثم فهي لا تقتصر على دراسة جزئية واحدة أو لا تتعامل مع متغيّر واحد فقط سواء كان طبيعيًّا أو اجتماعيا، بل يركز النسق الأيكولوجي على الدّراسة الشاملة لكافة أبعاد الظاهرة، وهذه النظرة المنظوميَّة الشّاملة مطلوبة عند إجراء عمليّة تقييم الأثر البيئي للمشروعات من خلال تناول إيجابيات وسلبيات المشروع من النواحي الاقتصادية والطبيعية والاجتماعية وخلافه.
- إنَّ نظريَّة النسق الأيكولوجي لا تتناول القضايا فقط من عدة زوايا، بل تهتم بالتداعيات أو الآثار الناتجة عن هذه التفاعلات، ولابد من إجراء عملية تقييم الأثر البيئي على الزراعة والفلاحين.

وبناء على ما تقدم تتميز **نظرية النسق الأيكولوجي** بالرؤية الشاملة لتفاعل الإنسان مع البيئة المحيطة، حيث تهتم بدراسة التفاعلات بين الجوانب الفيزيقية والإنسانية معا، ومن ثم التغيرات البنائية والمناخية يمكن تفسيرها داخل الإطار العام لهذه النظرية، والربط بين العوامل الطبيعية مثل الأرض والمياه بالإنسان وعلاقته وعاداته وتقاليده، وبين عوامل التغير البنائي والمناخي الذي شهده المجتمع الريفي، التي أحدث تغيرًا هائلا في أنشطته الاقتصادية، فضلاً عن تحليل العلاقات المتداخلة مع البيئية المحلية من خلال المدخلات الموجودة في المنظومة البيئية ودراسة العلاقة بين الإنسان وبيئته المحلية، كما تفيد في فهم العوامل الخارجية والداخلية المحيطة بالنسق في حالة تغير دائم وهو ما يظهر في تنوع وتحول الأنشطة الاقتصادية للفلاحين وتفاعلهم مع البيئة الريفية في ظل المستحدثات والمتغيرات البنائية والمناخية.

ومن ناحية أخرى، فقد برز مصطلح **مجتمع المخاطر** خلال تسعينات القرن العشرين لوصف الطريقة التي يقوم فيها المجتمع الحديث بالاستجابة للمخاطر، وقد عرف عالم الاجتماع الألماني أولريش بيك مجتمع المخاطر على أنه طريقة منهجية للتعامل مع المخاطر وانعدام الأمن الناجم ويتم عرضه من قبل الحداثة نفسها. وهنا يتجلى بوضوح دور الجمعيات الزراعة من بناء وتشكيل الوعي بالمخاطر التي تتصل بالزراعة ومشكلات الفلاحين، من خلال التركيز على فهم التناقضات (الصراعات) المختلفة في تصور المخاطر البيئية والتغيرات البنائية التي أفزرت تداعيات سلبية على واقع الزراعة وعزوف الفلاحين عن مهنة الزراعة، أي أنه يتناول بالدراسة المخاطر التي يعرفها عالمنا اليوم وأثرها على المجتمع الإنساني، وهذه المخاطر الاجتماعية تختلف باختلاف المجتمعات وبنيتها الثقافية والاقتصادية والمناخية.

وقد ارتبط المفهوم السوسيولوجي للمخاطرة بأولريش بيك بسبب كتابه "مجتمع المخاطرة" عام ١٩٨٦ ثم أصدر المؤلف عام ٢٠٠٦ كتاب "مجتمع المخاطر العالمي: بحثا عن الأمان المفقود"، ويرى "بيك" أن المخاطرة مرتبطة باتخاذ القرار بشأن سلوك ما قد يحقق: إما فرصة وإما خطرًا. ويرى بيك، «إننا نعيش في عالم يجب أن يتخذ قرار بشأن مستقبله وفقا لشروط عدم الأمان المصطنعة والمصنعة ذاتيا. ويندرج ضمن هذا كون العالم لم يعد قادرا على التحكم في الاخطار التي تنتج عن الحداثة، وبكلمات أدق: إن الاعتقاد بأن المجتمع العصري يمكنه التحكم في الاخطار التي يتسبب فيها، اعتقاد قابل للدحض . ليس بسبب الإخفاقات والهزائم التي عرفتها الحداثة، بل بسبب انتصاراتها. فالتغير المناخي، يعد نتاج التصنيع الناجح، الذي أغفل تبعاته على الطبيعة والانسان بشكل منظم، فالتغير المناخي الناتج عن أنشطة إنسانية، وبخاصة الصناعات والنقل التي تطلق كميات كبيرة من الغازات تؤدي إلى رفع حرارة الأرض، أو الإضرار بطبقة الأوزون في الجو. كما تحدث بيك عن مجموعة من المخاطر التي سيكون لها ما لها من تبيعات على المجتمعات؛ إذ أشار لواقع تدمير البيئة، وظاهرة الاحتباس الحراري، وإلى الظواهر الاقتصادية والاجتماعية، كالأزمة المالية، وأزمة الديمقراطية...إلخ. (بيك، أولريش ، ٢٠١٣: ٢٩)

أما في تحديده للمفارقة بين المخاطرة والكارثة يقول بيك: «لا تستوي المخاطرة والكارثة من حيث المعنى والأهمية. فالمخاطرة تعني التنبؤ بالكارثة. أي أن المخاطرة تتعلق بإمكانية أن تطرأ أحداث وتطورات مستقبلية، وفي اللحظة التي تصبح فيها المخاطرة واقعا، فهي تتحول إلى كارثة. والمخاطر هي دائما أحداث مستقبلية، ربما تكون تنتظرنا وتهددنا. ولكن نظرا لأن هذا التهديد الدائم هو ما يحدد توقعاتنا، ويمتلك عقولنا ويوجه أفعالنا وسلوكنا، فإنه يصبح بمثابة القوة السياسة التي تغير العالم» (بيك، أولريش ، ٢٠١٣: ٣٣)

أما أنتوني جيدنز فيعرف المخاطرة في كتابه (عالم منفلت) على أنها: تلك المجازفات التي يتم تقويمها فعليا في علاقتها بالاحتمالات المستقبلية. كما يقول إنها هي القوة الدافعة للمجتمع الذي يصر على التغير والذي يريد ان يحدد مستقبله ولا يتركه للتقاليد أو لقوى الطبيعة .ويرى أن المخاطر نوعان:

- مخاطر خارجية، وهي ما ارتبط بالتقاليد والطّبيعة (التغيرات المناخية والأوبئة والفيضانات والجفاف)، والتي تحدث خارج إرادة الانسان
- مخاطر مصنعة (مخلقة)، هي التي يتدخل فيها الانسان بإرادته، والتي تنجم عن قصور وقلة خبرة الفلاح، مثل الاستهلاك المفرط للأسمدة والمبيدات وحرق مخلفات الأرض الزراعية.. وغيرها.

كما أسهمت التطورات التكنولوجية خلال الثورة الصناعية (١٧٥٠-١٩٠٠) وما بعدها، في تحويل المجتمعات الزراعية إلى صناعية، وفي الفترة (١٩٠٠-١٩٥٠) أدت الكهرباء إلى زيادة معدلات الإنتاج، ومع حدوث الطفرات التكنولوجية في منتصف القرن العشرين؛ وصل الإنسان للقمر وحقق طفرات إنتاجية هائلة، وفي تغيير أنماط معيشة الفلاحين بدرجة متزايدة. وفي الآونة الأخيرة، أحدثت التكنولوجيا طفرات

في مستويات الإنتاج وفترات العمل، وهو الأمر الذي يثير تساؤلات حول آثارها على مجالات العمل الإنساني، ومدى قدرتها على الإطاحة بالعنصر البشري.

ووفقًا للتنبؤات الاقتصادية فهؤلاء الأشخاص الذين يشغلون وظائف لا تتطلب مهارات عالية، مثل: الزراعة، وتقديم الخدمات، سيفقدون وظائفهم، مع ملاحظة ان نسبة العاملون بالزراعة في البلدان النامية لا تقل عن ٣٠% فكلما زاد استخدام التكنولوجيا قل استخدام العمالة، وهذا سيؤدي الى تحطيم انماط الاقتصاد التقليدي في المجتمعات النامية ومن ثم فقدانها للقوى العاملة التي تسيرها.

وبشكل عام يمكن تحديد مخاطر التطور التكنولوجي على الاقتصاد الريفي بما يلي:

- **ترسخ ثقافة الاستهلاك،** فمعظم المواد المستهلكة تندرج ضمن الانتاجات الصناعية للدول الغربية، وهو ما يعني تحول رؤوس الاموال الى مركز القوى العالمية وهذا النمط لا يشمل الاستهلاك التقليدي فقط، وانما يشمل الاستهلاك في التكنلوجيا نفسها شركات الاتصال الانترنيت الخ
- ارتفاع نسبة الفقراء في العالم النامي لصالح ارتفاع نسبة الاغنياء في العالم المتقدم. نتيجة تحطم البنى الاقتصادية التقليدية بسبب عدم قدرتها على المنافسة. فالمشاريع والصناعات التقليدي انهارت بسبب عدم قدرتها على المنافسة
- ظهور مشاكل عدة بسبب التطور التكنولوجي وفقدان كثير من العمال لوظائفهم.

وقد أسهمت الثورة الصناعية في اوروبا بأحداث تغيرات جذرية في كل القطاعات الاقتصادية ومنها الزراعة، وأدت الى تحفيز الانتاج الزراعة وتطور ملحوظ في الصناعات التحويلة وخاصة مع ظهور مصانع النسيج والطلب العالي على القطن والصوف والحبوب... كل هذه الاسباب ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في نمو مساحات الاستثمار الزراعي في العالم. من خلال نشوء مصانع الغزل والنسيج والصناعات التحويلية المتعلقة بالمواد الغذائية وخاصة الحبوب. ومن المتوقع ان يواجه القطاع الزراعي في الدول النامية مخاطر مستقبلية، ويمكن تحديدها فيما يلي:

- ضعف قدرة المنافسة بسبب ارتفاع تكلفه الإنتاج، مما يسبب تبعية هذه المجتمعات للدولة المتقدمة في القطاع الغذائي. وهذا يتضح من خلال سيطرة الدول المتقدمة على قطاع الحبوب في العالم وخاصة الولايات المتحدة الامريكية.
- ضعف استخدام التقنيات الزراعية، مما يضعف الانتاج من جانب ويضعف قدرة المنافسة في الصناعات التحويلية من جانب اخر.
- التبعية الاقتصادية للقطاع الزراعي في الدول النامية للدول المتقدمة في عدة مجالات اهمها انتاج البذور والأدوية والمبيدات الزراعية.
- يعاني القطاع الزراعي من مشكلات تتعلق بظاهرة العمالة في هذا القطاع، أهمها البطالة المقنعة، وان هنالك عمال او فلاحون في القطاع الزراعي يمارسون عملهم لموسم واحد ويبقون

في مواسم السنة الاخرى بدون عمل، نتيجة الاعتماد على التقنيات الحديثة وتفتت ملكية الحيازة الزراعية.

ويرتبط التقدم الصناعي وصعود مفهوم المخاطر ارتباطًا وثيقًا. في محاولة لتحديد القوى الاجتماعية والسياسية غير المتوقعة، فضلاً عن خطوط الصراع الجديدة، ويستكشف أولريش بيك الدور التاريخي لدولة الرفاهية والأمن الذي توفره للأفراد، مما يسمح لهم بمزيد من الاختيار والحريات ويكشفهم في الوقت نفسه عن المخاطر الشخصية. وعلى الرغم أنه في الأوقات السابقة، لم يكن هناك غياب للمخاطر؛ لكن هذه المخاطر كانت أخطاراً طبيعية. وفي محاوله المجتمع السيطرة عليها نشأت مجموعة من المخاطر الجديدة؛ ومنها تغير المناخ. وتشير التقديرات أنه مع غياب الإجراءات اللازمة للحد من الانبعاثات؛ فإن الأثر المادي والاجتماعي لتغير المناخ على العالم في النصف الثاني من القرن الحالي سيكون كبيرا.

وتتفق تلك الآراء العلمية مع ما يذهب اليه البحث الراهن من اختبار مدى ملائمة مقولات نظرية المخاطر لأولريش بيك في تفسير التداعيات الاجتماعية للتغيرات المناخية. وكيفية تعزيز التوعية بالمخاطر المناخية. فضلا عن صياغة خطة للتعامل مع التغيرات المناخية الحالية والنهوض بالزراعة وأوضاع الفلاحين وحل مشكلاتهم، وتجنب مخاطر عزوف الفلاحين عن الزراعة. فضلا عن اجراءات يتم اتخاذها من قبل مؤسسات الدولة والمجتمع المدني للتكيف والتخفيف من حدة التغيرات المناخية.

كما حدد عالم الاجتماع البولندي زيجمونت باومان(١٩٢٥-٢٠١٧) معالم "**الحداثة السائلة**"، "الحياة السائلة"؛ حيث هذه الأخيرة هي «حياة محفوفة بالمخاطر يحياها المرء في حالة من اللايقين الدائم » ففيها صعدت المخاوف البيئية؛ الناجمة عن سوء التعامل مع موارد كوكب الأرض. وقد عُرف باومان بسبب تحليلاته للعلاقة بين الحداثة والهولوكوست، وأيضاً ما يتعلق بالمذهبية المادية (الاستهلاكية) لما بعد الحداثة. ويقّسم باومان الحداثة إلى طورين متمايزين: الطور الأول، وهو ما يسمّيه باسم (الحداثة الصلبة) وهي تلك التي تم تدشينها في عصر التنوير في أوروبا القرن الثامن عشر، وتمخضت عنها مفاهيم كبرى مثل (الدولة الحديثة-المجتمع-الثقافة). أما الطور الثاني، فهو ما يسمّيه باسم (الحداثة السائلة)، وهي التي برزت على السطح بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في أربعينيات القرن العشرين، وقد وصفها بالحداثة السائلة، بسبب اعتقاده بأن صلابة المرحلة السابقة قد ذابت وتفككت بفعل الكثير من العوامل والعناصر المتداخلة، مما نشأ عنه حدوث (تداخل في الحدود وتراخت السمات وازدادت ضبابية وتشابهت). (باومان، زيجمونت ،٢٠١٦: ٢٢)

ويصف باومان السيولة بأنها حالة مستمرة من إذابة وتمييع مجموعة كبيرة ومتنوعة من الكيانات التي تستمد بقائها واستمراريتها من داخلها بشكل ثابت، وهي البنى الاجتماعية، والروابط الإنسانية، والنماذج السلوكية، والأخلاق والقيم وما إلى ذلك، وتكون إذابتها عن طريق التحديث المستمر لها، الذي لا يجعل هناك حالة نهائية في الأفق، ولا هدف نسعى للوصول إليه.ووفقًا لبومان، فإن الانتقال من الحداثة «الصلبة» إلى الحداثة «السائلة» خلق بيئة جديدة وغير مسبوقة لمساعي الحياة الفردية، حيث واجه

الأفراد تحديات لم يسبق لها مثيل. لم يعد لدى المؤسسات الاجتماعية الوقت الكافي لتوطيدها ولا يمكن أن تكون بمثابة أطر مرجعية للأعمال البشرية وخطط الحياة، لذلك يتعين على الأفراد إيجاد طرق أخرى لتنظيم حياتهم.

ويرى "باومان" إننا إذا اعتبرنا مرحلة الحداثة الصلبة هي مرحلة الإنتاج والتطور الذي تتحكم به الدولة وتكبح جماح الأفراد لصالح المجموع، فإن مرحلة السيولة هي مرحلة تخلي الدولة عن هذا الدور وفتح السوق أمام الرأسمال الحر والاستهلاك والتحديث المستمر الذي لا غاية ولا هدف له إلا المزيد من الاستهلاك والإشباع الفوري والمؤقت للرغبات. ويرى أن الاستهلاك قد تجاوز فكرة السلعة المادية إلى استهلاك العواطف والعلاقات الإنسانية وتكنولوجيا التواصل، بالصورة التي أثرت كثيرا على معاني الحياة والأخلاق، وبالطريقة التي جعلتنا مراقبين باستمرار بسبب استهلاكنا النهِم للتكنولوجيا الحديثة، ويشير "باومان" إلى الاستهلاك وما أنتجه من سيوله، ولكنه يضع ذلك على ميزان الأخلاق في كتابه "الأخلاق في عصر الحداثة السائلة"، في ضوء رؤية نقدية للظواهر في عصر السيولة، بتركيز حول الأخلاق والتعاملات الأخلاقية وأثر الاستهلاك عليها، وما تسببت فيه العولمة بخصوصها. فالعولمة تنتج "سيولة البشر بتدفقهم من مكان إلى آخر، وسيولة المال وإلغائه للحدود التقليدية التي أقامتها الحداثة الصلبة، وسيولة الهويات بتغيرها المستمر، وسيولة القيم الأخلاقية من خلال النزعة الاستهلاكية وما عنته من تمظهرات في السلوك وفي المعتقدات"

وطبقًا لنظرية الحداثة السائلة، فقد ساهمت التغيرات البنائية التي شهدها المجتمع الريفي بمجتمع البحث، في تحول القيم الاجتماعية وبعض المعايير والموروثات الثقافية التي ظلت متأصلة في المجتمع الريفي، كالتمسك والارتباط بالأرض الزراعية، وقوة العلاقات الاجتماعية بين أعضاء المجتمع الريفي، والتماسك والتعاون والبساطة ، إلى سيادة القيم المادية وانصراف العديد من الفلاحين عن مهنة الزراعة والعمل بمشروعات وأنشطة ومهن أخري ، كنتاج للتعليم وسيادة أنماط الثقافة الاستهلاكية وهيمنة القيم المادية، وغياب المسئولية الاجتماعية والاتجاه للفردية والتوجه نحو المحاصيل ذات الربحية العالية.

أما **النظريات العاملية** في التغير البنائي فتركز في دراستها للتغير الاجتماعي على اختزال كل العوامل في عامل واحد، ويكمن هذا المعنى في مفهوم الحتمية (Determinism) التي تفترض أن الأمور محددة سلفاً، وأن المهمة الملقاة على عاتق الباحث هي اكتشاف جملة الشروط المسبقة التي تعين حدوث ظاهرة من الظواهر، وعندما استخدمت الكلمة في الفكرة الاجتماعي، فإنها أصبحت تعني البحث عن السبب الوحيد، الأصل الكامن خلف حدوث كل الظواهر، أو الذي ترتبط به كل المتغيرات كمتغيرات تابعة بالضرورة. وينقسم مفهوم الحتمية إلى:

أ – الحتمية الجغرافية: هناك اعتقاد قديم بأن ثمة علاقة بين طبيعة الطقس الذي يعيش فيه الإنسان وبين طابعه الاجتماعي ولقد تأثر المنظرون الاجتماعيون الأوائل بهذا الاعتقاد، وحاولوا من خلاله أن يميزوا أوجه التشابه والاختلاف بين البشر، وكانت النتيجة نظرية شاملة في الحتمية الجغرافية.

وقد ذهب هنتنجتون إلى القول بأنه إذا كانت الظروف الجغرافية هي التي تحدد صفات الناس وسلوكهم، فإن هذه الصفات وذلك السلوك لن يتغير إلا إذا تغيرت الظروف الجغرافية.

ب – الحتمية البيولوجية: تأسست على فرضية مؤداها أن الناس في العالم ينقسمون إلى أجناس، وجماعات متميزة بيولوجياً، وأن الأجناس تختلف في قدرتها على تطوير الحياة الاجتماعية وتنميتها، وأن نوعية الحياة لدى شعب من الشعوب هي مؤشر على قدراتها البيولوجية–العرقية، وفي ضوء ذلك تتبلور الفروق بين الشعوب، كما تفسر التغيرات الاجتماعية التي تظهر لدى هذه الشعوب، سواء التغيرات السلبية أو الإيجابية التي تفسر بظهور أشكال من التفوق الكامن في شعب من الشعوب. وتقوم الحتمية البيولوجية على فرضية خاصة بتفوق طبقات داخل المجتمع على طبقات أخرى.

سادساً: الإجراءات المنهجية للبحث:

١) نوع البحث المستخدم:

ينتمي هذا البحث إلى البحوث الوصفية التحليلية التي تستهدف تقرير خصائص مشكلة معينة، ودراسة الظروف المحيطة بها، بهدف وصفها وصفا دقيقا من كافة جوانبها، ولفت النظر إلى أبعادها المختلفة، خاصة فيما يتعلق برصد العوامل المجتمعية التي ساهمت في إحداث التغيرات البنائية والمناخية ودفعت إلى عزوف الفلاحين عن مهنة الزراعة بمجتمع البحث. ولذا اعتمد البحث على **الأسلوب الوصفي التحليلي**، وأسلوب المسح الاجتماعي بالعينة، لأنهما من أكثر الأساليب المنهجية ملائمة لموضوع البحث الراهن.

كما قام الباحث بإجراء مقابلات فردية وجماعية مفتوحة مع عدد من الإخباريين من الفلاحين الذين عزفوا عن مهنة الزراعة، أو انصرفوا عن زراعة المحاصيل الاستراتيجية، وزراعة محاصيل استثمارية بمجتمع البحث، وللتعرف الأوضاع والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبنائية لمجتمع البحث، ولذا اعتمد البحث على **دليل المقابلة** في جمع البيانات على عينة عشوائية بسيطة من الفلاحين بقرية القرضا بمركز كفر الشيخ، قوامها ٥٠ مفردة؛ للوقوف على أبرز التغيرات البنائية والمناخية بمجتمع البحث، التي دفعت عدد كبير من الفلاحين عن العزوف بشكل كلي أو جزئي عن العمل بالزراعة او انتاج محاصيل زراعية بعينها على حساب محاصيل انتاجية اخرى، وكيف ساهمت التغيرات المناخية والعوامل الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية في التأثير على الإنتاج الزراعي وتراجع دوره الاستراتيجي في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، ومواجهة غلاء الأسعار. وقد حرص البحث الراهن على تقسيم تلك الأداة إلى عدة محاور تغطى من خلالها كافة جوانب البحث، وتجيب عن تساؤلاته.

٢) حدود البحث:

أ) **الحدود الموضوعية:** استهدف البحث الراهن الكشف عن التغيرات الديمغرافية والايكولوجية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي دفعت الفلاحين للعزوف عن مهنة الزراعة بمجتمع البحث، وقد تم اختيار عشوائية بسيطة من الفلاحين بقرية القرضا . مركز كفر الشيخ، قوامها ٥٠ مفردة.

ب) **الحدود المكانية:** وقع الاختيار على قرية القرضا بمركز كفر الشيخ لإجراء التطبيق الميداني؛ وتم اختيارها بطريقة عشوائية بسيطة، وتعد من القرى التي تتميز بمساحات كبيرة من الأرض الزراعية، إضافة إلى قربها

من عاصمة المحافظة (كفر الشيخ) والتي تبعد عن مدينة كفر الشيخ قرابة ال ٣ كيلو متر، وتعد من أكثر القرى التي حدث بها تجاوز على التعدي والبناء على الأراضي الزراعية، وتغيرات بنائية ومناخية هائلة، نظرًا لقربها من مدينة كفر الشيخ ، فضلا عن كون المحافظة من المحافظات الزراعية الهامة في مجالات المحاصيل الحقلية والإنتاج الحيواني والإنتاج السمكي في مصر، ومن اكثر المحافظات التي شهدت تغيرات بنائية هائلة اكتسبتها من خلال موقعها الجغرافي المتميز ، وهو ما أسهم في تدفق تيارات الهجرة ، خاصة الهجرة الخارجية لكونها تطل على ساحل البحر المتوسط ، وبحيرة البرلس والأرض الخصبة ومراكز البحوث الزراعية .. وغيرها.

ج) **الحدود الزمنية:** تم تطبيق هذا البحث بمختلف مراحله: مرحلة الاطلاع المكتبي، واستغرقت شهرين (من أول يناير ٢٠٢٣، حتى آخر فبراير ٢٠٢٣) ومرحلة الدراسة الميدانية، وتحليل البيانات وتفسير النتائج واستغرقت شهرين (من أول مارس ٢٠٢٣ وحتى أخر أبريل ٢٠٢٣)، ومرحلة كتابة التقرير النهائي واستغرقت شهر مايو ٢٠٢٣.

د) **الحدود البشرية (مجتمع البحث وخصائص العينة):** يبلغ إجمالي عدد سكان قرية القرضا التابعة لمركز كفر الشيخ حسب إحصاءات سنة ٢٠٢٢ حوالي ١٦٤٤٣ نسمة. أما عينة البحث فقد تم سحب عينة عشوائية من الفلاحين بالقرية قوامها ٥٠ مفردة. والجداول التالية توضح حجم مجتمع البحث تبعًا للسن، على النحو التالي:

جدول رقم (١)

توزيع مفردات العينة حسب السن

السن	العدد	النسبة
أقل من ٣٠ عام	٣	٦.٠
٣٠ -	٩	١٨.٠
٤٠ -	٢٤	٢٨.٠
٥٠ -	٦	١٢.٠
٦٠ -	٥	١٠.٠
٧٠ فأكثر	٣	٦.٠
الإجمالي	٥٠	%١٠٠.٠

عكست نتائج البحث عن تمتع غالبية مفردات العينة بمجتمع البحث بخبرة طويلة في العمل الزراعي ، وقد اتضح ذلك من خلال أعمار غالبيتهم التي تتصل بطبيعة وخصائص المجتمع الريفي الذي ينشأ غالبية أعضائه على العمل بالزراعة ، ومن ثم فإن وجود نسبة ٥٨% من إجمالي مفردات العينة ممن يقعون في المرحلة العمرية من ٣٠ إلى أقل من ٦٠ عاما . وهي مرحلة تجمع بين الشباب والرجولة والخبرة والمهارة في العمل الزراعي . مما يعبر عن تمتع غالبية مفردات العينة بمهارات وخبرات كبيرة في العمل الزراعي ، بالشكل الذي يمكنها من فهم

وإدراك طبيعة المشكلات السائدة بمهنة الزراعة ، وهو ما يسعى البحث للوصول إليه، وما يدعم التوجه النظري للبحث ، ولاسيما نظرية رأس المال البشري .

٣) مصادر جمع البيانات وأدواتها:

اعتمد البحث في جمع البيانات والمعلومات اللازمة على نوعين من المصادر هما: المصادر الثانوية وتتمثل في البيانات والمعلومات التي تشمل الكتب العلمية والإحصاءات والبيانات الرسمية ذات العلاقة من أجل توضيح المفاهيم المختلفة في البحث ولإعطاء معلومات أساسية عن موضوع البحث، كما تم الاستعانة بالشبكة الدولية(الانترنت)، والمصادر الأولية من خلال اعتماد البحث علي دليل المقابلة في جمع البيانات على عينة من الفلاحين بمجتمع البحث قوامها ٥٠ مفردة، وقد تضمنت الأداة مجموعة من المحاور، لتغطي كافة جوانب البحث ومتغيراته، وتجيب عن تساؤلاته. كما تمت المعالجات الإحصائية من خلال الجداول الإحصائية البسيطة (المتوسط الحسابي، النسب المئوية)، إضافة إلى المعالجة الكيفية للإجابات المفتوحة وإعطاء دلالات كيفية في صورة تربط بين الإطار النظري والجانب التطبيقي الميداني لرصد التغيرات البنائية والخصائص الأيكولوجية والديمغرافية التي أدت إلى عزوف الفلاحين عن مهنة الزراعة بمجتمع البحث.

ثامنًا: مناقشة النتائج وتفسيرها:

أسفرت نتائج البحث الميداني عن حدوث تغيرات ثقافية واجتماعية في بنية المجتمع الريفي، كالاهتمام بالتعليم والصحة وإنشاء المدارس والمرافق والخدمات المختلفة ، وقد ساعد في إحداث هذه التغيرات بشكل هائل ، قرب مجتمع البحث من عاصمة المحافظة والخدمات العامة للمحافظة بشكل عام، وهو ما يدعم التوجه النظري للبحث، ولاسيما نظرية النسق الأيكولوجي وأهمية البعد المكاني وأهمية توافر مقومات التغير في إحداث تغييرات جذرية وسريعة، فضلا عن عوامل أخرى، كالهجرة وإقامة مشروعات وأنشطة تجارية على جانبي الطريق، والتي امتد تأثيراتها داخل القرية وإقامة محلات وأنشطة تجارية مماثلة، وفي الوقت ذاته أدت انتشار بعض المشروعات كإنتاج للملابس الجاهزة والمخابز وتجهيز الوجبات الشريعة والقهاوي ومنشآت اصلاح الأجهزة والسيارات وحرق مخلفات المحاصيل الزراعية من التأثير على المناخ وأسهمت في التغيرات المناخية مع العوامل الخارجية، وهو ما يدعم المنطلقات العلمية لنظرية العوامل المتعددة في تفسير مشكلة البحث الراهن.

كما أظهرت نتائج البحث عن وجود مقومات بيئية أحدث تغييرات بنائية كالعمل بمهنة الزراعة، وهو ما أتاح المجال للتوسع في صناعات إنتاجية صغيرة ومتناهية الصغر، كصناعة الملابس الجاهزة وتربية الدواجن والحيوانات، والذى أسهم في الاتجاه للتجارة والتصنيع بمجتمع البحث، في ظل تدني مستوى الإنتاج الزراعي، وتفتت الملكية الزراعية، وكثرة عدد السكان، وغلاء المعيشة، والاتجاه للتعليم والهجرة، وتبوير الأرض الزراعية، تمهيدًا لتقطيعها وبيعها كقطع لإقامة المساكن والمشروعات الصناعية والمحلات التجارية.

كما توصلت النتائج العامة للبحث عن وجود مشكلات وتحديات كثيرة يواجهها الفلاحين بمجتمع البحث، وتتمثل أبرز تلك المشكلات في : غياب دور الارشاد الزراعي والجمعيات الزراعية في إمداد الفلاحين بالتقاوي والأسمدة والمبيدات ، وعدم تفعيل نظام الدورة الزراعية، ومشكلات أخرى تتعلق بعدم توافر المياه اللازمة للزراعة، فضلا عن تلوث تلك المياه واختلاطها بمياه الصرف الصحي، لعدم وجود صرف صحي بالقرية، كذلك صعوبة تسويق المنتجات الزراعية في ظل تخلي الجمعيات الزراعية عن تسويق تلك المنتجات، وغلاء مستلزمات الزراعة، نتيجة للتضخم وارتفاع أسعار الوقود وبخاصة السولار، والتي تعتمد عليه الآلات الزراعية في مختلف مراحل الإنتاج، وكذلك ارتفاع ظاهرة الاحتباس الحراري والتغيرات المناخية والتي أثرت بالسلب على بعض المحاصيل الزراعية، وعلى قدرة الفلاحين في مثل هذه التغيرات

المناخية، وهو ما ادي إلى ارتفاع أجر العامل الزراعي وقلة عدد ساعات العمل في الأرض الزراعية، وهو ما أدى إلى ارتفاع نفقات الإنتاج الزراعي، وأدت إلى انصراف عدد كبير من الفلاحين ، إما عن مهنة الزراعة كليةً، وإقامة مشروعات صناعية أو تجارية تحقق منفعة اقتصادية أكبر، أو الاتجاه لمحاصيل استثمارية، كالبنجر والكتان والبقوليات، تستطيع تحمل التغيرات المناخية، وفي الوقت ذاته تدر عائد اقتصادي ملائم يلبي احتياجات الفلاحين، أو الاتجاه لبيع الأرض الزراعية بأسعار فلكية لإقامة مسكن او محل تجاري، وهو ما يدعم نتائج نظرية الحداثة السائلة ، والتي تشير إلى عدم وجود قيم وثقافة ثابتة أو صلبة، كما كان سائدًا في الماضي من تمسك الفلاح بأرضه او ارتباطه بالمكان وبقيم أخري تتصل بقدسية الأرض الزراعية، فتأثرت الأفكار والقيم والمعتقدات بالحداثة ومتغيراتها ومتطلباتها.

وقد أوضحت نتائج البحث النظرية من جهود مضنية وحثيثة من جانب الدولة والمجتمع العالمي بشأن الحد من التغيرات المناخية والبنائية ومخاطرها على الزراعة والغذاء وأوضاع الفلاحين، حيث عقدت سلسة من القمم والمؤتمرات الدولية والمحلية في سبيل توعية المجتمع بخطورة الوضع، وكانت أهم هذه الجهود ما يلي: قمة الأمم المتحدة حول البيئة (قمة الأرض): والتي انعقدت في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية في عام ١٩٩٢، وتم التفاوض حول ثلاث اتفاقيات دولية رئيسة حول البيئة، وهي: اتفاقية تغير المناخ NFCCC، واتفاقية التنوع الحيوي CBD ، واتفاقية مكافحة التصحر UNCCD، حيث تم الاتفاق على ان تجتمع الدول الأعضاء بموجب هذه الاتفاقيات بشكل دوري، لاستعراض التقدم ولصياغة الخطوط السياسية للمستقبل. وكذلك اتفاقية بروتوكول كيوتو(قمة الأرض ١٩٩٧)، وكان المجتمع الدولي قد أجمع في تلك الاتفاقية على الحد من انبعاث الغازات الضارة بالبيئة، وتكيف النظام مع التغيرات التي تطرأ على المناخ، وتضمن عدم تعَرض انتاج الأغذية للخطر، وفي ١١يناير عام ١٩٩٧ تم اعتماد هذه الاتفاقية والتزمت الدول الصناعية في مدينة كيوتو اليابانية بخفض انبعاث الغازات الضارة بالبيئة في الفترة ما بين عامي (٢٠١٢ . ٢٠٠٨)، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ١٦ فبراير ٢٠٠٥ وفي فبراير ٢٠٠٩ وقعت ١٨٧دولة وصدقت على البروتوكول، الذي ينص على المحافظة على المسطحات الخضراء وزيادتها، والتعاون في مجالات التطوير والتعليم لبرامج تدريب وتوعية الناس في مجال تغير المناخ، والعمل على إنتاج وتطوير تقنيات صديقة للبيئة، تتعهد الدول المتقدمة بتمويل وتسهيل أنشطة نقل التكنولوجيا منها إلى الدول النامية والفقيرة، تتعهد الدول المتقدمة بدعم جهود الدول النامية وبطيئة النمو في مجالات مواجهة الآثار السلبية للتغير المناخي والتعايش معها.

وكذلك ملتقى الدوحة حول التغيرات المناخية للأمم المتحدة في ديسمبر ٢٠١٢، وكذلك مؤتمر شرم الشيخ COP27 والذي عقد بمصر في الفترة من (٦ . ١٨ نوفمبر ٢٠٠٢) مما يعكس تجاوب مصر مع الجهود الرامية إلى مجابهة تحديات تغير المناخ وتحسين ظروف الحياة وارساء قواعد التنمية المستدامة بالعالم، ولاسيما أنها تعد من اكثر الدول تتأثر بشدة بمردودات التغيرات المناخية خاصة في قطاعات الزراعة، والموارد المائية، والسواحل، والصحة، لذلك فقد اهتمت الدولة بضرورة تفعيل سياسات تدابير الاستجابة للتأقلم مع والتخفيف من مردودات التغيرات المناخية، وقد قامت مصر بالعديد من الجهود والنشاطات للتعامل مع التغيرات المناخية، منها: التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة للتغيرات المناخية واصدار قانون البيئة رقم ٤ في عام ١٩٩٤ والمشاركة في كافة المؤتمرات وحلقات العمل الدولية المتعلقة بالتغيرات المناخية، لتجنب فرض أية التزامات دولية على الدول النامية ومنها مصر، والتصديق على بروتوكول كيوتو وتشكيل اللجنة الوطنية لآلية التنمية النظيفة في عام ٢٠٠٥ ، وتشتمل على المكتب المصري والمجلس المصري لآلية التنمية النظيفة، واصدار تقرير الإبلاغ الوطني الأول في عام ١٩٩٩ لحصر غازات الاحتباس الحراري ووضع خطة العمل الوطنية للتغيرات المناخية.

كما قامت وزارة الكهرباء والطاقة بعمل مشروعات عديدة في مجال الطاقات الجديدة والمتجددة (الرياح–الشمسية المائية الحيوية) وتشجيع مشروعات تحسين كفاءة الطاقة، وقيام وزارة الموارد المائية والري– بتنفيذ مشروعات لحماية

الشواطئ . هيئة حماية الشواطئ، وأيضا إنشاء معاهد البحوث المختصة بالتعاون مع شركاء التنمية، وقيام مركز البحوث الزراعية بإجراء بعض بحوث على تأثير تغير المناخ على الإنتاج المحصولي واستنباط أنواع جديدة لها القدرة على تحمل الحرارة، وقيام وزارة البيئة بعمل مشروعات استرشاديه لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مشروعات الطاقة النظيفة ومعالجة المخلفات وانشاء الغابات الشجرية، وقيام وزارة البيئة حاليا بإعداد تقرير الإبلاغ الوطني الثاني ليكون الأساس في تحديث خطة العمل الوطنية للتغيرات المناخية، وتحديث قوائم الحصر لغازات الاحتباس الحراري في مختلف القطاعات، وتعظيم استفادة مصر من آليات بروتوكول كيوتو من خلال تنفيذ مشروعات آلية التنمية النظيفة، حيث تمت الموافقة على عدد ٣٦ مشروع في إطار الآلية تشمل قطاعات الطاقة الجديدة والمتجددة، والصناعة، ومعالجة المخلفات، والتشجير، وتحسين كفاءة الطاقة، وتحويل الوقود للغاز الطبيعي، وذلك بتكلفة إجمالية حوالي ١.٢ مليون دولار وتمثل هذه المشروعات جذبا للاستثمارات الأجنبية، وتوفير فرص عمل جديدة، والمساهمة في تنفيذ خطط التنمية المستدامة بالدولة

كما عكست نتائج البحث عن رؤية مفردات العينة بمجتمع البحث حول سبل التصدي لمشكلات الزراعة والتغيرات البنائية والمناخية من خلال النهوض بالزراعة والاهتمام بالفلاح والكتيف مع التغيرات المناخية ، عن طريف تفعيل الدورة الزراعية والإرشاد الزراعي، وتوفير مقومات الزراعة للفلاح بأسعار تحقق له هامش ربح ملائم ، وفي الوقت ذاته تسويق الإنتاج الزراعي له بأسعار تقترب من أسعار استيراد نفس المنتجات من الخارج، بما يحقق الاكتفاء الذاتي ويقلل من حجم وقيمة الاستيراد، وبالتالي يقل الاعتماد على العملات الأجنبية، ويقل التضخم والأسعار، بالإضافة إلى تعاون وزارة الزراعة مع المراكز والبحوث والهيئات الزراعية المختصة في استنباط سلالات محصولية تستطيع التكيف مع البيئة والتغيرات المناخية، ووضع الحماية اللازمة لمنع تلوث المياه والهواء والبناء على الأرض الزراعية أو تبويرها.

وتعكس أهمية استعراض نتائج هذا البحث في إعطاء صورة واضحة عن أبرز العوامل المجتمعية التي أسهمت في التغيرات البنائية والمناخية بالمجتمع الريفي، ودفعت الفلاحين إلى العزوف عن مهنة الزراعة والاتجاه لمهن وأنشطة اقتصادية أخرى بمجتمع البحث، نتيجة للتداعيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الناجمة عن مثل هذه التغيرات، وربما تساعد متخذو القرار في صياغة سياسات واعية تلم بكافة الجوانب المتعلقة بأوضاع الفلاحين ومشكلات الزراعة وتسعى للنهوض بهذا القطاع الحيوي والقائمين عليه. ولأجل ذلك قام الباحثان بتقسيم هذه النقطة إلى محورين أساسيين: الأول، ويتناول النتائج العامة وأهداف البحث، فيما يختص المحور الثاني بعرض الدلالات العملية والتطبيقية للنتائج.

المحور الأول: النتائج العامة وأهداف البحث وتساؤلاته:

توصلت النتائج العامة عن تحقيق الهدف الرئيس للبحث الراهن الذي استهدف الكشف عن " **التغيرات البنائية والمناخية التي اجتاحت المجتمع الريفي، وأدت إلى عزوف الفلاحين عن مهنة الزراعة، وتداعيات تلك التغيرات على الأوضاع المهنية والاجتماعية والاقتصادية على الفلاحين بمجتمع البحث**". والتي تتمثل أهمها فيما يلي: .

- ساهمت العوامل المجتمعية التي اجتاحت الريف المصري عامة ومجتمع البحث خاصة في استحداث العديد من التغيرات الثقافية والاجتماعية والمهنية في أوضاع الفلاحين بمجتمع البحث، وخاصة مع اتجاههم للهجرة وبخاصة الهجرة الخارجية، التي أتاحت لهم اكتساب خبرات مهنية وثقافات أخرى ودخول كبيرة أكثر من تلك التي كانوا يحصلون عليها من العمل بالزراعة، ومن ثم دفعتهم إلى تعليم أبنائهم وإلحاقهم بالجامعة وحصول غالبيتهم على فرص عمل بالدولة أو بالقطاع الخاص.
- مر المجتمع الريفي بالعديد من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمناخية التي أثرت في بنيته وخصائصه، البعض منها جاء بشكل مقصود، كبرامج الاصلاح الاقتصادي والتنمية الريفية وحياة كريمة.. وغيرها من البرامج التنموية التي تستهدف تطوير الريف والنهوض به، والبعض الآخر غير مقصود، نتيجة عوامل وظروف وأوضاع عالمية ومحلية

أدت لتلك التغيرات كالثورة الصناعية والتكنولوجية والمعلوماتية، وما أفرزته من تداعيات كالهجرة والتعليم والرعاية الصحية وتعدد أساليب المعرفة وانتشارها بين أعضاء المجتمع الريفي، وانتشار الحروب والصراعات بين الدول، والاتجاه نحو التصنيع والزيادة السكانية والتلوث والازدحام، وهو ما أفرز التغيرات البنائية والمناخية في بنية المجتمع الريفي المستحدثة.

- أن التغيرات البنائية والمناخية في مجتمع البحث قد أفرزت تداعيات اجتماعية ايجابية وأخرى سلبية والتي كان محور جميع تلك التداعيات انتشار القيم المادية والاهتمام برفع مستوى معيشة وتوظيف الجوانب المادية والبشرية في تحقيق أكبر استفادة مادية ممكنة للأفراد، وهو ما دفع كثير من الفلاحين في ظل تدني مستوى العائد الاقتصادي لمهنة الزراعة، وانتشار مشكلات ترتبط بضعف الدعم المادي للفلاح من جانب الدولة، إلى العزوف عن مهنة الزراعة بشكل كلي، أو العزوف عن زراعة محاصيل انتاجية بعينها، وهي في أغلبها محاصيل استراتيجية تهدد أمن مصر الغذائي والاقتصادي، وتدفع إلى مزيد من التضخم وغلاء الاسعار نتيجة للاتجاه نحو استيراد مثل هذه المحاصيل.
- الاتجاه نحو البناء على الأراضي الزراعية وارتفاع أسعارها بشكل جنوني، وهو ما أسهم في تخلى الفلاح عن ارثه القديم بالأرض الزراعية والبناء عليها أو بيعها، وإقامة مشروعات إنتاجية أخرى أو إيداع قيمة الأرض بالبنوك والانفاق من الريع الكبير الذي تدره، وهو ما يدعم رؤية وتفسير نظرية الحداثة السائلة في تداعيات التغير البنائي والمناخي على ثقافة الفلاحين.
- ساهمت العوامل الثقافية والاجتماعية كالتعليم وتحول العادات والتقاليد والقيم الريفية إلى الاتجاه نحو القيم المادية والمنفعة الشخصية على حساب البعد الاجتماعي في كثير من مفردات العينة بمجتمع البحث، وهو ما تجلى في اتجاه غالبيتهم نحو الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة أو شراء مسكن أو محل تجاري أو استئجاره لتحقيق مكسب مادي أو عائد اقتصادي يحقق لهم مستوى معيشي أفضل، إضافة إلى التنامي في أعداد السكان وهو ما ساهم في تفتيت الأرض الزراعية نتيجة الميراث، وانتشار حدة الصراعات والمشكلات الأسرية بين العائلات والأقارب والجيران ، فضلا عن ارتفاع تكاليف الزواج بالمجتمع الريفي وهو ما دفع البعض إلى بيع أراضيهم لتجهيز أبنائهم وشراء مستلزمات الزواج أو بناء مسكن حديث.
- ساهمت العوامل البيئية كقرب القرية "مجتمع البحث" من المركز أو المدينة "عاصمة المحافظة" من الحصول على فرص عمل مهنية أفضل أو إقامة مشروعات صناعية وخدمية بعائد اقتصادي أكبر من عائد الزراعة في ظل التردي المتنامي لأوضاع الزراعة وارتفاع تكاليفها.
- انتشار البطالة نتيجة اعتماد الفلاح على التقنيات والأساليب الحديثة في الزراعة، وهو ما أدى إلى تقليل أعداد العمالة البشرية في مراحل الزراعة، ومن ثم فقد ساهمت التقنيات والأساليب التكنولوجية الحديثة في تقليل أجور العمال وبالتالي انصرافهم عن العمل بالزراعة والاتجاه لمهن وأنشطة ومجالات أخرى تدر عليهم عائد اقتصادي أكبر يمكنّهم من تلبية احتياجاتهم الضرورية ومواجهة غلاء الأسعار.
- تتعدد مشكلات الفلاحين إلى مشكلات تتصل بطبيعة المهنة ومتغيراتها، وعوامل بنائية تتصل بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية التي اجتاحت المجتمع الريفي نتيجة الهجرة والتعليم وارتفاع عدد السكان والتكنولوجيا، ومن أبرز المشكلات التي تواجه مهنة الزراعة ومتغيراتها: تردى أوضاع الزراعة وعدم اهتمام الدولة بنظام الدورة الزراعة والرقابة وتقديم المشورة الفنية والدعم الدوائي والأسمدة والمبيدات مع عدم شراء المنتجات الزراعة بأسعار تتلاءم مع غلاء الأسعار في ظل غلاء الوقود والمبيدات والأسمدة والتقاوي وارتفاع إيجار الأراضي الزراعية والتكاليف الباهظة على المنتجات الزراعية ولاسيما المنتجات الاستراتيجية كالقطن والقمح والأرز وبنجر السكر.. وغيرهم، فضلاً عن توجه الدولة نحو الاهتمام بالبنية التحتية وانشاء المشروعات والصناعات الكبرى، كإنشاء المدن الصناعية والخدمية والعاصمة الإدارية

والطرق والكباري بدعم مادي هائل لا يضاهيه الدعم المقدم نحو الاهتمام بالريف وتوفير التقاوي والأسمدة والمبيدات وكافة مستلزمات الزراعة بأسعار مدعمة وبكميات كافية.

- من أبرز سبل التصدي لمشكلات الزراعة بمجتمع البحث من وجهة نظر مفردات العينة: توفير الدعم المادي من الدولة للفلاح من خلال توفير مستلزمات الزراعة من وقود وأسمدة ومبيدات ومياه نقية وتقاوي بأسعار مدعمة، مع ضمان شراء المنتجات الزراعية من الفلاحين بالأسعار العالمية كتلك التي يستوردونها من الخارج، لتحفيز الفلاح على بذل الجهود من أجل زيادة الإنتاجية وجودة المنتج الزراعي بشكل يضمن الاكتفاء الذاتي من السلع والمنتجات الزراعية وفي الوقت ذاته يضمن حياة كريمة للفلاح. فضلاً عن عودة تفعيل دور الجمعيات الزراعية في الإرشاد الزراعي والرقابة على تطبيق الفلاح لنظام الدورة الزراعية بما يضمن حصول الدولة على المنتجات الاستراتيجية كالقمح والقطن والبنجر والأرز بشكل يحقق الاكتفاء الذاتي من تلك المنتجات وعدم استيرادها من الخارج بعملات أجنبية.
- للنهوض بالزراعة المصرية وجذب الفلاح للعمل بمهنة الزراعة بشكل أكثر فاعلية، يتطلب وضع استراتيجية قومية تراعي:

- استنباط أصناف جديدة تتحمل الحرارة العالية والملوحة والجفاف وهي الظروف التي سوف تكون سائدة تحت ظروف التغيرات المناخية.
- استنباط أصناف جديدة موسم نموها قصير لتقليل الاحتياجات المائية اللازمة لها.
- تغيير مواعيد الزراعة بما يلائم الظروف الجوية الجديدة، وكذلك زراعة الأصناف المناسبة في المناطق المناخية المناسبة لها لزيادة العائد المحصولي من وحدة المياه لكل محصول.
- تقليل مساحة المحاصيل المسرفة في الاستهلاك المائي لها أو على الأقل عدم زيادة المساحة المقررة لها، كالأرز والقصب.
- زراعة محاصيل بديلة تعطى نفس الغرض ويكون استهلاكها المائي وموسم نموها أقل مثل زراعة بنجر السكر بدلا من قصب السكر (وفي هذه الاستراتيجية يجب أن نأخذ في اعتبارنا أن هذا المحصول هو محصول رئيس في مصر العليا بالإضافة إلى المصانع والصناعات الثانوية والعمالة القائمة على هذا المحصول
- الري في المواعيد المناسبة وبكمية المياه المناسبة في كل رية حفاظا على كل قطرة مياه والتي سوف نكون في أمس الحاجة إليها تحت ظروف التغيرات المناخية.
- تتعدد السياسات المُقترحة للتكيف مع التغيرات المناخية في قطاع الزراعة وقد تضمنتها استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠، واستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ والاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ في مصر ٢٠٥٠. ومن أبرز تلك السياسات استنباط سلالات للمحاصيل أكثر انتاجية وقدرة على التكيف مع الظروف البيئية والمناخية المتغيرة، التوسع في الزراعة العضوية وزراعة محاصيل متنوعة بالتناوب، الإدارة الإيكولوجية لمقاومة الآفات والأمراض، تطوير نماذج التنبؤ ونظم الإنذار المبكر وإتاحة المعلومات للمزارعين للتحوط من مخاطر التغيرات المناخية المحتملة وسبل التكيف معها، وتطوير نظم للتأمين على المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية، وبرامج للحماية الاجتماعية كآلية للتخفيف من الأضرار الناجمة عن آثار التغيرات المناخية على أصحاب الحيازات الصغيرة.

- أن يُراعى تحديد كميات المياه المتاحة للاستغلال الآمن والمستدام للمياه الجوفية بالتطبيق الحازم للقوانين المنظمة لاستخدامات المياه الجوفية وحمايتها من التلوث، ووضع قواعد صارمة للمتعدين عن الأرض الزراعية بالبناء أو التبوير.

الهدف الأول: التعرف على العوامل والتغيرات البنائية والمناخية التي أدت إلى عزوف الفلاحين عن مهنة الزراعة بمجتمع البحث.

وقد تحقق هذا الهدف من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

١) ما الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يتسم بها مجتمع البحث من وجهة نظر مفردات العينة؟

جدول رقم (٢)

توزيع مفردات العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	النسبة
أمي	٨	١٦.٠
يقرأ ويكتب	٥	١٠.٠
تعليم أساسي	٢	٤.٠
مؤهل متوسط	٢٦	٥٢.٠
مؤهل عالي	٧	١٤.٠
دراسات عليا	٢	٤.٠
الإجمالي	٥٠	%١٠٠

أظهرت نتائج البحث من استقراء الجدول السابق حجم التغيرات الهائلة التي شهدها المجتمع الريفي ، خاصة التغيرات الثقافية، والاتجاه نحو التعليم الريف، إلا أن ارتباط نوعية التعليم بالظروف والأوضاع الاقتصادية المتدنية لغالبية الأسر الريفية ، قد تحول دون حصول غالبية مفردات العينة بمجتمع البحث من المؤهل العالي، بالقرب من وجود جامعة بالقرب من مجتمع البحث، إلا أن طبيعة المهنة التي مازالت هي السائدة بمجتمع البحث . الزراعة . قد تؤثر في المستوى الثقافي ، إضافة إلى عامل السن الذي ارتبطت بالظروف والأوضاع الثقافية والاقتصادية التي كانت تحول دون حصول غالبية مفردات العينة بمجتمع البحث من الحصول على فرص تعليمية أكثر، وهو ما دفع لهيمنة حصول غالبية مفردات العينة بمجتمع البحث من الحصول على مؤهل متوسط بنسبة ٥٢% من إجمالي مفردات العينة ، في حين أثرت التغيرات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية على بعض الأسر الريفية نحو الاهتمام بالتعليم، وهو ما تجلى في حصول نسبة ١٨% من إجمالي مفردات العينة بمجتمع البحث لمؤهلات عليا واستكمال البعض في مرحلة الدراسات العليا، وفي الوقت ذاته أتاح المستوى التعليمي لهذه الفئات من الاتجاه لأكثر من مهنة وعمل ، سواء بالزراعة مع غيرها من المهن، أو الجمع في أكثر من مهنة صناعية او خدمية أو حكومية، أو إقامة مشروعات إنتاجية أخرى، وهو ما سيتضح من خلال تفسير المعطيات الميدانية اللاحقة.

جدول رقم (٣)

توزيع مفردات العينة حسب الحالة الزواجية

الحالة الزواجية	العدد	النسبة
أعزب	١	٢.٠
متزوج	٣١	٦٢.٠
مطلق	٦	١٢.٠
أرمل	١٢	٢٤.٠
الإجمالي	٥٠	%١٠٠

من استقراء الجدول السابق تبين أن غالبية مفردات العينة من المتزوجين بنسبة ٦٢% من إجمالي مفردات العينة بمجتمع البحث، مما يعكس حجم الاستقرار الأسري لدى غالبية مفردات العينة، وحجم التعاون السائد فيما بينهم من خلال أدوار وظيفية قائمة فيما بينهم من أجل تلبية احتياجات الأسرة المختلفة، مما يدعم التوجه النظري للبحث، والتي تفسر أهمية تبادل الأدوار الوظيفية بين أعضاء الأسرة في تحقيق الأهداف، في حين جاءت نسبة ٢٤% من إجمالي مفردات العينة من الأرامل ، مما قد يرجع إلى ضعف الرعاية الصحية، كما تعتمد بعض الزراعات على مياه الصرف الصحي، مما قد يحدث العديد من الأمراض المزمنة التي قد تودي بحياة الأفراد، وهو ما يدعم رؤية نظرية مجتمع المخاطر في أن ظروف البيئة تعد أحد المخاطر التي تهدد حياة الإنسان. تليها نسبة ١٢% من اجمالي مفردات العينة من المطلقين والمطلقات، مما يعكس التأثيرات السلبية للتغيرات البنائية التي اجتاحت المجتمع الريفي، وضعف تمسكه بالقيم المتوارثة، كالتماسك والاستقرار الأسري، وقد ترجع لعوامل ثقافية، كالتعليم والمطالبة بحقوق المرأة والاستقلال بعيدا عن الأسرة الممتدة، بما قد يتعارض مع موروثات الثقافة الريفية، وهو ما يدعم التوجه النظري للبحث خاصة نظرية الحداثة السائلة، والتي ترى إن عالمنا اليوم يشهد عنفاً سائلاً وهيمنة صلبة، وهو يتعرّض لتهاوي الأنظمة وتفكك الروابط الأسرية، ففي ذلك النظام الجديد، تعد المرونة هي الثابت الوحيد، والزوال هو الدوام الوحيد، والسيولة هي الصلابة الوحيدة، والروابط والعلاقات أصبحت أشياء نستهلكها، وتشجع الحداثة السائلة على العلاقات التي تحكمها المنفعة والمتعة اللحظية.

.

جدول رقم (٤)

توزيع مفردات العينة حسب المهنة (*)

المهنة السائدة	العدد	النسبة
بالمعاش	١١	٢٢.٠
العمل بالزراعة	٥٠	١٠٠
العمل بالقطاع العام	١٣	٢٦.٠
العمل بالقطاع الخاص	٢٨	٥٦.٠
أخري	٩	١٨.٠

(*) يمكن اختيار أكثر من متغير

من استقراء الجدول السابق تبين أن غالبية مفردات العينة يشغلون أكثر من عمل، وان كان جميع مفردات العينة ممن يمتهنون في المقام الأول مهنة الزراعة او يمتلكون أرض زراعية، وهو ما يدعم مقولات النسق الأيكولوجي، والتي

تنطلق من الربط بين العوامل الطبيعية، كالأرض والمياه بالإنسان وعلاقته وعاداته وتقاليده، وبين عوامل التغير البنائي والمناخي الذي شهده المجتمع الريفي، التي أحدث تغيرًا هائلا في أنشطته الاقتصادية، فضلاً عن تحليل العلاقات المتداخلة مع البيئية المحلية من خلال المدخلات الموجودة في المنظومة البيئية ، وهي ما دفعت عدد كبير من الفلاحين للعمل بأكثر من نشاط أو مجال اقتصادي، وقد ساعدته في ذلك توافر المقومات البيئية لتنوع المهن أو الأنشطة الاقتصادية بمجتمع البحث.

جدول رقم (٥)

توزيع مفردات العينة حسب عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	بالعمل بمهنة الزراعة		العمل بمهن أخرى	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أقل من ١٠ أعوام	-	-	٧	١٤.٠
١٠ -	٤	٨.٠	١٣	٢٦.٠
٢٠ -	٨	١٦.٠	١١	٢٢.٠
٣٠ -	١٨	٣٦.٠	٦	١٢.٠
٤٠ -	١٣	٢٦.٠	-	-
٥٠ فأكثر	٧	١٤.٠	-	-
الإجمالي	٥٠	%١٠٠	٣٧	%٧٤

عكست النتائج العامة للبحث من استقراء الجدول السابق وجود خبرة كبيرة لدى غالبية مفردات العينة بمجتمع البحث تمتد لأكثر من ٢٠ سنة بالعمل بالزراعة، بنسبة ٩٦% من إجمالي مفردات العينة، والتي تشير إلى توارث هذه المهنة وانتقال الخبرات والمهارات عبر الأجيال، في حين تنوعت المجالات المهنية في السنوات الثلاثين الأخيرة، مما يوضح دور التغيرات البنائية والمناخية التي اجتاحت المجتمع الريفي في الآونة الأخيرة والتضخم وغلاء الأسعار والهجرة وارتفاع مستوى المعيشة والتعليم والاتجاه إلى إقامة مشروعات إنتاجية، ولاسيما عقب أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١ والتي انعكست تداعياتها السلبية على عزوف عدد كبير من الفلاحين والاتجاه إلى تبوير الأراضي والبناء عليها أو بيعها والاستعاضة عن ذلك بإقامة مشروعات إنتاجية أخرى أو إيداع قيمة الأرض الزراعية في البنوك والانفاق على العائد الكبير منها، أو الاتجاه إلى تجارة العقارات. وقد ساهم في ذلك قرب القرية . محل البحث . من المدينة وتركز الخدمات العامة، ويتم تقسيم القرية بواسطة طريق رئيس يربط بين مدينتي طنطا وكفر الشيخ، وهو ما سمح بإقامة مشروعات وورش مهنية تعمل على توفير الخدمات للمسافرين.

جدول رقم (٦)

توزيع مفردات العينة حسب عدد أفراد الأسرة

عدد أفراد الأسرة	العدد	النسبة
فرد واحد	٣	٦.٠
٢ .	١٤	٢٨.٠
٤ .	٢١	٤٢.٠
٦ .	٧	١٤.٠
٨ فأكثر	٥	١٠.٠
الإجمالي	٥٠	%١٠٠.٠

دلت نتائج البحث من استقراء الجدول السابق أن غالبية مفردات العينة ممن ينضمون إلى أسر يتراوح عدد أفرادها ما بين (٢ . ٥) أفراد بنسبة ٧٠% من إجمالي مفردات العينة، مما يعكس حجم التغيرات البنائية الهائلة التي اجتاحت المجتمع الريفي في الأونة الأخيرة، نتاج لعدد من العوامل الثقافية والاقتصادية والاجتماعية ، وهو ما أدى إلى تغير نظرة الريفي للرغبة في انجاب الأطفال . خاصة الذكور، ويرجع تغير تلك النظرة للاتجاه للتعليم وارتفاع الوعي، إضافة إلى تعقد الحياة الريفية وارتفاع تكاليف الزواج والمعيشة، وهو ما أسهم في التخطيط بشكل علمي إلى الاهتمام بالأطفال كيفا وليس كما، إضافة إلى العامل التكنولوجي الذي استخدم في العمل الزراعي واحلاله محل الإنسان، وبالتالي وفقًا لنظرية الحداثة السائلة والنظريات العاملية ، فإن الريفي قد تتغير موروثاته الثقافية . خاصة الرغبة في انجاب الأطفال الذكور . بتغير الظروف التي ترتبط بالعديد من العوامل الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والأيكولوجية للأفراد بمجتمع البحث.

جدول رقم (٧)

توزيع مفردات العينة حسب متوسط الدخل الشهري للأسرة

متوسط الدخل الشهري للأسرة	متوسط الدخل الشهري للأسرة من مهنة الزراعة		متوسط الدخل الشهري للأسرة من مهن أخرى		إجمالي متوسط دخل الاسرة الشهري	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أقل من ٢٠٠٠ ج	١٥	٣٠.٠	٣	٦.٠	٦	١٢.٠
٢٠٠٠ .	١١	٢٢.٠	٧	١٤.٠	٨	١٦.٠
٤٠٠٠ .	٥	١٠.٠	٨	١٦.٠	٩	١٨.٠
٦٠٠٠ .	٨	١٦.٠	٣	٦.٠	١٣	٢٦.٠
٨٠٠٠ .	٦	١٢.٠	١٠	٢٠.٠	٧	١٤.٠
١٠٠٠٠فأكثر	٥	١٠.٠	٦	١٢.٠	٧	١٤.٠
الإجمالي	٥٠	%١٠٠.٠	٣٧	%٧٤.٠	٥٠	%١٠٠.٠

من الجدول السابق يتضح تدني مستوى الدخول بالنسبة لغالبية مفردات العينة بمجتمع البحث الذين يعملون بمهنة الزراعة، حيث بلغت نسبة من تقل الدخل الشهري لأسرهم عن ٦٠٠٠ج نحو ٦٢% من إجمالي مفردات العينة، مما يعكس تأثر الدخل الشهري للأسرة بالتغيرات المناخية على الإنتاج الزراعي، فضلا عن ارتفاع تكاليف الانفاق على الإنتاج الزراعي نتيجة للتغيرات الاقتصادية من ارتفاع أسعار الوقود ومستلزمات الزراعة من تقاوي وأسمدة ومبيدات وعمالة. وعلى

الجانب الاخر فقد بلغت نسبة من يتجاوز دخولهم عن ٦٠٠٠جنيه نحو ٥٤% من اجمالي مفردات العينة، وهو ما يعكس ارتفاع مستوى المعيشة والتغيرات الاقتصادية التي اجتاحت المجتمع الريفي نتيجة العمل بأكثر من مهنة وانتشار التعليم وارتفاع مستوى الرعاية الصحية ومختلف الخدمات وسيادة وهيمنة القيم المادية، مما يدعم التوجه النظري للبحث، وخاصة نظرية الحداثة السائلة في تفسير طبيعة التغيرات البنائية وأثرها في استحداث قيم عمل تواكب حجم التغيرات المجتمعية.

٢) ما العوامل المجتمعية التي ساهمت في التغيرات البنائية والمناخية بمجتمع البحث؟

دلت النتائج العامة للبحث عن وجود عوامل اقتصادية وثقافية واجتماعية وبيئية ساهمت في التغيرات البنائية بمجتمع البحث، حيث عبرت نسبة ٩٤% من إجمالي مفردات العينة بمجتمع البحث عن وجود عوامل ديمجرافية تتعلق بزيادة عدد السكان وتلبية متطلباتهم في ظل عوامل اجتماعية تتصل بتكوين الأسر وأن الاهتمام بالعنصر البشري وتعليمه وتطوير مهاراته يعد متطلبًا رئيسًا في ظل مواكبة الثورات الصناعية والتكنولوجية التي اجتاحت العالم ومنه المجتمع المصري، وأثر في بنية وخصائص المجتمع الريفي، فضلا عن العوامل الاقتصادية التي كان لها الدور الرئيس في إحداث مثل هذه التغيرات ، بعد أن ظل المجتمع الريفي لقرون عدة يعاني من الفقر وضعف الرعاية الصحية وغياب المرافق والخدمات، ولكن مع التطورات الصناعية وانتشار تيارات الهجرة الخارجية التي عملت على تحسين أوضاع الفلاحين ، وأحدثت تغيرات بنائية هائلة ، وفي الوقت ذاته كانت لها تداعياتها على المناخ وتغيراته، ولذا أسهمت انتشار تيارات الهجرة . خاصة الخارجية . وما أفرزته من تداعيات ثقافية كالاتجاه للتعليم والاعتماد على التقنيات الحديثة ولاسيما في مراحل الانتاج الزراعي وغيره من الوسائل التي ساعدت في زيادة وعي الفلاح والتواصل الاجتماعي بين الأسر والأفراد والجماعات الاجتماعية، وقد تجلى ذلك في آراء بعض مفردات العينة بمجتمع البحث والتي تمثلت فيما يلي: " الناس كترت خالص والمباني عادت حاجة تفرح والخير زاد بس البركة ماعدتش موجودة"، "الدنيا بقت زحمة والوقت دلوقت بيتقاس بفلوس .. معدش زي زمان الناس مرتاحة وكانت سايبة كل حاجة على الله"، "الحياة زمان كانت بسيطة والكل بيحب بعضه والناس كانت بنتقف مع بعض في كل حاجة .. دلوقت الناس اتهمت بأكل عيشها والحياة بقت صعبه"، "مكناش بنفكر في بكرة وكنا بنتجوز في أوضة وبمهر ١٤ جنيه وكان العفش بيتكون من سرير عمود حديد وكام حلة وطشت للعجين وطشت نحاس للغسيل"، "كنا بنشرب من مية الترعة وبناكل أي حاجة والصحة كانت حديد .. دلوقت كل حاجة ملوثة والامراض زادت".

في حين عبرت نسبة ٨٨% من إجمالي مفردات العينة عن وجود عوامل ثقافية ساهمت في التغييرات البنائية للمجتمع الريفي، ومن أبرزها الاتجاه للتعليم وبخاصة تعليم الاناث، وتغيير النظرة للأنثى على أنها عنصر هام وفاعل في المجتمع، وتغير في العادات والتقاليد وهيمنة القانون الرسمي كآلية لفض المنازعات والمشكلات بين الأفراد والجماعات، وهو ما اتضح في آراء البعض، مثل: "للأسف حصل تغيير للأسوأ .. ماحدش عاد بيحترم حد ولا عاد في احترام للكبير . إلا ما رحم ربه . التليفزيون دمر عقول الناس وعادوا بيقلدوا بتوع البندر والغرب"، "التكنولوجيا أثرت في الناس ومابقاش تواصل مباشر بين الناس.. الفيس بوك وما بوكش خلى كل واحد منعزل في جزيرة لواحدة"، "الناس ماعدتش فاضية لحد.. كل واحد دلوقت عاد بيلهث على أكل عيشه ومش ملاحق والمشاكل كترت والناس ماعدتش عارف تعمل ايه"، "الناس اتنورت وبقت تعرف الصح من الغلط والتعليم

زاد بس معدش فيه توظيف والعيل بيتخرج وبيقعد جنبي من لاي شغل أو يشتغل في أي حاجة بعيدة عن تخصصه علشان يقدر يعيش ويفتح بيت".

كما عكست نتائج البحث عن وجود نسبة ٧٦% من إجمالي العينة بمجتمع البحث ممن أوضحوا أن العوامل الاجتماعية كالهجرة والرغبة في تحقيق مكانة مهنية واجتماعية وثقافية متميزة هو ما دفع لإحداث التغيرات البنائية والمناخية في مجتمع البحث، حيث عبرت أراء مفردات العينة عن ذلك بقولهم : " ما كناش لاقيين حاجة وجت دول الخليج فتحت أبوابها لنا بعد اكتشاف النفط .. راح عدد كبير منا اشتغل فترة في العراق وجاب فلوس كويسه، وبدأت الناس تقلد اللي مشي.. وهكذا "، "كنا زمان عاوزين نبقى حاجة والريف زمان ماكانش بيشجع على حاجة، وناس كتير سافرت للبندر وراحوا اشتغلوا هناك وخدوا ولادهم وعلموهم وشغلوهم باجور عالية جدا وبدءوا ياخدوا قرايبهم لحد ما الكل بدأ يعمل زيهم "، "لما دخلت الكهرباء وبدأت الدولة تعمل مدارس ومستشفيات ومرافق وخدمات وتوفير وسائل نقل دي كلها حاجات ساعدت في ان بلدنا تتغير وتبقى فيها الحاجات دي"، "زمان كانت المحافظة شبه معزولة، ولما عملوا الطرق واتعمل جامعة بدأنا نشم نفسنا ونعمل مشروعات ومحلات لتحسين وضعنا" .

كما عبرت نسبة ١٤% من إجمالي مفردات العينة عن عوامل تتصل بسياسات الدولة في التنمية الريفية، حيث أشادوا بدور الدولة في إقامة مشروعات تنموية بالفرقة، وشق الترع والقنوات وتوفير التقاوي والأسمدة والمبيدات والرعاية والإرشاد الزراعي، بالرغم من تراجع دور الجمعيات الزراعية في توفير مستلزمات الزراعة بالشكل الذي كان سائدًا عما قبل. وتجلى ذلك في آراء البعض : "الدولة زمان كانت حريصة على توفير كافة مستلزمات الزراعة، وكان للجمعية الزراعية دور كبير، وكانت بتوفر لنا الارشاد الزراعي، ومهندسين زراعيين على طول بيتابعوا المحصول وبيقولوا لنا على أي مشكلة في المحصول وازاي نزود المحصول، وكمان كانوا بيوفروا لنا تقاوي وأسمدة ومبيدات وبيشرفوا بأنفسهم على كل مرحلة من مراحل الإنتاج، حتى كانوا بياخدوا المنتج ويشتروه بسعر كويس"، "الدولة عملت حاجات كتير ومملكتنا أرض كنا بنشتغل فيها بالأجرة"، "الدولة وفرت لنا الكهرباء ومياه الشرب ورصف الطرق والمواصلات وعملت لنا كل حاجة حلوة"، "الدولة دلوقت بتعمل مشروعات كبيرة لتنمية الريف والنهوض به لكن المشاكل كبيرة والجهود دي مش كفاية".

كما أوضحت نتائج البحث أن العوامل التي أسهمت في تغير شكل الانتاج الزراعي في القرية يرجع الي عاملين الاول مرتبط بعوامل اقتصادية متعلقة بمحاولة ايجاد موارد اقتصادية جديدة مما يجعل العديد من أفراد المجتمع وخاصة الشباب من المزارعين إلي ابتكار وسائل واساليب جديدة للإنتاج الزراعي كمحاولة لتغيير الوضع الاقتصادي، وعوامل اخري تتصل بالرغبة في تحقيق مكانة مهنية واجتماعية، وتتضافر مجموعة من العوامل ما بين القبول والرفض لتغير الانتاج الزراعي ارتبط بمحاولة الحفاظ علي القديم في مجتمع البحث كالزراعات التقليدية، وابتكار اساليب ووسائل جديدة للزراعة وإنتاج محاصيل استثمارية أو غير تقليدية.

كما لعبت العديد من العوامل في القرية والتي ساهمت في تغير نمط الإنتاج الزراعي والتحول الي انماط انتاجية جديدة ومختلفة تخرج من حيز الزراعة إلى استحداث وسائل اقتصادية اخري، فنتيجة للعديد من العوامل المتشابكة والتي تتعلق الرقعة الزراعية في القرية نتيجة للامتداد العمراني والبناء عليها، وعدم كفاية المنتج الزراعي لتحقيق متطلبات الحياة اليومية من إنفاق على الاسرة، وارتفاع مستوي التعليم في القرية، ومحدودية الموارد وغيرها

من العوامل دفعت إلي تغير نمط الانتاج واستحداث انماط إنتاجية جديدة في مجتمع البحث. وقد عبرت بعض الآراء في هذا النطاق:" الارض مبأتش تجيب ولا تكفي، وكل حاجة ولعت نار تفضل تصرف علي الزرعة وبعدين متلقيش، والعيال الي اتعلموا مبأوش يحبوا يزرعوا ودا خلي الوضع اتغير كتير عن زمان جنب الارض لازم يكون فيه حاجات تاني شباب كتير عملوا مشروعات غيرت البلد كلها لما تمشي في البلد تلاقي كل حاجة اتغيرت محلات لبس، محلات أكل، مكانيكية، ومصانع عند الجبل"

وتتفق هذه النتيجة مع فروض نظرية الحداثة السائلة التي تفترض ان القيم والمعتقدات والأفكار والممارسات الحياتية غير قابتة وتتغير بتغير الزمن والموقف والحالة).(Paul,2008:146)

٣) ما أبرز التغيرات البنائية والمناخية التي أثرت في عزوف الفلاحين عن مهنة الزراعة بمجتمع البحث؟

اجمعت مفردات العينة بمجتمع البحث أن أبرز التغيرات البنائية التي حدثت في القرية . محل البحث . على المستوي القيمي والثقافي والتعليمي والتي انعكست تداعياتها علي تغير البناء الاجتماعي ككل داخل القرية. وتمثلت في التغير التكنولوجي، والاقتصادي الذي حدث في نطاق القرية، والتي نتج عنها تقسيم العمل، وتفتت البنية الاقتصادية التقليدية بحيث لم تعد تسمح بتوفير الحد الأدنى من المعيشة، ومن ثم دفعت معظم أبناء الفلاحين بالقرية إلى امتهان وممارسة أنشطة صناعية ومهنية وتجارية أعمال خارج الزراعة، مما أسهم إلى تحقيق انفصال اقتصادي بين الفرد والأسرة، ولعبت وسائل التواصل الاجتماعي دورا أساسيا في دخول قيم اجتماعية جديدة إلى القرية والتي حولت القرية من مجتمع مغلق إلى مجتمع مفتوح قائم على قيم التحديث والتمدن، وكانت أولى نتائجها إعادة النظر في مجموع القيم التي كانت تقنن السلوكيات، وحدوث تغير جذري في قيم المجتمع وثقافته ، وهو ما عبرت عنه بعض أراء المبحوثين: "الدنيا كانت زمان الناس بتعتمد علي الارض ومكنتش فيه دخل غير الزراعة، دلوقت الارض مش بتجيب همها ودا خلي الكل يحاول يلاقي دخل لأولاده عشان يصرف عليهم، فالناس اتغيرت كتير، كمان النت والتلفيزيون غيروا في الناس ومبأش الناس ذي الأول واتغيروا كتير" وعندما نتناول التغيرات شهدتها القرية، نلاحظ سيطرة نموذج ثقافي جديد في القرية أنعكس علي نوعية التغيرات العميقة التي حدثت في القرية نتيجة لمجموعة التغيرات التي احدثها تغير الوضع الاقتصادي والتكنولوجي.

كما شهدت القرية تفتت لملكية الأرض الزراعية، وهو ما ساهم في وجود تغير ثقافي واقتصادي وتناقض اجتماعي تعانى منه الأسرة الممتدة ، فنظام الأسرة الممتدة يحتوي علي القيم التي تشكل العلاقات اجتماعية الالزامية التي تفرضها الاسرة الممتدة متمثلة في القيم الثقافية التقليدية، وبين انتشار مظاهر التغير في" الاسرة النواه" والتي تفرضها الظروف الاقتصادية وتأثير عامل التكنولوجيا، مما جعل العديد من ابناء القرية في حالة من التعايش بين نقيضين والتي تمثل أعمق التغيرات التي نلاحظها في القرية، والتي تضعف من دور العائلة الممتدة، فيؤكد احد المبحوثين علي ان الاستقلالية الاقتصادية والاسرية هي السمة المميزة للقرية، فنمط الأسرة الزراعية المالكة في القرية قد تغير حيث كان الأبناء المتزوجون يعيشون في نفس البيت تحت رعاية الأب، أو الأخ الأكبر والخضوع لسلطته وأوامره إلا أن الروابط الأسرية الممتدة ضعفت نتيجة لنمو الاقتصاد النقدي والإصلاحات الزراعية التي أتاحت للأبناء فرصة التحرر من آباءهم، مما اضعف من سيطرة النظام الأبوي في القرية فيقول احد المبحوثين" احنا زمان كانت العيلة كلها كلمتها وحده دلوقت كل واحد بيصرف من جيبه،وشورته من دماغه، دلوقت الكبير بقي كبير علي نفسه العيل من دول بقي في نفسه وعياله"

ويعتبر التغير القيمي في القرية، من ابرز التغيرات التي نلمسها والتي تنعكس من مضمون الأدوار الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي، اذ أدت التغيرات التي اجتاحت القرية إلي بروز قيم الفردية، كما زادت طموحات الأفراد واتجهت الأنظار للعمل الحر الذي يدر دخلا أعلى ومكانة أرفع من الارض الزراعية، كما كان نتيجة لهذه التغيرات ظهور المباهاة الاجتماعية في اقتناء الغالي والثمين، كما انعكس هذا التغير القيمي علي التصورات، والتفضيلات، التي يتعلق بها الأفراد

في حياتهم الاجتماعية، ويرى أحد المبحوثين: "زمان كان الناس بيساعدوا ويحترموا بعض وكل واحد في البلد بيراعي الأصول، دلوقت كل دا اتغير" ونتج عن هذا التغير تغير حتمي في الأدوار والمكانة الاجتماعية داخل القرية وتغير في النسق الاجتماعي، والبناء التقليدي للأسرة، فبعد أن كان أفراد الأسرة يعملون في حقل واحد ،أصبحوا يستطيعون الاستقلال عن أسرهم كنوع من الاستقلال الاقتصادي وهو الشيء الذي أفسح المجال لظهور الاتجاهات الفردانية في العلاقات، كما حل القانون الوضعي المتمثل في سيطرة القانون محل الجلسات العرفية في حل المشكلات بين الأفراد، بقول أحد المبحوثين:" زمان لما كانت بتحصل مشكلة كنا كلنا بنحلها، نعمل قعدة عرفية ونحل المشكلة ونراضي الناس..دلوقت خلاص اللي بيتخانق بيروح النقطة."

كما ان البذخ والاستهلاك الترفي، ورمزية التفاخر والمكانة الاجتماعية تمثلت في مجموعة من الرموز الثقافية، كالمسكن، وعادات الزواج، والمظهر، والمناسبات الاجتماعية، فالمسكن من حيث موقعه ومساحته ومحتواه، يعكس التغير القيمي والاستهلاك الطرفي في القرية إذ تسكن أغلب أسر الطبقة العليا بالقرية في موقع مميز، والذي يعكس المستوي المادي والاجتماعي للقرية، فمساحة المنزل وكونه مكانا لانعقاد المناسبات الاجتماعية هو انعكاس لصورة من الاستهلاك الممزوج بالعادات. كما ينعكس البذخ الترفي في مناسبات الزواج، تقوم الأسر بتجهيز بناتهم بجهاز قد لا يتناسب مع امكانيات الاسرة المادية، ولا يدل على قدرتهم المادية، أو مستواهم الطبقي، ويسهم في إظهار مكاناتهم المادية، ويظهر هذا البذخ في الإنفاق علي تجهيز العرائس، فملابس العروس والادوات المنزلية والأجهزة الكهربائية، وتأثيث المنزل بما قد لا يلائم المستوى المادي لهم جميعها تعكس البذخ الترفي، وترتبط تلك الممارسات بالتقليد والمحاكاة، فضلا عن الاحتكاك الثقافي والعولمة التي فرضت نفسها بقوة في المجتمع الريفي. ويتجلى ذلك في آراء البعض: "كنا زمان الجوار سهل وبسيط وكان الواحد بيتجوز في أوضه في بيت العيلة.. لكن دلوقت الجواز بقى مكلف جدا من الولد والبنت وعاد خراب بيوت ".

وتتفق هذه النتيجة مع افتراضات نظرية الحداثة السائلة التي تنطلق من ذلك من خلال تفسيرها للمفهوم القيم المتغيرة السائلة التي تهدم العادات والتقاليد التي نشا عليها المجتمع الريفي، والتي كانت تعد من السمات الرئيسة التي تميزه وهي البساطة والمشاركة والحرص على مشاعر الأخرين والاحساس بظروفهم.

كما ساهم التعليم في تغيير المعايير السائدة في القرية وفتح المجال أمام انتشاره بين أفراد القرية، واصبح له دور في ظهور قيم جديدة وتراجع بعض القيم التقليدية ومن هذه القيم تعليم الفتاة، فالتعليم أتاح فرصة أمام الفتاة للخروج بدورها لطلب العلم والعمل في آن واحد، ومن ثم، فإن تعليم المرأة في حد ذاته قيمة جديدة فتحت من جهتها المجال لظهور قيم أخرى تعدت آثارها نطاق الأسرة في القرية إلى مؤسسات اجتماعية واقتصادية أخرى إذ يلاحظ في الفترة الأخيرة من التغير الإقبال الواسع للفتيات على المدارس بمختلف أطوارها ومتابعتها للدراسة ،فالتعليم اليوم وخاصة بالنسبة للفتيات يعد عنصرا هاما في سياق تحول وضع المرأة الذي ترتب عنه جملة واضحة من القيم خاصة منها المتعلقة بالزواج واختيار الزوج المناسب

كما أوضحت النتائج العامة للبحث أن هناك مجموعة التغيرات التي حدثت في بناء القرية من الناحية الاقتصادية، والتي تمثلت في تغير البنية التحتية لها، والشكل العمراني التقليدي الي شكل عمراني أكثر حداثة، كما ان التغير في نمط الانتاج والاستهلاك الاقتصادي واستحداث وسائل زراعية جديدة من حيث نوع المنتج الزراعي واستخدام الادوات الحديثة في الزراعة، واستحداث انماط اقتصادية جديدة داخل القرية لم يعهدها المجتمع من قبل، كما عكس التغير في نمط الاستهلاك نمط التغير في توجيه الدخل والانفاق ومن ثم تغير الوضع الاقتصادي بأكمله، ومن ثم فإن الوسائل التقنية المستخدمة في الزراعة أدت إلى– زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية

وتحسين طرق تربية الحيوانات، فزاد المحصول كما ونوعا، وتحسين الاقتصاد الزراعي وتطوير الانتاجية الزراعية وتوفير الوقت والجهد، الا ان استخدامها قد أثر بالسلب علي زيادة البطالة داخل القرية، وزيادة معدل وثقافة الاستهلاك، واحداث العديد من التغيرات داخل القرية عن طريق ما أتاحته وسائل التواصل الاجتماعي للقرية بأسرها إمكانيات التواصل والنقاش والتشارك بطرق كانت تعد مستحيلة، ومختلفة عن وسائل الاتصال التقليدية.

كما ساهمت التغيرات الثقافية في الاهتمام بالفلاحين ومشاكلهم وكيفية النهوض بالزراعة المصرية ويتجلى ذلك في توظيف التكنولوجيا ووسائل الإعلام المرئية وتخصيص الدولة لقناة فضائية تهتم بشئون الفلاحين وارشادهم وحل مشاكلهم ، وهي قناة "مصر الزراعية"، إضافة للمصادر المتعددة من خلال الانترنت واليوتيوب وأساليب التواصل الاجتماعي والتي ساهمت بشكل ايجابي في تنمية وعي الفلاحين والاستفادة من كيفية الحلول للمشكلات التي قد يتعرضون إليها، أو كيفية الوقاية من تلك المشكلات قبل حدوثها.

اتضح من العرض السابق مجموعة التغيرات التي أصابت بنية القرية من الناحية الاقتصادية، والتي تمثلت في تغير البنية التحتية لها، والشكل العمراني التقليدي الي شكل عمراني أكثر حداثة، كما ان التغير في نمط الانتاج والاستهلاك الاقتصادي واستحداث وسائل زراعية جديدة من حيث نوع المنتج الزراعي واستخدام التقنيات والآلات الحديثة في الزراعة، واستحداث انماط اقتصادية جديدة داخل القرية لم يعهدها المجتمع من قبل، كما عكس التغير في نمط الاستهلاك نمط التغير في توجيه الدخل والانفاق ومن ثم تغير الوضع الاقتصادي بأكمله.

ومما سبق، يمكن استخلاص أبرز التغيرات البنائية والمناخية التي أثرت في المجتمع الريفي ودفعت الفلاحين عن العزوف عن مهنة الزراعة بمجتمع البحث في النقاط التالية:

- **التغير في البنية التحتية والمرافق والخدمات والرعاية الصحية** في المجتمع الريفي، من خلال بناء المساكن الحديثة والاهتمام بالبنية التحتية من مياه نقية وصرف صحي وكهرباء وانترنت وتكنولوجية وأجهزة كهربائية ومنزلية وأثاث حديث.
- **التغير في الجانب الاقتصادي:** الاتجاه للأنشطة والمشروعات الصناعية والتجارية والمهن المختلفة (القطاع العام . القطاع الخاص) نتيجة الهجرة والتعليم والبعد المكاني، وتحقيق مستوى مهني ومعيشي أفضل، كالمهن الحكومية أو التجارية أو الحرفية او العمل بالخارج أو بالقطاع الخاص، والتي تدر دخلاً كبيرًا مقارنة بالتدني المستمر في دخول الفلاحين، نتيجة لتفتيت حجم الحيازة الزراعية وارتفاع تكاليف الزراعة، وضعف الدعم الحكومي لمهنة الزراعة والفلاحين، مع ارتفاع تكاليف المعيشة وغلاء الأسعار وتداعياتها التي أدت إلى عزوفهم عن الزراعة.
- **التغير في الجانب الثقافي:** الاتجاه للتعليم . خاصة التعليم الجامعي . لدى عدد كبير من مفردات العينة بمجتمع البحث، وقد ساعد في ذلك قرب المكان من الجامعة . جامعة كفر الشيخ . وهو ما يدعم مقولات النظرية الأيكولوجية في ان العوامل البيئية تسهم بشكل فعال في تحقيق أهداف الأفراد وتطلعاتهم وقرب وسائل وأساليب تحقيق الأهداف والتطلعات يسهم بشكل كبير في زيادة دافعية الأفراد على تحقيق أهدافهم. وارتفاع الوعي وتحول في القيم الاجتماعية إلى قيم مادية قائمة على الاستغلال الأمثل للموارد، وبخاصة الأرض الزراعية في عمليات البيع أو البناء عليها، بعكس ما كان سائدا في تمسك الفلاحين بالأرض وبمهنة الزراعة وارتباط الفلاح بالأرض، وهو ما يدعم رؤية نظرية الحداثة السائلة، والتي تشير إلى عدم وجود قيم ثابتة أو الالتزام بمعايير ثابتة وانما تتغير بتغير الأوضاع الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.
- **التغير في الجانب الاجتماعي:** الاتجاه للهجرة وخاصة الخارجية، مما ساهم في التفكك الأسري وضعف العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، وما أدى إلى تفاقم تلك المشكلات هو انتشار التقنيات الحديثة والعالم الافتراضي في عمليات

التواصل الاجتماعي، فضلا عن استخدام التقنيات الحديثة في عمليات الزراعة وهي ماحلت محل الانسان وأسهمت في ضعف التفاعل والعلاقات الاجتماعية بين الفلاحين.

- **التغير في الجانب المهني** : ساهمت التغيرات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بين الفلاحين في المجتمع الريفي إلى تعدد في الأنشطة المهنية ولم تعد الزراعة كما كانت من قبل هي النشاط الاقتصادي الأوحد في المجتمع الريفي، بل أدى الاتجاه إلى التعليم ورفع مستوى الوعي بين الافراد والهجرة والنسق الأيكولوجي إلى تنوع الأنشطة الاقتصادية والمجالات المهنية ولاسيما بعدما تحول المجتمع الريفي من البساطة الى التعقيد ومن العلاقات الأولية إلى العلاقات الثانوية التي تهيمن عليها أساليب الضبط الاجتماعي الرسمي، ومن ثم اتجه غالبية أعضاء المجتمع الريفي إلى العمل بأكثر من نشاط لرفع مستوى المعيشة وتلبية متطلبات المعيشة في ظل التضخم وغلاء الأسعار وارتفاع تكاليف الزواج .. وغيرها.
- **التغيرات المناخية** : أدى تزايد عدد السكان بشكل هائل في المجتمع الريفي، والاتجاه للتصنيع وإقامة الورش والمحلات التجارية وانتشار السيارات بجانب الآلات التكنولوجية المستخدمة في الزراعة من التأثير على المناخ وارتفاع كبير في درجات الحرارة وانتشار ظاهرة الاحتباس الحراري، وبخاصة بعدما اتجه الريفيون إلى إقامة المساكن الحديثة واستخدام التقنيات الحديثة في مجال الطهي وعمل المخبوزات وبالتالي شرع الفلاح في التخلص من مخلفات الأرض الزراعية بالحرق ، وهو ما أدى إلى التلوث الهوائي ، إضافة إلى التعدي على الأرض الزراعية إما بالبناء عليها أو بالقطع الجائر للأشجار أو بالتبوير، أو بالإفراط في استخدام الأسمدة العضوية والمبيدات الحشرية ، وهو ما أسهم في ازدياد ظاهرة التصحر وملوحة التربة والتأثير على المحاصيل الزراعية والأرض الزراعية ، وكذلك انتشار موجات حارة طوال العام مما أدى إلى تلف بعض المنتجات الزراعية والتأثير سلبًا على حجمها وجودتها، وارتفاع اسعارها نتيجة لقلة المعروض من تلك المنتجات مع تزايد الطلب عليها.
- أدت الثورة الصناعية والاتجاه للتصنيع على المستويين العالمي والمحلي إلى ازدياد ظاهرة الاحتباس الحراري وارتفاع درجات الحرارة على صحة الفلاحين، والإصابة بالعديد من الأمراض التي تهدد حياتهم، وهو ما يدعم نظرية مجتمع المخاطر من أن البيئة غير الملائمة والتي تشهد تغيرات هائلة في مقومات الحياة بالنسبة للإنسان والأرض قد تهدد حياته، وتسبب خطورة كبير على المورد الرئيس الذي يعتمد عليه في اشباع احتياجاته.
- تجلت بوضوح عدة انعكاسات سلبية نجمت عن التغيرات البنائية في المجتمع الريفي، ومن أهمها:
  - تهتك العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وضعف القيم الاجتماعية فيما بينهم.
  - اندثار بعض العادات والتقاليد الريفية الايجابية، كالتعاون والتماسك والتآزر فيما بين الأفراد في مختلف المناسبات المحزنة والمفرحة.
  - انتشار الثقافة الاستهلاكية، مما أفرزت بعض المظاهر السلبية بين أفراد المجتمع الريفي، كانتشار الحقد والبغضاء بين من يملكون ومن لا يملكون وسائل العيش والترف، وغلاء تكاليف الزواج والمهور ؛ نتيجة سيطرة من يملكون لبيع وشراء كل شيء وأي شيء.
  - البناء على الأرض الزراعية وغلاء أسعارها والاحتكارات الزراعية، وبخاصة للمهاجرين الذين استطاعوا تغيير أوضاعهم الاقتصادية وتراكم رؤوس الأموال.
  - سيادة الثقافة المادية وغياب التعاون بين الأفراد.
  - انتشار ظاهرة التفكك الأسري؛ نتيجة غياب رب الأسرة عن رعاية أسرته.
  - انتشار الجرائم الأخلاقية، كالخيانة الزوجية لبعض زوجات الأفراد المهاجرين للخارج، والإدمان والتحرش.

٤) ما أبرز مشكلات الزراعة التي دفعت الفلاحين بمجتمع البحث للعزوف عن مهنة الزراعة والعمل بالمهن الأخرى؟

تعددت أراء المبحوثين في إبراز أهم المشكلات التي تتصل بالزراعة وأوضاع الفلاحين بمجتمع البحث، فمنهم من أشار إلى أن المشكلات المرتبطة بالزراعة تتصل بسياسات الوزارة والتي أهملت وهمشت دور الجمعيات الزراعية في تفعيل نظام الدورة الزراعية والرقابة الصارمة على تنفيذها، وعدم التعدي على الأرض الزراعية، أو بالإرشاد الزراعي، أو بمد الفلاحين بالتقاوي والأسمدة والمبيدات أو تسويق المنتجات، والبعض الأخر أشار إلى أن أبرز مشكلات الزراعة يتعلق بضعف مرود الزراعة وخاصة مع ارتفاع أسعار الوقود وتكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي مع وجود عائد مادي أعلى مقارنة بالأنشطة التجارية والصناعية الأخرى، ومنهم من أبرز دور التقنيات الحديثة والانشغال بالتعليم وبيع الأرض الزراعية من جانب الفلاحين . كما اجمعت مفردات العينة بمجتمع البحث أن أكثر التغيرات البنائية التي دفعت الفلاحين عن العزوف بمهنة الزراعة هو **قلة العائد الاقتصادي** الناتج عن الزراعة في ظل اتجاه سياسات الدولة نحو سياسة السوق الحر وضعف الدعم الحكومي للفلاح، وتراجع دور الجمعيات الزراعية في تقديم الإرشاد الزراعي وتوفير التقاوي والأسمدة والمبيدات الحشرية بأسعار مدعمة، وعدم تسويق المنتجات الزراعية من جانب تلك الجمعيات، وإذا تم تسويق تلك المنتجات فيكون بأسعار زهيدة لا تتناسب مع قيمة الانفاق والمجهود الهائلين في العمل الزراعي مقارنة بمهن اخرى ومحاصيل انتاجية اخرى تدر ربح هائل على الفلاح مقارنة بالمحاصيل الاستراتيجية كالقطن أو القمح او الأرز، إضافة إلى غياب الدورة الزراعية لكثير من المنتجات كالقمح والذرة والفول وعدم توظيف الدورة الزراعية لمحاصيل استراتيجية اخري كالقطن والأرز. وترك الفلاح عرضه للاستغلال من جانب السوق السوداء في شراء مستلزمات الزراعة، إضافة إلى الارتفاع المتنامي والمتزايد في أسعار الوقود . خاصة السولار، وهو ما ساهم في عزوف عدد كبير من الفلاحين عن العمل بالزراعة او للإنتاج محاصيل استراتيجية هامة كالقطن والقمح والأرز والذرة. وهو ما عبرت عنه نسبة ٨٤% من إجمالي مفردات العينة بمجتمع البحث على أن التغيرات الاقتصادية وسيادة القيم المادية هي التي دفعت غالبية مفردات العينة للعزوف عن مهنة الزراعة أو الاتجاه لزراعة محاصيل استثمارية تدر دخل ملائم، أو الاتجاه نحو أنشطة صناعية أو مهنية أو تجارية أخري تساعد في تلبية متطلبات المعيشة، وهو ما يتضح من آراء البعض منهم:

"ليه تقاوي القمح بدل ما ياخدها التاجر من الجمعية أو البحوث، ويبيعها في السوق السوداء ماتتوزعش عن طريق الجمعيات الزراعية، بدل ما بنتعرض لجشع التجار، سواء في التقاوي أو الأسمدة أو المبيدات أو عند بيعنا للمحصول؟!! .. فين دور الجمعيات الزراعية؟!!" "مفيش حد من الجمعية الزراعية بيشرف على المحاصيل زي زمان، وبنضطر نجيب أدوية من برة واللي بيدينا الدواء مش عارف ايه المشكلة اللي عندنا أو مش فاهم أصلا او عاوز يوزع ادوية مركونة عنده من فترة، وبالتالي معظم الأدوية ما يتحققش نتيجة ولا بتحل مشكلة الدودة"، "القطن بيكلف تكلفة عالية جدا، بالنسبة لتجهيز الأرض القيراط بيكلفنا من ١٥ . ٢٠ جنيه بتاع الجرار بيقول الجاز غلي، وبندفع للحرث والتخطيط المبلغ ده، ونرجع تاني بنجيب بذرة بالشيء الفلاني، وبنجيب أنفار تزرع، النفر أجرته من ٦٠. ١٠٠ جنيه ومش لاقيينه، بعد كدا بنحتاج سماد وبنروح الجمعية، بتوع الجمعية بيقول لنا: قطن ايه اللي انت بتزرعه؟ يعني بيكبر دماغه، وانا غصب عني بأرزعه لأن قرشه ملموم وممكن أعمل بيه مصلحة زي تجهيز بنت أو ولد او تعليم أو تجهيز شقة ، لكن السنة دي سعره في الطين، فمش هتتكرر لو فضل الحال على الوضع ده مش هازرعه تاني"، " باجيب البذرة والسماد والمبيدات على حسابي دا غير البهدلة والجري على السكك وشيل الهم والبيات في الغيط بالليالي على الزرع والري والتجهيز والحصاد، يعني لو أجرت الأرض أو بورتها وعملت معلب للكورة وأجرته او بعتها مباني وحطيت فلوسها وديعة في البنك أكسب لي.. "، " "القطن بيقعد في الأرض ٦ شهور، ومبيجبش مصاريفه، يعني لو تولع فيه أحسن.. مش باقي إلا إن الفلاح يعمل اضراب"، ""القطن والأرز والذرة مش جايبين مصاريفهم.. ما عدناش عارفين نعمل ايه.. خلاص إحنا فلسنا.. الترع ماعدش فيها ميه.. وزير الري يقولك فقر مائي.. مش باقي إلا إن الفلاح يسيب الزرع والقلع وتكمل، وتحصل في البلد مجاعة، لأن

الفلاح شاسية البلد.. الفلاح لو قعد عن الزراعة ولو مش حلب جاموسته واداها للأفندي اللي قاعد في البندر، واشتغل وطلع خضار إن شاء الله الست اللي بتنزل تتسوق من العمارة اللي ساكنة فيها مش هتلاقي الخضار موجود.. هيحصل مجاعة.. الفلاح قرب يموت خلاص.. هو في الأنفاس الأخيرة، فإلحقوا الفلاح قبل ما تحصل كارثة في البلد؛ لأن ده اللى الغرب عاوزه والنظام نسينا خالص".

ويرى مهندس زراعي ويمتلك مساحة من الأرض الزراعية بمجتمع البحث: "الدولة حجتمنا من زراعة القطن، وحطت حد أقصى من زراعة القطن على مستوى الجمهورية والمقدر مساحتها ب ٢٥٠ ألف فدان بعد أن كانت مساحة الأرض اللي بتزرع قطن على مستوى الجمهورية ١.٤٠٠.٠٠٠ مليون فدان، وعدم نقل القطن والتقاوي من محافظة لمحافظة، للحفاظ على نقاوة البذرة.. طيب فين اللي هيشتري المنتج بتاعنا وفين دعم الدولة من هذه المحاصيل الزراعية، علشان تهتم بجودة وزراعة محصول استراتيجي مهم زي محصول القطن لازم ما تطلعش من الأرض ونجيب عمالة وأدوات ومبيدات وأسمدة طول الزرعة وكل دا بفلوس، وتيجي تدور على المحصلة.. صفر!!". كما يرى مهندس زراعي أخر لديه أرض زراعية: "مفيش تخطيط سليم للزراعة، ولا اهتمام بالفلاحين، فالفلاح في نظر الناس أقل منزلة ومكانة في المجتمع مقارنة بالمهن التانية.. في اهمال كبير في أهم قطاعات المجتمع وهو قطاع الزراعة، ونحن بلد زراعية وعندنا سكان كتير جدا.. وتوفير الغذاء هو أهم مشكلات البلد دي، والمفروض الدولة تحرص على تحسين أوضاع الفلاحين وتشجعهم على زيادة الإنتاج؛ بتوفير مستلزمات الزراعة من تقاوي وأسمدة ومبيدات وارشاد وتسويق للمنتجات بالأسعار العالمية التي تستوردها الدولة من الخارج اللي بنستورد أقماح رديئة جدا تفوق بدرجة واحدة فقط أقماح العلف اللي بتغذي به الحيوانات، مقارنة بالأقماح المصرية اللي مالهاش مثيل في العالم من حيث الجودة ونسبة الرطوبة التي لاتتعدي٩% ونسبة البروتين تتعدي ١٢% مقارنة بالأقماح العالمية أو المستورد اللي بتتعدى نسبة الرطوبة بها ١٣% ، وخصوصًا الأقماح الفرنسية اللي الدولة عندها استراتيجية خاصة من توفير الغذاء لنفسها وتبيع الفائض عندها بعد عامين أو أكثر لنا ، ونشتري الأردب ب ٣٦٠ دولار أي ما يزيد عن ٢٠٠٠جنيه للأردب ، في حين الدولة بتشتري أردب القمح من الفلاح ب ٩٠٠ جنيه، والفلاح شايل الطين ومفيش توفير لمستلزمات الإنتاج.."

كما عبرت نسبة ٦٤% من إجمالي مفردات العينة بمجتمع البحث عن أن أهم العوامل التي أدت إلى عزوف الفلاحين عن الزراعة هو **ارتفاع الأسعار** بشكل هائل دون مواكبة لارتفاع العائد من الإنتاج الزراعي، نظرًا لارتفاع تكاليف المنتجات الزراعية. وقد اتضح ذلك من اراء مفردات العينة بمجتمع البحث، والتي تتمثل أبرز آرائهم حول أبرز صور التغيرات البنائية والمناخية التي طرأت على الفلاحين وأوضاعهم بمجتمع البحث فيما يلي: " البلد كلها كانت في مكان واحد والبيوت موصله لبعض جات ناس هدت وبنت جديد وبقت في عمارات وشقق بتتأجر وكل واحد من العيال بقى بيسكن في شقة لواحده، والشقة متجهزة أحسن من شقق المدن.. فالشكل الجديد مختلف تحس انك مش في ارياف كل واحد بيبني بفلوسه ومحدش ليه حاجة عند حد حاجة ، " كنا زمان بنروح البندر علشان نقضي حاجتنا دلوقت البلد فيها كل حاجة ، ومحدش ناقصه حاجة ، والمواصلات سهلت كل حاجة، وكمان في دلوقت مدارس ومستشفيات وصيدليات ودكاترة وافران عيش ومحلات بتبيع كل حاجة"، "كان زمان الجمعية بتدينا أسمدة ومبيدات وتقاوي واستشارات، وكنا ملتزمين بالدورة الزراعية لأن الحكومة كانت بتاخد المحاصيل بتاعتنا بأسعار كويسة، دلوقت مفيش تقاوي ولا أسمدة ولا مبيدات ولا حتى مهندسين زراعيين بيشوفوا زرعنا واحتياجتنا ، دلوقتي بناخد ٣ شكاير كيماوي للفدان، ودا طبعًا كلام فاضي وما ينفعش لأننا بنجيب أكثر من ٤ شكاير كيماوي للفدان فوق ال٣ شكاير، والشيكارة وصلت في السوق السوداء ل ٩٠٠ج و١٠٠٠ج ، وكمان بنشترى التقاوي من الشركات بأسعار كبيرة جدا وبتوصل سعر شيكارة التقاوي ال٢٥ كيلو ارز من ٧٥٠ . ٩٠٠ جنيه ومش مضمونة؛

لأن الغش في التقاوي وصل لحاجة فظيعة ، زيه زي الغش في المبيدات والغش في كل شيء، ماعدش فيه ضمير في البلد دي، والواحد زهق من الفلاحة لأنها ماعدت بتجيب همها". "الجمعية الزراعية كانت بتدينا أسمدة وتقاوي ومبيدات مدعمة ومضمونة ، وكانت شيكارة الكيماوي بتتباع ب ٢٤٠ جنيه بناخدها دلوقت من السوق السوداء سعرها بيعدي ال١٠٠٠جنيه ، وتكاليف الزراعة زادت بسبب الوقود اللي بنعتمد عليه في ماكينات المياه والالات اللي بتستخدم في تجهيز الأرض الزراعية والمحصول، وكمان أجر العامل زاد مع غلاء المعيشة وماعدش بيشتغل زي زمان".

كما أجمعت مفردات العينة بمجتمع البحث عن أهم مشكلات الزراعة والفلاحين بمجتمع البحث هو **غياب الدورة الزراعية وغياب دور الارشاد الزراعي** الذي كان يوفر الدعم والرعاية الكاملة للفلاح، وبالتالي كان الفدان المنزرع قمحًا ينتج من ٢٦ . ٣٠ أردب قمح، الآن لا يصل إنتاج الفدان من القمح إلى ١٥ أردب في ظل غياب الدورة الزراعية وانخفاض خصوبة الأرض الزراعية، مع ارتفاع سميتها نتيجة للإفراط في استخدام المبيدات الحشرية وإجهاد التربة بمحاصيل لا تتناسب مع خصائص التربة وتغيرات المناخ. وقد نتج عن ذلك سيادة القيم المادية للفلاح نتيجة تفاوت في أسعار المنتجات والمحاصيل الزراعية، والتي صار تفكير الفلاح في كيفية حصول هامش ربح كبير يلبي له متطلباته المعيشية الملائمة في ظل التضخم وغلاء الأسعار، ومن ثم انصرف غالبيتهم عن المحاصيل الاستراتيجية الهامة للدولة والاتجاه لإنتاج محاصل الفول واللب والكتان والتوابل والخضروات.. وغيرها من المحاصيل التي تدر عائد اقتصاد كبير بأقل المجهود وبأقل التكاليف.

كما عكست نتائج البحث عن تأثير جميع الفلاحين بالتغيرات المناخية والتي أدت إلى خسائر كبيرة لكثير من المنتجات الزراعية كالقطن والأرز والقمح والبطاطس والخضروات، وانتشار الأمراض والحشرات وتلف المنتجات التي لا تتحمل تلك التغيرات المناخية والتي تزرع في اوقات وبيئات مناخية معينة، ومن ثم فإن تلك التغيرات تسبب خسائر كبيرة للفلاحين وتدفعهم رغما عنهم لزراعة منتجات زراعية تتحمل التغيرات المناخية، حتى ولو لم تعطي الدخل المناسب لمواجهة غلاء الأسعار وتكاليف المعيشة.

٥) ما أنماط المهن المستحدثة التي طرأت على المجتمع الريفي وأثرت على مفردات العينة بمجتمع البحث؟

دلت نتائج البحث الراهن عن اتجاه عدد كبير من الفلاحين للعمل بأكثر من نشاط صناعي او تجاري او مهني، حيث أجمعت مفردات العينة بمجتمع البحث عن عملهم بمهن مستحدثة، إضافة إلى ممارستهم للعمل بالزراعة، أو العزوف تماما عن مهنة الزراعة والاتجاه للأعمال الحرة الخاصة، أو العمل بالقطاع الحكومي أو القطاع الخاص، حيث أشارت نسبة ٤٠% عن العمل بالقطاع الحكومي ، تليها نسبة ٢٤% للعمل بالورش الصناعية لإصلاح السيارات والآلات الزراعية والأجهزة الكهربائية، ونسبة ١٨% من الذين يعملون بالمحلات التجارية ومستلزمات وقطع غيار السيارات والآلات التكنولوجية، ونسبة ١٦% ممن يعملون بالقطاع الخاص والأعمال الحرة، ونسبة ١٢% ممن يعملون بمهن أخرى كالعمل في مقهى او مطعم أو الحراسة، والانترنت، وأفران المخابز والسباكة. مما يعكس التأثيرات الهائلة التي اجتاحت مفردات العينة بمجتمع البحث، من خلال مجموعة من التغيرات البنائية ، كالتعليم والنسق الأيكولوجي، والاحتكاك الثقافي بالمدينة ، وهو ما يتفق مع مقولات التوجه النظري للبحث من خلال نظريتي النسق الأيكولوجي والحداثة السائلة، والتي توضحان أهمية العامل البيئي في إحداث التغيرات المهنية وتأثيراتها على منظومة القيم الاجتماعية وإحداث قيم عمل مستحدثة لا تتمسك بمهنة ثابتة أو بأفكار وقواعد ثابتة، وانما المعيار الرئيس في ذلك قيم الحداثة السائلة التي تتلاءم مع طبيعة التغيرات الراهنة ومستجداتها.

الهدف الثاني: الكشف عن أبرز التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للتغيرات البنائية والمناخية في المجتمع الريفي وسبل النهوض بالزراعة وحل مشكلاتها بمجتمع البحث.

وقد تحقق هذا الهدف من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

١) ما أهم التداعيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الناجمة عن عزوف الفلاحين عن مهنة الزراعة بمجتمع البحث؟

كشفت النتائج العامة عن وجود عدة تداعيات اجتماعية واقتصادية ناجمة عن عزوف الفلاحين عن مهنة الزراعة بمجتمع البحث، وقد أجمعت مفردات العينة بمجتمع البحث عن وجود عدة تداعيات، أهمها ما يلي:

- **التداعيات الاقتصادية:** حيث أحدثت التغيرات البنائية والمناخية على مفردات العينة بمجتمع البحث آثار اقتصادية بعضها إيجابي وبعضها الآخر سلبيا : حيث كانت أبرز مشكلة يعاني منها المجتمع الريفي الفقر، وهو ما أدى إلى مشكلات أخرى كالأمية وضعف الرعاية الصحية والزواج المبكر وتخلف أساليب الإنتاج ، وهو ما دفعهم . آنذاك . إلى التكاتف والتساند وقوة العلاقات الاجتماعية والاستقرار الأسري والبساطة لمواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة التي كان يعاني منها المجتمع الريفي . ومازال . بالرغم من التغيرات البنائية الإيجابية التي شهدها المجتمع الريفي ، ولاسيما بعد ظهور الثورة الصناعية وانتشار تيارات الهجرة بنوعيها الداخلية والخارجية ، بحثا عن مستوى اقتصادي ملائم، ومن ثم استطاع الريفي الحصول على عائد اقتصادي ملائم نتيجة للعمل بأنشطة اقتصادية أخرى ذات عائد كبير بعكس الزراعة، وهو ما أتاح له العودة إلى موطنه الرئيس . الريف . وإحداث تغيرات جذرية في المسكن والمأكل والتعليم والاهتمام بالرعاية الصحية وتوصيل المرافق والخدمات .. وغيرها من المتطلبات الرئيسة التي ساهمت في رفع المستوى المعيشي لهم، وهو ما أتاح لكثير منهم إلى إقامة العديد من الأنشطة الاقتصادية الأخرى ، بجانب الزراعة التي يتراجع دورها يوما بعد الآخر، نتيجة لتفتيت الحيازة الزراعية ولانتشار القيم المادية وهيمنتها، وساعد في ذلك الموقع الجغرافي المتميز بمجتمع البحث من قرب القرية من مراكز الخدمات الرئيسة بالمحافظة ، وكونها تطل على طريق عمومي يربط بين محافظتي كفر الشيخ والغربية، وهو ما أتاح إقامة مساكن ورش صناعية ومحلات تجارية وخدمية ، وبخاصة على الأرض الزراعية، وجميعها وغيرها ما أسهم في رفع المستوى الاقتصادي للفلاحين.
- **التداعيات الثقافية** : أسهمت التغيرات الثقافية في رفع مستوى الوعي لدي غالبية مفردات العينة بمجتمع البحث ، نتيجة الاتجاه للتعليم، وهو ما دفع غالبيتهم للتحلي عن بعض الموروثات الاجتماعية الخاطئة وكذلك بعض القيم الاجتماعية القائمة على التعاون والتماسك، وادت تلك التغيرات البنائية والمناخية إلى ضعف قيم الولاء أو التمسك بالأرض الزراعية كما كان سائدًا من قبل، كذلك ارتفاع عدد السكان وسيادة القيم المادية الفردية أدى إلى مزيد من الصراع والتفكك الأسري وضعف العلاقات المباشرة بين أعضاء المجتمع، والاتجاه إلى العيش في المجتمع الافتراضي في ظل انتشار التكنولوجيا الرقمية ووسائل الاعلام بالمجتمع الريفي، وهو ما أسهم في العزلة الاجتماعية والفردية والاتجاه بشدة إلى التعليم وتامين مستقبل الأبناء من خلال حصولهم على مؤهلات عليا تمكنهم من الحصول على فرص عمل ملائمة بعيدًا عن مهنة الزراعة، حتى ولو أدى بهم الأمر إلى بيع الأرض الزراعية للإنفاق على تعليم الأبناء، وهو ما تجلى بوضوح في آراء غالبية مفردات العينة بمجتمع البحث التي تمثلت في : "بعت الأرض علشان أعلم أولادي في جامعة خاصة لأن دا هو المستقبل وفي الأول والأخر هي لهم فاستغلتها وبعتها علشان أوديهم كليات الطب والصيدلة بجامعة خاصة"، "الجيل دلوقت مش زي زمان .. دلوقت العيال بتبص لبعضها وبيقولوا اشمعنى فلان يدخل ابنه كلية خاصة وانت لاء، فابعمل زي الناس واضطر ابيع الأرض علشان اريح دماغي ويدخلوا اللي هم عاوزينه"، "معدش في وظايف ولاتعيينات فأحسن أبيع الأرض وادخل ابني كلية حلوة يلاقي بعدها شغلانه يفتح بها بيت"، "الأرض ماعدتش بتجيب

همها فبعت حته وبنيت على الحتة التانية علشان اجوز العيال واعمل لهم بيت"، "كنت عاوز أجهز بنتي ومش معايا الوظيفة مع اللي بيطلع من الأرض يادوب مخلينا ماشيين جنب الناس، بعت الأرض علشان ما اضطرش استلفت من اللي يسوي واللي مايسواش"، "بعت الأرض وبنيت البيت ده وعملت محلات زي ما حضرتك شايف والحمد لله الدنيا مشيت أحسن من الأول".

- **التداعيات الاجتماعية:** أدت الهجرة والاحتكاك الثقافي إلى ضعف العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، وخاصة داخل محيط الأسرة، والتي انتشرت معدلات الطلاق في مجتمع البحث بشكل هائل، نتيجة لسيادة القيم المادية وعدم الاختيار الموفق للزواج، غضلا عن تمسك البعض بالعادات والتقاليد المتوارثة وعدم التكيف مع المتغيرات الاجتماعية، فمازال غالبية الأسر يتمسكون بالعادات والتقاليد المرتبطة بالزواج، والخاصة بمعايير اختيار الزوج وفقا للمستوى الاقتصادي ووفقا لمكانة ووضع الأسرة، دون النظر للتكافؤ الثقافي والاقتصادي والاجتماعي والنفسي بين الزوجين أو الأسرتين، إضافة إلى تأثر المهاجر بثقافة وعادات وتقاليد مجتمع المهجر، وهو ما أحدث العديد من المشكلات الاجتماعية والعزلة الاجتماعية بين الأفراد . ويتضح ذلك في آراء بعض مفردات العينة بمجتمع البحث : "ماعدش حد طايق حد ، وكل واحد فاكر أنه طلع بره وجاب له قرشين يقدر يملك الدنيا ونسى عاداتنا وتقاليدنا"، "الناس زمان كان بتحب بعضها وبتخاف على زعل بعضها، دلوقت كاحدش عاد بيحترم حد وكل واحد بيعمل اللي هو عاوزه"، "كل واحد دلوقت بقى في حاله الدنيا لاهية الناس ومحدش عاد بيفكر إلا في أكل عيشه"، "النت والتليفزيون بعدوا الناس عن بعض وماحدش عاد بيروح لحد ولابيود حد"، "الناس دلوقت مش قادرة تاخد نفسها .. كله بيجري وبيسعى علشان لقمة العيش .. ماحدش عاد فاضي لحد"، "الناس زمان كان عندها واجب وبتتعاون مع بعضها مع كل المناسبات.. تعالي دلوقت يادوب الواحد يرمي عليك السلام بالعافية .. المشاكل زادت والامراض زادت ولقمة العيش دلوقت عادت صعبة .. كل حاجة دلوقت مغشوشة حتى في المشاعر محدش عاد صافي"
- ساهم عزوف الفلاحين عن بعض المنتجات الزراعية إلى ارتفاع هائل في أسعاره خاصة محاصيل البصل والبطاطس والأرز والقطن؛ نتيجة التغيرات المناخية وارتفاع الأسعار والتضخم وقلة حجم الناتج من تلك المحاصيل لارتفاع تكاليف زراعتها من جهة او للتأثيرات السلبية للتغيرات المناخية، وفي الوقت ذاته ضعف العائد الاقتصادي لتلك المنتجات وتأرجح وتفاوت أسعار المنتجات الزراعية من محصول إنتاجي إلى محصول إنتاجي آخر ، نتيجة غياب الخريطة الزراعية واتخاذ الاجراءات اللازمة لضبط التركيبة المحصولية بمصر بما يتناسب ومتطلبات الواقع، من خلال وضع خطط زراعية لزراعة ما تحتاجه الدولة بمساحات مناسبة دون زيادة كبيرة يؤدي إلى تدني في الأسعار بأقل سعر من التكلفة، وبالتالي خسارة المزارعين ، أو تحديد مساحات قليلة من محصول زراعي معين يساهم في ارتفاع الأسعار بشكل كبير.
- تراخي الدعم الحكومي، وخاصة في الأسمدة والتقاوي والمبيدات ورفع أسعارها في السوق السوداء.
- "تفتيت حيازة الأرض الزراعية نتيجة الميراث أدت إلى عدم تمسك الورثة بالأرض الزراعية من جهة، والبعض الآخر الكل يريد يزرع المحصول اللي هو عاوزه، نتيجة لعدم وجود سياسة واضحة أو الالتزام بنظام الدورة الزراعية، وبالتالي عدم اهتمام الدولة بالمحاصيل الاستراتيجية اللي بتمثل أهمية للدولة ، وبخاصة القطن والأرز والقمح، فالطن مش بنلاقي حد يشتريه ، ولا حد عارف هيتباع بكام أو هيتسوق ازاي.. التاجر يقولي هاخده أدويه فين؟". مما يعكس وعي الفلاحين بمشكلات الزراعة ومعاناتهم اتجاه هذه المهنة التي لا تلبي لهم تطلعاتهم وحجم المجهود المبذول والتكاليف الباهظة التي تكبدوها في مراحل الزراعة، كما يرتبط هذه الوعي بنوعية التغيرات البنائية التي شهدها المجتمع الريفي في الأونة الأخيرة، وبخاصة بعد حدوث طفرة كبيرة في ارتفاع المستوى المعيشي والاقتصادي والاتجاه للتعليم وانتشار

التكنولوجيا الحديثة التي ساهمت في إثراء وعي الفلاحين والتفكير في واقعهم المهني والحياتي من أجل تحقيق مستوى مهني ومعيشي أفضل.

٢) ما رؤية مفردات العينة حول أبرز العوامل والتغيرات البنائية والمناخية التي يمكن أن تسهم في حل مشكلات الزراعة بمجتمع البحث؟

تفاوتت أراء المبحوثين حول العوامل البنائية والمناخية والتي يمكن أن تساهم في حل مشكلات الزراعة بمجتمع البحث، فمنهم من أشار إلى أهمية توظيف التعليم والبحث العلمين وبخاصة البحوث المتعلقة بالنهوض بالزراعة وكيفية العمل الإداري في التنظيمات الزراعية ، وهو ما قد يساهم في خلق بيئة تنظيمية حديثة ومتطورة تستطيع سن تشريعات وقواعد زراعية تهدف صالح الفلاح وتحقيق الأمن الغذائي للدولة ، وتحد من وطأة المشكلات الغذائية المتعلقة بالاستيراد والتضخم وغلاء الأسعار، وهو ما يبرز دور الجمعيات الزراعية ووزارة الزراعة وتكاتف مختلف الوزارات الحكومية والنظر إلى مشكلات الزراعة باعتبارها امن قومي يهدف تحقيق الأمن الغذائي والمائي ويحقق اكتفاء ذاتي، بل وتصدير المنتجات الغذائية التي تعد من أعلى المنتجات الغذائية والزراعية جودة في العالم.

كما اتسمت آراء البعض بالوعي والمسئولية الاجتماعية، حيث أكدوا على أهمية المشاركة الجماعية في النهوض بالزراعة من خلال تعاون الفلاح مع الهيئات الزراعية وترشيد الاستخدام ومنع حرق مخلفات الأرض الزراعية، بما يحقق بيئة خضراء خالية من التلوث وتعمل على تخفيف وطأة التغيرات المناخية والاحتباس الحراري ، مع ضرورة إعادة تدوير مخلفات الأرض الزراعية في صناعات أخرى ، كعلف للحيوان او صناعات الورق ، وكذلك ترشيد استخدام المبيدات الحشرية والسماد العضوي، مع أهمية المحافظة على مياه النيل من إلقاء المخلفات أو الصرف المنزلي .. وغيرها من الملوثات، لدرء المخاطر وتهيئة المناخ لبيئة آمنة. ولعل هذا ما يدعم التوجه النظري للبحث، خاصة نظرية مجتمع المخاطر، من خلال تعظيم دور الجمعيات الزراعة من بناء وتشكيل الوعي بالمخاطر التي تتصل بالزراعة ومشكلات الفلاحين، والتركيز على فهم التناقضات المختلفة في تصور المخاطر البيئية والتغيرات البنائية التي أفزرت تداعيات سلبية على واقع الزراعة وعزوف الفلاحين عن مهنة الزراعة، وخلق بيئة ملائمة تجذب الفلاحين وغيرهم في انتاج المحاصيل الزراعية الاستراتيجية التي تحقق الأمن الغذائي.

كما أوضحت نتائج البحث إلى أهمية توظيف التقنيات الحديثة والآلات الحديثة في إنشاء مصانع أهلية داخل الريف تنتج الدقيق وتحدث اكتفاء ذاتي للقرية والقري المجاورة بل والمحافظة من القمح، بشكل يدعم الإنتاج المحلي ويوفر فرص عمل لكثير من خريجي مدارس وكليات الزراعة وغيرهم. وفي الوقت ذاته يخفف من أعباء الدولة في توفير العملات الأجنبية لاستيراد القمح ومنتجاته. ومن هنا يجب تكاتف كل من الفلاحين والمسئولين والجهات والهيئات البحثية في النهوض بالزراعة، والعمل على توفير دورات تدريبية وورش عمل لتبادل الخبرات والمهارات وطرح المشكلات والتحديات مع وضع استراتيجية مشتركة يساهم في إعدادها وتنفيذها كافة أعضاء منظومة الزراعة، بما يتلاءم مع ظروف البيئة وتغيرات المناخ والعمل على التكيف معها وتوظيفها في انتاج سلالات تستطيع مقاومة التغيرات المناخية، بما يحقق إنتاجية أعلى وفي الوقت ذاته يسهم في تحقيق الرضا المهني للفلاحين ويزيد من دخولهم.

وقد أبرزت نتائج البحث أهمية العمل على تحسن مستوى الخدمات: الصحية والبيئية، والخفض من انتشار التلوث البيئي الذي كان يقوم على حرق مخلفات بعض المنتجات الزراعية، كالأرز والذرة بعد أن شرع الفلاح بإعادة تدويرها في تغذية الحيوانات . باستخدام أدوات تكنولوجية تقوم بضرسها وخلطها واستخدامها كعلف للحيوانات. فضلا عن الاهتمام بنوعية المسكن واستقامة الشوارع واتساعها والاهتمام بمياه الشرب وخدمات الصرف الصحي وبناء الوحدات الصحية.. وغيرها من المشروعات التنموية التي استهدفت القرية المصرية

كما كشفت نتائج البحث أهمية انشاء الصوب الزراعية التي تحقق إنتاجية كبيرة وتستطيع مواجهة التغيرات المناخية وتتكيف معها ، مع تفعيل نظام الدورة الزراعية وتوفير التقاوي والاسمدة والمبيدات الحشرية الأكثر فاعلية وملائمة لطبيعة الأرض وعوامل المناخ ، والاستعانة بالخبرات والمهارات المحلية من خريجي المدارس والكليات الزراعية بمجتمع البحث في الاستفادة من علمهم في النهوض بالعمل الزراعي، وإقامة مشروعات صناعية وتجارية داخل القرية تتصل بإنتاج المحاصيل الزراعية وتحويل المواد الخام إلى منتج يستفيد منه مجتمع البحث وغيره، ولاسيما أن الموقع الجغرافي للقرية يقترب من مراكز التسويق بالمدينة . وهو ما يضفي أهمية كبري للموقع الجغرافي وما يدعم التوجه النظري والمنطلقات النظرية من نظرية النسق الأيكولوجي وأهمية المكان في التفاعل والروابط والأدوار الوظيفية بين أعضاء النسق، مع وضع العامل المكاني في الاعتبار كونه أحد مقومات النهوض بالمنتج الزراعي وتسويقه.

٣) ما رؤية مفردات العينة حول جهود الدولة ودورها في النهوض الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي وحل مشكلات الفلاحين بمجتمع البحث؟

تفاوتت أراء المبحوثين حول جهود الدولة ودورها في النهوض بالزراعة وتحقيق الأمن الغذائي وحل مشكلات الفلاحين بمجتمع البحث، حيث عبرت نسبة ٢٨% من إجمالي مفردات العينة بمجتمع البحث بأن الدولة بالرغم من الجهود الكبيرة إلا أن هذه الجهود . على حد تعبيراهم . لم تؤتي بثمارها نتيجة للثقافة الريفية السائدة والتي تحول دون قبول أي تغييرات جذرية تهدد قيمهم المتوارثة، او وضع خطط واستراتيجيات لا تلائم طبيعة وظروف بعض المجتمعات الريفية المحلية ، أو وجود أمور تتصل بالفساد المالي والإداري، مع وجود معوقات خارجية تتصل بسياسات بعض الدولة الكبرى الساعية إلى فرض الهيمنة والسيطرة الغذائية على العالم، وهو ما أدي إلى وجود تحديات داخلية وخارجية تعاني منها الدولة في تحقيق التنمية الريفية المنشودة. في حين عبرت نسبة ٧٢% من إجمالي مفردات العينة حول أهمية الدولة في النهوض بالزراعة وخاصة فيما يتعلق بالتغيرات المناخية والنهوض بالزراعة، من خلال وضع عدة استراتيجيات لمواجهة التغيرات المناخية وزيادة الناتج القومي من المحاصيل الزراعي والاستفادة منه في التنمية الريفية المستدامة، وتتمثل هذه الاستراتيجيات فيما يلي:

- **تطبيق آلية التكيف:** عن طريق اختيار نوعية المحصول الذي يرتبط بالعوامل الداخلية والتغيرات المناخية، من خلال استنباط سلالات جديدة تتحمل التغيرات المناخية ونوعية الأرض الزراعية والمياه .
- **تطبيق آلية التنمية النظيفة:** وهي إحدى آليات بروتوكول كيوتو الثلاثة: والتي تشمل آلية التنمية النظيفة، آلية التنفيذ المشترك، وتجارة تجارة الانبعاثات، والهدف من آلية التنمية النظيفة، هو تنفيذ مشروعات تهدف إلى الحد من غازات الاحتباس الحراري من مختلف القطاعات، كالصناعة وتدوير المخلفات والنقل، ومشروعات التشجير التي تعمل على امتصاص غازات الاحتباس الحراري، بالإضافة إلى خلق فرص عمل جديدة، وتحقيق عائد مادي إضافي نتيجة بيع شهادات خفض الكربون الناتجة عن تنفيذ هذا النوع من المشروعات.
- التعاون بين مصر ودول العالم والمنظمات الدولية في مجال تغير المناخ: من خلال مشاركة مصر في كافة المؤتمرات وحلقات العمل الدولية والحوارات المتعلقة بالتغيرات المناخية.

المحور الثاني: الدلالات العملية والتطبيقية للنتائج (المقترحات):

اعتمادًا على نتائج البحث، فقد اقترح الباحث عدد من المقترحات العلمية، يمكن تطبيقها؛ لحل مشكلات التغيرات المناخية والبنائية التي قد تدفع الفلاحين للعزوف عن مهنة الزراعة، والنهوض بالزراعة المصرية، وتحقيق الأمن الغذائي في المجتمع المصري، ومن أبرز تلك المقترحات:

١) **بالنسبة لمجتمع البحث: عكست النتائج العامة للبحث ما يلي:**

- ضرورة الوعي بالمشاركة المجتمعية من جانب مفردات العينة بمجتمع البحث من خلال التوسع في المنتجات الزراعية الاستراتيجية كالقمح والقطن مع ترشيد الاستهلاك في المياه والطاقة ولاسيما المنتجات التي تستهلك مياه كثيرة كالأرز، وزراعة سلالات جديدة تقلل من مدة الدورة الزراعية.
- الحد من حرق مخلفات المنتجات الزراعية وإعادة استخدامها في أعلاف الحيوانات وغيرها مما يحد من التلوث والانبعاثات الحرارية التي تؤثر في درجات الحرارة وتزيد من الاحتباس الحراري.
- استخدام التقنيات الحديثة في عمليات الزراعة ولاسيما التقنيات صديقة البيئة ولا تسبب تلوثًا بها، وفي الوقت ذاته تساهم في ترشيد الاستهلاك من الطاقة والمياه والعمالة.

٢) **بالنسبة لوزارة الزراعة:**

- عمل بروتوكول تعاون من وزارة الزراعة بالمراكز البحوث الزراعية المحلية والعالمية للعمل على حل مشكلات الزراعة والفلاحين والنهوض بهم، من خلال الاستفادة بنتائج الأبحاث في استنباط سلالات محصولية تتحمل التغيرات المناخية، وتحقق أعلى إنتاجية بأقل وقت وبأرخص التكاليف.
- التوسع في زراعات الصوب الزراعية لترشيد الاستخدام من المياه والوقود ومستلزمات الزراعة مع تحقيق إنتاجية أعلى من خلال الارشاد الزراعي وإنتاج زراعات غير تقليدية تساهم في رفع مستوى العائد الاقتصادي للفلاح، وتصدير هذه المنتجات بما يحقق رفع قيمة الصادرات المصرية وتدفق العملات الأجنبية التي تحد من التضخم وغلاء الأسعار.
- استنباط أصناف جديدة تتحمل الحرارة العالية والملوحة والجفاف وهي الظروف التي سوف تكون سائدة تحت ظروف التغيرات المناخية، واستنباط أصناف جديدة موسم نموها قصير لتقليل الاحتياجات المائية اللازمة لها، بالإضافة الى تغيير مواعيد الزراعة بما يلائم الظروف الجوية الجديدة، وكذلك زراعة الأصناف المناسبة فى المناطق المناخية المناسبة لها لزيادة العائد المحصولى من وحدة المياه لكل محصول، مثل زراعة أصناف من القمح تتحمل درجات الحرارة المرتفعة، ومقاومة للجفاف والزراعة في الميعاد المناسب مع التوزيع الجيد للأصناف على المناطق الجغرافية، إلى جانب التوسع في زراعة المحاصيل الشتوية الأخرى مثل العدس والفول البلدي، فمن المحتمل ان هذه الاجراءات أن يمنع الأثار السلبية المتوقعة أو على الأقل يخفف تلك الآثار السلبية
- تحسين مستوى جودة الخدمات المقدمة من الجمعيات الزراعية، من خلال تفعيل الدورة الزراعية، والارشاد الزراعي، ودعم الفلاحين بالتقاوي والأسمدة والمبيدات بأسعار زهيدة، مع تسويق وترويج منتجاتهم الزراعية وشرائها بأسعار تقارب الأسعار العالمية، بما يحقق اكتفاء ذاتي وتوفير العملات الأجنبية ودعم الصادرات

المصرية من المنتجات الزراعية عالية الجودة، والقضاء على التضخم وغلاء الأسعار، ويدفع الفلاحين لمزيد من الإنتاجية والعمل بالزراعة.

- تعزيز العمل الأهلي والتوسع في انشاء جمعيات تنمية المجتمعات المحلية وتقديم الخدمات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بما يساهم في رفع الوعي وتعزيز قيم المسئولية الاجتماعية والتعاون بين المنظمات الأهلية والحكومية في تجاوز الأزمات الاقتصادية والتحديات الثقافية.
- المتابعة الدورية للأسعار واحتياجات أفراد المجتمع والعمل على توفيرها بأسعار تتناسب مع دخول الفئات الفقيرة من خلال عمل بروتكول شراكة بين مؤسسات القطاع الخاص ووزاتي التموين والتضامن الاجتماعي ومنظمات المجتمع الأهلي ومؤسسات التعليم.
- إعادة دور الجمعيات الزراعية الارشادي والتسويقي وتوزيع التقاوي والاسمدة والمبيدات بسعر مدعم.
- دعم الأسمدة والتقاوي والمبيدات والوقود خاصة السولار مع شراء المنتجات الزراعية من الفلاحين بأسعار تقارب من الأسعار العالمية؛ لرفع مستوى معيشة الفلاح وتشجيعه على زيادة الإنتاجية.
- توفير دورات تدريبية للمزارعين لمواجهة التغيرات المناخية وتنمية مهاراتهم لزيادة الإنتاجية ورفع مستوى الوعي وترشيد الاستخدام.
- تكاتف وزارة الزراعة مع المعاهد والمؤسسات البحثية الأكاديمية الخاصة بمجال البحوث الزراعية لوضع سياسات استراتيجية لتطوير والنهوض بالزراعة بما يحقق الاكتفاء الذاتي ويلبي تطلعات الفلاح ويحل مشكلاته ويدعم الزراعات الاستراتيجية وغير التقليدية لزيادة الانتاجية والتوسع في حجم وجودة الصادرات الزراعية.
- العمل على إحداث تغييرات جذرية في السياسات الزراعية الحالية تركز على إعطاء أكبر قدر من الاهتمام لتحقيق أكبر معدل نمو في الانتاجية الزراعية.
- مضاعفة الانفاق على البحوث الزراعية لاسيما البحوث المتعلقة بإنتاج وتطوير واستنباط أصناف تتأقلم مع التغيرات المناخية، وخاصة الأصناف المقاومة للملوحة والحرارة والاصناف قصير العمر والمكث في الارض الزراعية الموفرة للمياه، والانفاق على تحسين السلالات الحيوانية.
- اتباع الاستراتيجيات الملائمة لمقاومة ارتفاع منسوب مياه البحر بما يؤدي وجود استراتيجيات ملائمة لمنع تآكل الشواطئ الشمالية للدلتا.

٣) بالنسبة لدور الدولة ووزارة الزراعة:

- التوسع في انشاء المدارس والجامعات الزراعية، والعمل على استصلاح مزيد من الأراضي الزراعية بالصحراء مع تحقيق انتفاع خريجي مدارس وجامعات الزراعة بتلك الأراضي، مما يخلق مزيد من فرص العمل، ويحقق جودة للتعليم ومخرجاته وتوظيفه في النهوض بالمجتمع، وتعظيم ثرواته البشرية والمادية والفنية.
- سن قوانين صارمة للفلاحين الذين يتعدون على الأرض الزراعية بالتبوير أو البناء أو التجريف أو القطع الجائر للأشجار او حرق مخلفات الأرض الزراعية كحرق قش الأرز أو حطب الذرة والقطن، والعمل على انشاء مصانع للورق والغزل والنسيج والزيوت في المناطق الريفية بما يحقق فرص عمل وتوفير للنفقات واستغلال التغيرات البنائية الهائلة التي اجتاحت الريف المصري نتيجة الاهتمام بالطرق والمدارس والمستشفيات والكهرباء والصرف والمياه وغيرها.

- التنسيق مع الوزارات الحكومية المعنية بالزراعة والصناعة والتجارة لدعم الفلاح والنهوض بالزراعة وزيادة الانتاجية وبخاصة للمحاصيل الزراعية، ودغم الصناعات الزراعية في المناطق الريفية ومخلفات الزراعة ومنتجات الألبان والبيض والدقيق والزيوت.. وغيرها بما يحقق اكتفاء ذاتي من الغذاء والحد من التغيرات المناخية الناجمة عن التلوث والاحتباس الحراري، وتحسين دخول الفلاحين وحثهم على زيادة الانتاج.
- إنشاء مصانع حكومية بالريف لدعم الصناعات الزراعية كصناعة منتجات الألبان والدواجن والبيض واللحوم والزيوت والسمن والغزل والنسيج والملابس والأعلاف والورق؛ لتطوير الريف وخلق مزيد من فرص العمل وتقليل التكلفة من الصناعات بما يضمن تقليل الأسعار والحد من ارتفاعها.
- تطبيق أساليب أفضل في إدارة الأراضي كتحسين تسميد التربة وادارة المياه، ومكافحة التعرية، وحرث التربة لصيانتها، وغير ذلك مما يمكن للزراعة ان يكون لها دور رئيس في امتصاص للكربون وكآلية تعويضية بشأن إسهام الزراعة في غازات الدفيئة. استخدام نظم الري أكثر فعالية وتوفير حماية أفضل للمناطق الساحلية والمزارع، من اجل التخفيف من آثار تغير المناخ. تشجيع البحوث العلمية والتكنولوجيا في كافة القضايا المرتبطة بتغير المناخ ووضع خطط محددة وتمويل واضح.
- تفعيل الدورة الزراعية ودور الجمعيات الزراعية مع رقابة وتوجيه المنتجات الزراعية والمتابعة المستمرة للزراعة والمحاصيل والأرض الزراعية.
- التوسع في غزو الصحراء وانتقاء الأماكن التي تصلح للزراعة واستصلاحها مع جذب الفلاحين وخريجي الدبلومات والمعاهد الفنية والجامعات الزراعية للهجرة لتلك المناطق من خلال توفير المساكن والمرافق والخدمات التي تصلح للإقامة الدائمة أو شبه الدائمة في تلك المناطق، مع توفير كافة مستلزمات الزراعة من أدوات وتقاوي واسمدة ومبيدات، مما يضمن توسع في حجم المساحات المنزرعة، ويحد من أزمات الإسكان والبطالة والتلوث والاحتباس الحراري والضوضاء ويحد من وطأة التغيرات المناخية من خلال التوسع في إنتاج المساحات الخضراء.
- وضع بروتوكول تعاون مع الحكومة المصرية ومؤسسات البحوث الزراعية المحلية والعالمية لاستنباط بذور وتقاوي تزيد من الانتاجية وفي الوقت ذاته تصلح تلك البذور للتعامل مع التغيرات المناخية وخصائص التربة المختلفة.
- توظيف التقنيات الحديثة والهندسة الوراثية في ترشيد الاستهلاك من المياه والتقاوي والاسمدة والمبيدات كصناعة "السطارة" التي تقوم بزراعة المنتجات بشكل رشيد ومنظم مع التوسع في صناعة الصوب الزراعية والري بالتنقيط وخلق بذور وتقاوي تقوم الصدأ والحرارة والعطش والرطوبة ومختلف التغيرات المناخية وخصائص التربة.

٤) **بالنسبة لوسائل الإعلام:** ضرورة توعية المواطنين ودورهم في مواجهة التغيرات المناخية من خلال عدم حرق مخلفات المنتجات الزراعية كحرق قش الأرز والقطن والذرة، وإعادة تدوير الاستخدام لتلك المخلفات كصناعة أعلاف الحيوانات، مع أهمية توعية الفلاحين بأهمية مشاركة الدولة في مواجهة الأزمات الاقتصادية والبيئية من خلال التوسع في زراعة المحاصيل الاستراتيجية كالقمح والقطن والأرز، مع ترشيد الاستخدام من الطاقة والمياه والأسمدة والمبيدات التي قد تحدث تلوث للبيئة وتؤدي إلى الاحتباس الحراري وتوليد الغازات الدافئة.

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية:

١) أبو حديد، أيمن فريد (٢٠٠٩): **التغيرات المناخية وتأثيرها على قطاع الزراعة في مصر**، مركز معلومات التغيرات المناخية، مركز البحوث الزراعية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، أكتوبر ٢٠٠٩، القاهرة.

٢) أبوزيد، أحمد (١٩٨٠): **البناء الاجتماعي "المفهومات"**، ط٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية.

٣) أحمد، أحمد قاسم محمد & مندور، أحمد فؤاد. (٢٠٢٠): **الآثار الاقتصادية للتغيرات المناخية على الزراعة المصرية**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع ٢، ص ص ١٩١ – ٢١٣

٤) أحمد، سمير نعيم (٢٠٠٣): **التغيرات البنيوية في المجتمع المصري وانعكاساتها على أنساق القيم في النصف الثاني من القرن العشرين، المؤتمر السنوي الخامس: التغير الاجتماعي في المجتمع المصري خلال خمسين عامًا**، ٢٠ . ٣٠ أبريل ٢٠٠٣، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، م١، ص ص ٤٢٣. ٤٤٧.

٥) أرحومة، خيري عبد الله (٢٠١٨): **التغيرات الاجتماعية ومدى انعكاساتها على بنية الأسرة الريفية ووظائفها**، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس.

٦) استيتية، دلال ملحس (٢٠١٠): **التغير الاجتماعي والثقافي**، ط٣، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٧) البيسي، إيمان محمد فهمي (٢٠٢٣): **تحليل سوسيولوجي للقيم المتغيرة في الريف المصري**، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، ع٢٦، أبريل ٢٠٢٣، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، القاهرة، ص ص ٧٩ . ١٢٦.

٨) الجيلاني، فادية عمر (١٩٩٣): **التغير الاجتماعي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

٩) الحسن، احسان محمد (١٩٩٩): **موسوعة علم الاجتماع**، الدار العربية للموسوعات، ط١، بيروت، لبنان.

١٠) الحسيني، السيد (١٩٨٥): **النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم**، ط٥، دار المعارف، القاهرة.

١١) الخولي، سناء(١٩٩٣): **التغير الاجتماعي والتحديث**، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية.

١٢) الدقس، محمد (١٩٨٧): **التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق**، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،

١٣) السلمي، عطية روبيح (٢٠١٦): **التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المصاحبة لبرامج التنمية الريفية بالمجتمع العربي السعودي**، مجلة القراءة والمعرفة، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، ع١٧٥، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، ص ص ٢٣. ٨٣.

١٤) الشديفات، مجد محمد جميل (٢٠٢٢): **تأثير التغير المناخي على القمح بناء على سيناريوهات التغير المناخي المتعددة: دراسة حالة محافظة إربد**، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة جرش، الأردن.

١٥) الشرقاوي، مؤمن السيد نعيم وآخرون (٢٠٢٣): **الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتغيرات المناخية على الزراع في بعض قرى محافظة كفر الشيخ**، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج٦، ع٤، ديسمبر ٢٠٢٣، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية – رماح، الأردن، ص ص ١٣٢. ١٨٢.

١٦) باومان، زيجمونت (٢٠١٦): **الحياة السائلة**، ترجمة حجاج أبو جبر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت.

١٧) باومان، زيجمونت & بوردوني، كارلو (٢٠١٨): **حالة الأزمة**، ترجمة حجاج أبو جبر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت.

١٨) بسيوني، علي عزمي عبد السلام (٢٠٢٠): **التقييم الاجتماعي والبيئي لدور الجمعات الزراعية في مساعدة الفلاح المصري: دراسة مقارنة لدى المسؤولين والمزارعين في الوجهين البحري والقبلي**، رسالة دكتوراه في العلوم الاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية البيئية، معهد البيئة، جامعة عين شمس.

١٩) بدوي، أحمد زكي (١٩٧٨): **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت.

٢٠) بلق، مفيدة أبو عجيلة محمد (٢٠١٣): **أثر التقلبات المناخية في الإنتاج الزراعي الليبي**، المجلة الليبية للدراسات، ع٣، دار الزاوية للكتاب، ليبيا، ص ص ٢٥٥. ٢٨٩.

٢١) بنت الإمام، ميمونة (٢٠١٩): **التغيرات المناخية وأثرها على القطاع الزراعي في ضفة اليمني نهر السنغال**، مجلة الدراسات الإنسانية، ع١١، يناير ٢٠١٩، كلية الآداب والدراسات الإنسانية، جامعة دنقلا، السودان، ص ص ٢١٤ . ٢٣٣.

٢٢) بوتومور (١٩٨٢): **عوامل التغير الاجتماعي**، ترجمة علياء شكري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

٢٣) بوثلجة، عائشة أحمد (٢٠٢١): **التعامل مع التغير المناخي من خلال الفلاحية الذكية:** تجارب دولية، المجلة العربية العلمية للفتيان، ع٣٦، ديسمبر ٢٠٢١، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ص ص ٨. ١٨.

٢٤) بوعنان، فرج بن علي (١٩٨٠): **الهجرة الزراعية بالمجتمع المحلى الزراعى منزل بوزلفة (تونس)** : بحث ميداني حول علاقات ابناء المزارعين بالعمل الزراعى ومواقفهم منه درجة استعدادهم للعمل فيه، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس.

٢٥) بومخلوف، محمد (٢٠٠١): **التحضر، التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة**، ط١، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر.

٢٦) بيك، أولريش (٢٠١٣): **مجتمع المخاطر العالمي: بحثا عن الأمان المفقود**، المركز القومي للترجمة، القاهرة.

٢٧) بيومي، محمد احمد& ناصر، عفاف (٢٠٠٥): **علم الاجتماع العائلي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

٢٨) جاب الله، سيد (١٩٩٤): **التغيير الصحي في الريف المصري منذ السبعينات وأثره على التنمية**، رسالة دكتوراه غير منشوره، كلية الآداب، جامعة طنطا

٢٩) جويلي، وائل عبد الفتاح عبد الجيد (٢٠٢٣): **تقدير آثار بعض التغيرات المناخية على إنتاجية بعض المحاصيل الزراعية في مصر**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مج٣٣، ع١، مارس ٢٠٢٣، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، القاهرة، ص ص ١١١. ١٢٣.

٣٠) حسن، عبد الباسط محمد (١٩٧٠): **التنمية الاجتماعية**، المطبعة العالمية، القاهرة.

٣١) حمودة، مسعد الفاروق& المليجي، ابراهيم عبد الهادي (٢٠٠١): **المدخل الى تنظيم المجتمع المعاصر**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

٣٢) حيدق، محمد محمد (٢٠٢٠): **أسباب عزوف أبناء المزارعين عن العمل في الزراعة في محافظة كفر الشيخ**، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، مج١١، غ١٢، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، ص ص ٩٢٧ . ٩٣٦.

٣٣) خطاب، فتحي (٢٠١٥): **تجليات الشخصية المصرية (٦): تصورات نمطية عن الشخصية المصرية**، مصر المحروسة، ٢٢ يوليو ٢٠١٥.

٣٤) ربيع، محمد أبو السعود& عبد الوهاب، صابر محمد (٢٠١٧): **الرضا عن مهنة الزراعة وعلاقته بالتمسك بالأرض الزراعية بين زراع مركزي كفر الشيخ بمحافظة كفر الشيخ وقطور محافظة الغربية**، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، مج٨، ع٥، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، ص ص ٢٥٩ . ٢٦٤.

٣٥) رزق الله، وسيم وجيه الكسان (٢٠٢٠): **أثر التغيرات المناخية على إنتاجية الحاصلات الزراعية في مصر**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد الخامس – يناير ٢٠٢٠، القاهرة.

٣٦) زايد، احمد (١٩٨٤): **علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية**، دار المعارف، القاهرة.

٣٧) زيادة، منى حسني (٢٠٢٤): **دور نظرية المخاطر لأولريش بيك في تفسير الآثار الاجتماعية للتغيرات المناخية بحث ميداني للوصول لخطة المواجهة في ضوء رؤية عينة من الخبراء**، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، مج ٣٠، ع٢، يناير ٢٠٢٤، ص ص ٤٨٥ . ٤٣٤.

٣٨) سيد احمد، غريب (٢٠٠٣): **علم الاجتماع الريفي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

٣٩) سيد أحمد، غريب & حسن، حنان نصر (٢٠١٠): **علم الاجتماع الريفي**، مطبعة البحيرة، دمنهور.

٤٠) عامر، أسماء فوزي عبد العزيز (٢٠٢٠): **التأثيرات السلبية المحتملة للتغيرات المناخية على الموارد الزراعية من وجهة نظر الباحثين بمحطة البحوث الزراعية بسخا–محافظة كفر الشيخ**، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، مج١١، ع٩، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، ص ص ٥٧٩. ٥٨٥.

٤١) عبد الجواد، أنعام سيد (١٩٨٦): **أهم ملامح التغيير البنائي في القرية المصرية في السبعينات**، مجلة العلوم الاجتماعية، ع٢، مج ١٤، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، ص ص ٢٥ – ٥١

٤٢) عجوبه، مختار إبراهيم (١٩٨٦): **التغيرات البنائية في المجتمعات الريفية المستحدثة "دراسة ميدانية لأحد مشاريع التنمية في السودان، مشروع حلفا الجديدة"**، بحث في مجلة كلية الملك سعود، م١٣، ع١، ص ص ٢٩٩. ٣٣٢.

٤٣) عطية، ريهان محمد (٢٠٢١): **التحديات والمخاطر التي تواجه أهم المحاصيل الاستراتيجية في قطاع الزراعة في مصر**، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، مج١٢، ع١١، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، ص ص ١٠٠٧ . ١٠١٢.

٤٤) غانم، مصطفي حمدي أحمد وآخرون (٢٠١٠): **أثر التغيرات التكنولوجية المعاصرة على التفاعل الاجتماعى للأسرة الريفية في بعض قرى محافظة أسيوط، مجلة أسيوط للعلوم الزراعية**، العدد ٤١، ٢٠١٠، ص ص ٩٣-١٠٧.

٤٥) غزال، بلقيس حبيب& مجيد، أسامة حميد (٢٠٢٣): **المشكلات التي تواجه القوى العاملة الزراعية في محافظة البصرة**، مجلة دراسات البصرة، ع٤٧، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، ص ص ١٨١. ٢١٤.

٤٦) غنيم، السيد رشاد (٢٠٠٧): **التكنولوجيا والتغير الاجتماعي**، الحضري للطباعة، الإسكندرية.

٤٧) فتح الله، أحمد كمال أحمد& وآخرون (٢٠٢٢): **تأثير التغيرات المناخية "درجات الحرارة والرطوبة والأمطار" على بعض المحاصيل الاستراتيجية في مصر "١٩٩٧-٢٠٢٠"**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مج٣٢، ع٢، يونيه ٢٠٢٢، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، القاهرة، ص ص ٦٥٢. ٦٦٧.

٤٨) فواز، محمود محمد& سليمان، سرحان أحمد عبد اللطيف (٢٠١٥): **دراسة اقتصادية للتغيرات المناخية وآثارها على التنمية المستدامة في مصر**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، القاهرة، يونيو ٢٠١٥.

٤٩) محمد، عبد الله آدم إبراهيم & وآخرون (٢٠١٨): **أثر التغيرات المناخية على إنتاج الحبوب الغذائية وبعض الصناعات التحويلية بمحلية زالنجي**، مجلة الدراسات الإنسانية، ع ٢٥، يناير ٢٠٢١، كلية الآداب والدراسات الإنسانية، جامعة دنقلا، السودان، ص ص ١٨٧ . ٢٠١.

٥٠) محمد، محمد رمضان& العلى، كفاية عبد الله عبد العباس (٢٠٠٧): **ظاهرة انخفاض الميل للعمل الزراعي في بساتين النخيل في محافظ البصرة**، مجلة دراسات البصرة، ع٣، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، ص ص ٦١ . ١٠٠.

٥١) محمود، آية محمد فهمي& وآخرون (٢٠٢١): **الآثار الاقتصادية للتغيرات البيئية والمناخية على أداء القطاع الزراعي المصري، مجلة الاقتصاد الزراعي والتنمية الريفية**، م٧، ع١، الجمعية العلمية للعلوم الزراعية، جامعة قناة السويس، الإسماعيلية، ص ص ٤٣. ٥٠.

٥٢) مدني، محمود & عبد الجيد، سحر مراد (٢٠١١): **الآثار المستقبلية للتغيرات المناخية على قطاع الزراعة في مصر: تقدير تكلفة التكيف**، دراسات مستقبلية، ع١٦، س١٦، يناير ٢٠١١، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، ص ص ٣٣ . ١١٢.

٥٣) مركز البحوث الزراعية (٢٠٠٦): **التصنيف الدوري للأراضي الزراعية وفقًا للإنتاجية الفدانية خلال الفترتين ١٩٩٦ . ٢٠٠٠ & ٢٠٠١ . ٢٠٠٥**، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، القاهرة.

٥٤) مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار، **التغيرات المناخية والآثار المترتبة عليها في جمهورية مصر العربية**، يونيو ٢٠٠٧

٥٥) مطرود، أحمد جاسم& خضير، حمزة جواد (٢٠١٥): **التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وانعكاسها على العائلة الريفية العراقية "دراسة ميدانية"**، كلية الآداب، جامعة بابل، العراق.

٥٦) نوفل، محمد نعمان نعمان (٢٠٠٩): **أثر تغير المناخ على إنتاج محاصيل الحبوب في مصر" المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي**، مج٩، ع ٣، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٩.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1) Abou- Hadid, A. F., 2006. **Assessment of impacts, adaptation and vulnerability to climate change in North Africa: Food production and water resources**. A final report submitted to assessments of impacts and adaptations to climate change (AIACC), Project No. AF 90.

2) Abou-Hadid, A. F., 2009. **Climate change and the Egyptian agriculture conundrum, Proceeding of the Ninth International Conference of Dryland Development**, "Sustainable Development in the Drylands- Meeting the challenges of global climate change", 7-10 November 2008, Alexandria, Egypt (in press).

3) Desert Research Center (June 2002):"**National Action Plan for Combating Desertification**" United Nation Committee for Compact Desertification.

4) EEAA, The Arab Republic of Egypt (1999): **Initial National Communication Report on Climate Change**, Prepared for the UNFCCC, Egyptian Environmental Affairs Agency.

5) Eid H. M. , Samia, M. El-Marsafawy and Samiha A. Ouda (2006): **Assessing the economic impact of climate change on Agriculture in Egypt: A Ricardian approach**. CEEPA Discussion Paper No. 16. Special Series on Climate Change and Agriculture in Africa, July 2006.

6) Climate Change (2007): **The Fourth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change IPCC**,

7) Solomon, S., D. Qin, M. Manning, Z. (2007): **Climate Change: The Physical Science Basis. Contribution of Working Group I to the Fourth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change,** Cambridge University press, Cambridge, United Kingdom and New Yourk, NY, USA.

8) Joel Smith, Bruce McCarl and others, (2013):"**Potential Impacts of Climate Change on the Egyptian Economy**," United Nations Development Program .

9) John W. Bennell & Melvin M. Tunin(1989): **Social Life** "**Structure and Function**,

10) Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC) (1991): "**The seven steps of the assessment of the vulnerability of coastal areas to sea level rise – a common methodology**" Intergovernmental Panel on Climate Change, Response Strategies Working Group. Advisory Group on Assessing Vulnerability to Sea Level Rise and Coastal Zone Management, September 1991, Revision no.1.

11) Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC) 2007: "**New Assessment Methods and the Characterization of Future Conditions**", Fourth Assessment Report, Chapter draft IPCC, Fourth Assessment Report. Chapter draft.

12) Medany, M. A., Attaher, S. M. And Abou-Hadid, 2009, **Adaptation of Agriculture Sector in the Nile Delta Region to Climate Change at farm level**, International Symposium of Impact of Climate Change and Adaptation in Agriculture, 22-23 June 2009, Vienna, Austria.

13) Medany, M. A. and Hassanein, M. K., 2006. **Assessment of the impact of climate change and adaptation on potato production**. Egyptian Journal of Applied Sciences. Vol. 21 No (11B) 623-638.

14) Mishra, D., & Sahu, N. C. (2014). **Economic impact of climate change on agriculture sector of Coastal Odisha**. APCBEE Procedia, 10, 241-245.

15) Sherif M.S. Fayyad (2009): "**Impact of Population and Climate changes on Food Crisis in Egypt**" Afro-Asian Journal of Rural Development vol XXXXII No. 1, January- June.)

16) Strzepek K.M.; D.N.Yates and D.E.El Quosy; 1996; **Vulnerability assessment of water resources in Egypt to climate change in the Nile basin**; Climate Research, vol 6, 2,p(89).

17) World Bank Report, 2007. Assessing the Impact of Climate on Crop Water Needs in Egypt. Global Environment Facility. Policy Research Working Paper, World Bank. WPS4293.

18) Zaied, Y. B. (2013, December). **Long Run Versus Short Run Analysis of Climate Change Impacts on Agriculture**. In Economic Research Forum Working Papers (No. 808).